



بازرسی شد
۶ - ۲۲

بازدید شد
۱۳۸۲



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	۵۳۵
موضوع	تاریخ
مؤلف	۲۵۲۴ ج
تعداد	۲۱۶۵۱
تاریخ ثبت کتاب	۱۳۹۴

نسخه فهرست شده
۷۵۲۴

۲۸

۱۵۲۷
۲۰

مجلس
مجلس

مجلس
۱۵۲۷

مجلس
۱۵۲۷



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على سيد المرسلين
وبعد فنده خوشی عاشق اشوبور بخش است قدینها
علیه عمل حال افرازه علی بعض اجتنی فسلونی بعد از ان افضلها
فعلت ذلك سعيًا بادره منوها عليه فبارت بمرادها سعيًا
منها ما هو توفيق لقا صده وشيع له لا يلهو منها ما هو شيطانه فزاله من بين
لو جرحه هلاله ومنها ما هو كونه متعلقه بذكر الله وان لم يكن ماسق اليه
وعساك اذا ناطت فيها تمسكها بذي الانصاف وتجنبها عن عساك
ظفرت بانسين بين على حق قول في السبله في موانع شتى وتسلق الي
فرو دما كما تحب نرضى واكشف لك سطر البطيئة من راس النجوم قد رزقنا

و بعد

الحمد لله

بسم الله

الحمد لله

ان

[illegible]

منه لم يخلص من جمع كذا فيكون هو داء فلما جاز به من في داء

اعني اشعار المماثل في غير و شوبها له لان زاد على من غير ان يشاء
فيه بالقرائن فالاحوال فان قلنا الاستعارة بالاجزاء التي تخصها في احوال

مصر حابه و اذا انقضى به لاله جوار الكلام من غير ان يفسد في الالوان
فلم يفسد في الالوان فليس كالتخصصات المتعارفان فانها في الحقيقة
انجس في الامور و انما في الحقيقة كذا في قوله في قوله في قوله في قوله

و سلك طريقا كبريا في من كبريا عن هذا و اما في الاشياء في الاوط
كونه للجنس من غير ان يفسد في الالوان في الالوان في الالوان في الالوان
و عند خضار و ان لا يستعان في غير ذلك ان المتبادر انهم لم يفسد في الالوان

الانام في المعاني انما هي في الحقيقة في الالوان في الالوان في الالوان
سوار كان مصدا او غيره فلما لم يفسد في الالوان في الالوان في الالوان

منه لم يخلص من جمع كذا فيكون هو داء فلما جاز به من في داء

اعني اشعار المماثل في غير و شوبها له لان زاد على من غير ان يشاء
فيه بالقرائن فالاحوال فان قلنا الاستعارة بالاجزاء التي تخصها في احوال

مصر حابه و اذا انقضى به لاله جوار الكلام من غير ان يفسد في الالوان
فلم يفسد في الالوان فليس كالتخصصات المتعارفان فانها في الحقيقة

انجس في الامور و انما في الحقيقة كذا في قوله في قوله في قوله في قوله

اعدل شابه على الاستعارة و ان من غير ان يفسد في الالوان في الالوان في الالوان

منه لم يخلص من جمع كذا فيكون هو داء فلما جاز به من في داء
اعني اشعار المماثل في غير و شوبها له لان زاد على من غير ان يشاء

فيه بالقرائن فالاحوال فان قلنا الاستعارة بالاجزاء التي تخصها في احوال
مصر حابه و اذا انقضى به لاله جوار الكلام من غير ان يفسد في الالوان

فلم يفسد في الالوان فليس كالتخصصات المتعارفان فانها في الحقيقة
انجس في الامور و انما في الحقيقة كذا في قوله في قوله في قوله في قوله

و سلك طريقا كبريا في من كبريا عن هذا و اما في الاشياء في الاوط
كونه للجنس من غير ان يفسد في الالوان في الالوان في الالوان في الالوان

منه لم يخلص من جمع كذا فيكون هو داء فلما جاز به من في داء
اعني اشعار المماثل في غير و شوبها له لان زاد على من غير ان يشاء

فيه بالقرائن فالاحوال فان قلنا الاستعارة بالاجزاء التي تخصها في احوال
مصر حابه و اذا انقضى به لاله جوار الكلام من غير ان يفسد في الالوان

فلم يفسد في الالوان فليس كالتخصصات المتعارفان فانها في الحقيقة
انجس في الامور و انما في الحقيقة كذا في قوله في قوله في قوله في قوله

و سلك طريقا كبريا في من كبريا عن هذا و اما في الاشياء في الاوط
كونه للجنس من غير ان يفسد في الالوان في الالوان في الالوان في الالوان

و عند خضار و ان لا يستعان في غير ذلك ان المتبادر انهم لم يفسد في الالوان
الانام في المعاني انما هي في الحقيقة في الالوان في الالوان في الالوان

سوار كان مصدا او غيره فلما لم يفسد في الالوان في الالوان في الالوان

منه لم يخلص من جمع كذا فيكون هو داء فلما جاز به من في داء
اعني اشعار المماثل في غير و شوبها له لان زاد على من غير ان يشاء

مكتبة

والتاريخ بانه في شهر

مقدم العلم وعلمه في باب المسمى في الكتاب ومقدم الكتاب في هو
اصطلاح جديد لا نقاس عليه في كلامهم ولا في موضوعهم اطالنا انهم
والعلم من جهة علم في كتاب المسمى به عبارة لهدى هادج كما
عنا وقع في ايام الكتاب في قولهم مقدم في تعريف العلم وغاية
وموضوعه فانه لو لم يثبت للمقدم العلم لم يكن كونه شرطاً للعلم
فان هذه الامور غير مقدمه العلم واذا احصى مقدم العلم فافهمه
الكتاب في هذه الاشكال والاشكال ان يستغنى به عن سائر
توقف مسابك العلوم والمثلث على ذكره المصنف في مقدمه العلم
المعاصرة والبناء وما يتقاسم مع ان السكتا اوردته في قوله على
والبيان وادله في مقدمه العلم على مقدمه الكتاب بالمعنى في سائر
لكنه في بيان التوقف في طبعه المقدمه والناسخ واعلم ان السكتا في

لرسالة الشرح ان مقدم الكتاب في باب المسمى في الكتاب
لا يتطابق به وهي من امور ثلثه في بيان الحاجة الى المسمى في علم
واما ذهب اليها الشارح من ان المراد بالمقدمه ما هو مقدمه في
في العلم فانه لا يمكن ان يكون مقدمه في هذه الامور وما ذكره المصنف
فليس امر مضبوطاً لتعريفه كما قصار على ذكره في الكلام ويظهر
ان جعله في مقدم الكتاب مقدم العلم من جهة الموضوع فافهمه
في شرح امر سالك مقدم الكتاب بالشرح في ذكره هذا وفي قوله
في العلم على هذه الامور في المسمى في مقدمه الكتاب في قوله في
توجيه قولهم مقدمه في حد العلم وغاية وموضوعه في العلم لان
كما هو غير مقدمه الكتاب بل هو المذكور في الكتاب اليه في مقدمه
العلم فقط على ما بينه وان شئنا زيادة توضيح للمعاني في المسمى في

منه المعاني فتقول ان اسما لا يعلم له مدونه كالقوله فالق والعاقل وغيره
 قد تطلق على معلومات مخصوصه وقد تطلق على ادراكها كايضا عن
 موضع اسمها لا تمام ان كل علم منها لا يخرج عن عبارة عن معاني
 مخصوصه تصديقيه وتصويريه فالشرع في تحصيل المعاني وادراكها
 على بصيرة يتوقف على كونها مشهوره على ادراكها في تصور وتصديق
 وادراكها في غير الالفاظ عن المعاني كما ولا فاشية في علمها وتوهمها
 تقدم كالفاظ ادراكها على المعاني المشابهة الموقوف عليها على الالفاظ ادراكها
 على الكمال كما لا يقتضيه ليقيم الموقوف عليها او لا يشترط ادراكها
 المتعصدا نينا وكذا اذا اراد ان لا يعلمها بالتحقق الى الالفاظ
 بشرط العبارة اخر الكتاب كان قد مر ما باراه الموقوف عليها
 اذا تم هذا فقول الكتاب المعاني كالنفاخ مثلا وما يدركه في المقدمه

فلا تقسم اما ان يكون عبارة عن الالفاظ المعينه كما ان على الكتاب
 المخصوصه وبها يكون العلم والاعمال بالتحقق كما ان على ما يتوسط
 كالفاظ واما عن المعاني المخصوصه من حيث انها لا تملك العبارة
 او التحقق والاعمال المركب من حيث انه من حيثها فالفاظ عبارة
 عن الالفاظ او التحقق والمركب منها فلا يقال في قول الكتاب
 من الكتاب في علم الكتاب بالبيان لان معناه ان الالفاظ او التحقق او
 مجموعها في سائر تلك المفاهيم المخصوصه لا في قولهم في بيان
 من العلم والافعال من موضوع لا من معناه على ما ليس على ادراكها
 في سائر المعاني المذكورة وبهذا قولهم الكتاب الالفاظ علم كذا والاول
 مقصود في كذا او كذا فمقدم الكتاب التسمي في خبره عبارة عن الالفاظ
 المعينه واما آخره في كذا الالفاظ المقدمه والتسمي بالمقدم من حيث انها

Handwritten signature or text in Arabic script.

1

وہود وچ الصبر

هذا هو المقصود من الكلام
في هذه المسئلة

لما كانا متعينين على اننا ما ليس له ان يقدم بحسب تفضيلها
يجب زياده بغيره في الشرع وهو فصله الفصل القدر واما
المتكافؤ فانما هو من انظر الى ما في الغاية في الوجود والشرع لا
يتوقف على معرفة مفعلة بل كيف لا على التمسك كلامه
في مقدرته ان يتركه بغيره من الكلام فالكلام فالكلام
وهو مركب مطلقا مجازا غير ان اطلاقه في كل العام ومنتها
الغير ودرسته لا ينافي ان المتبادر من المفرد على الاطلاق
المركب دون ما يتبادر من مجموع او ثلثا او اربعة او نحو ذلك
فالكلام محمول على مجموع وان المفرد في اول سائر المركبات
باطل لان المركبات قد تسمى على كل ما يضاف اليه فيكون
له انصاف ايسر في ما يوجد فيها من الكلام

والله اعلم

والفصل ايضا في حيث لا ينفصل عن المفرد الا في وجوده وشرعيته
وقد بينا في فصله الفصل ما يلزم من ذلك كونه لا ينافيها وحيث لا ينفصل
من الكلام لانهم لم يفرقوا بين كون الفصل وجوده والكلام وجوده فلا يلزم ان ينفصل
الفصل عن الكلام من ان مع الفصل هو الفصل واسمها في الجملة الفصل والاسم
كونهما نفسا فيكون حال الفصل الكلام ان تصادف شيئا كان على وجهه كلاما
تصادف وانما هذا لا يخلو من الجهل الا ان يكون احداهما بغيره من حيث كان مركبا من
فان يصح القول ان الشئ مركب من فصله وحيث لا ينفصل من ذلك ما ذكرنا في
اما اول طرأ في التوجيه بعض من مذهب الفلاس بالكلية في كلامهم في
بالحس محولا على كل مركب من في الوجود وهو في الوجود وفيه انما
يلتفت اليه في التعريفات وانما ينافي ذلك الفصل وجوده والكلام وجوده
ان لا يكون الكلام محسوسا على كل مركب من في الوجود كما في الكلام

العلم على كل منها الحقيقة عرفه او صطلحا تميزا وجب في شهور وقد اشارت
 على ان هذا من الغرض على ان لا يكون جارا ايضا فالمراد بالمراد في
 كبريت ذلك الحكم او عليه ان ذلك الحكم ان لم يتبعه فلا يفسر كونه من اول
 بهما وان عرفت حاد ذلك المهور وصحت لان هذا المورد ان لم يولد من وجه
 ان كونه ان مورد الكلام هو انما هو في قوله ساطة عنه لا كمالا حلت له بل
 على الحكم في ما دللنا عليه من ان مورد الكلام هو انما هو في قوله
 لان ان لم يتبعه فلا يفسر كونه من اول كبريت ان كونه على ذلك المهور لان
 ذلك تعريفه لان الحكم على كل من وجه من وجه ما هو من الاعمال في قوله
 بعد الدور وان كان المعنى الواقع في بلاغته مجموع ما ذكرته في تعريفها وان لم
 اتاوه من الغرض وان كانا متساويين فالمراد من هذا دون ما اورد
 وليس المنع ان مورد شيئا البقاء وهو ما اوردته في وجهها ووجهها في

لا ينفك في المقام او اورد شيئا والحوادث انما هي في المقام وفيه اذا
 بها شيئا صحتها الواردة في كبريت الحرف وقد تضمن المراد بالمراد في
 تعريفه في كبريت الحرف في قوله صفة هو انما هو في قوله لا يفسر
 بلاغته الحكم على معرفه بلاغته الحكم ولا يفسر في دور ودر بان اسكا كونه من
 بلاغته الحكم في كلامه في قوله لا يفسر في تعريفه في الحكم ثم لا وضع في
 تعريفه في الحكم وانما كان اوضح كونه من الغرض في تعريفه في تعريفه في
 تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في
 اوردته في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في
 صطلحا الحكم في قوله فلا دور في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في
 حقيقة بناء على ان قولنا الحكم صادق في صفة صادق كلامه انما هو في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في
 الكلام حقيقة بناء على ان مضاه كون الحكم حقيقا يكون كلامه صادق في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في تعريفه في

اما على الاول فنقول الصدق والكذب ان اتحدوا لم ينفك عن ذلك التحدى كمن
 اتحدوا كما ذكره فلا دور فيهم لو تفرقوا لان اتحدوا بالغير عاد الدور وفتح
 الا وبقاها وانما على الثاني صدق المتكلم على الحقيقة موثقة بمنزلة الكلام
 وصدقته لو شئت منها بموثقة صدق المتكلم اذا صدق المتكلم بالغير عن شئ
 هو موثقة بمنزلة خبره انما لا يصدق صدق المتكلم على الايمان بالغير اذا قلنا
 ان موثقة صدق المتكلم على خبره لا موثقة صدق المتكلم وكما سئل في دور الفرق
 الطعن قولنا القيم حصل لزيد في الخارج وحصول القيم لا موقوف على وجوده في الخارج
 انما لا يقتل زيد موجود في الخارج ولا مطابقتها للواقع كما ان موثقة في الخارج طرفا لوجوده
 لا زيد نفسه ولا ارتباط ايضا ان الموجود الخارج زيدا لا وجوده فظهر للموجود الخارج
 انما طرفا لوجوده كزيد لا طرفا لنفسه كوجوده وان صدق قولنا زيد موجود في الخارج
 لا مسلم صدق قولنا وجود زيد موجود في الخارج فكذا نقول انما في قولنا القيم حاصل

في الخارج

في الخارج طرفا لحصول القيم لزيد ووجوده ولا شك ان موثقة لغيره في وجوده في نفسه
 فكيف القيم امر موجود في الخارج وهو موجود لزيد وحصول القيم له فليس هو في الخارج
 الخارج في طرفا لنفسه بل المتحقق ووجوده في القول انما في القول الاول والحصول لنفسه
 ولا يستلزم ذلك وجوده في نفسه في طرفا لوجود القول وحقه وهو كونه موجودا في الخارج
 وكل من قلنا في خبره انما بها ما كان انما في طرفا لنفسه كما لوجوده في الخارج لا ما كان انما في
 طرفا لمتحققه وحصوله في الموجود في وجوده في طرفا لصدق الاول لا يستلزم صدق الثاني
 فانصح الحال وانصح الكتاب ولا قوله فانما لفظ في نفسه كنه في الحقيقة لا ان تصنف
 ولا معنى ان حصول القيم لزيد في الخارج انما في خبره بطلان ولا شك في حصوله لكون
 حصول القيم له امر متحقق في الخارج فانه لا يتم فيكون ثباته في الحقيقة لا يحصل من
 القول انما في كتاب على كل القول انما في القول انما في الحقيقة ما لا يكون في الحقيقة
 انما في ثباته لا موجودات خارجة بل لفظ في نفسه الذي في قولنا القيم حاصل

وہ نظر ان مثل صدایک غلط قبل تیسیدہ از انبار شہادۃ مضمر الی احبار کو نہ
باب شہادۃ وذلک لیکر غلط کو یہ صادر عن مسلم و موافقۃ قلت و الکذب راجع
الماضی ہذا غیر المضمر انفس غلط نظر و لو سلم ان الشرا یجب الکذب
فالیق قصد الاقرار عن القصد متبرکما ہو مضمون کثیر و حقیقہ و لو سلم انہ یتمیز فی
بین الکذب عظمی و صغیر ہما قصد الاقرار بناء علی ان الاقرار علی شہادان یصدر
عن حیث اذ تہت لما ذکرنا و ہذا ما کہ منہ صدور عن قصد و ان کم غلط
فی مضمر ہما و انہ یجنون فلیس ارادۃ یعتد بہا کف و لا القصد لعل ائمة
الحد و استعمال العرب ای بدل علی الحد الکذب القصد فی مضمر الاقرار و ادع
فی حد ائمة الحد ان الاقرار ہو الکذب عن عمد و استعمال العرب فی ذلک کما ساء
ملولات الاطلاق ہذا لعل جواب ان اورد لیسوا علی احیاء القصد مضمر و الشرا و ان
اورد علی مولہ فالیق قصد الاقرار و قررہ ان العرب علی الاطلاق المذكورہ فی موارد توفیر

المؤمنين

انضم القصد اليها غير ان اعمد الى ذلك واما كاف لانه لفظ لا فربا بالقصد اليه
سواء جازية او غير جازية وجعل القصد جازيا على تقدير ان اللفظ لا يكون عليه مجردا عن زمانه وانما
يعبر عن كونها في نفسها اما شخصا او نوعا ووجب ذلك لانه انما يخص في الاشياء وانما
اما هو لا يكون كلاما حقيقة وول الجمل ان الكلام حقيقة غير منزهة عن القائل وانما انما
عنده من كلام الجمل هو وسط بينهما وذكر بعضهم انه لا فرق بين المركب والاجزا في غير ذلك
بانه ان ارادوا انه لا فرق بينهما اسما لانه اقسامه والفرق اوجب ان ياتي على ما عليه البعيد دون
الاخبار به بطله قطعيا وان ارادوا لا فرق بينهما بحكمه بانه لا فرق في عدمه فليس في ذلك
استعمال الصريح والكذب غير انما هو في المشهور به بخره غيره وكاف في انما قد يمتنع
للمركبات القصدية وبخبره ذلك المعروف لا بد من ان جهل الصدق والكذب في خبرها نحو ان
لا يفسر خبره مجردا عن حاله على الكلام والخطاب من خصوص خبره انما يستدعي في خبره
انما هو صدقها او كذبها فلهذا انما هو صدقها كما يكون انما هو صدقها ولا يفسر والقصدية

فان الاول كصديق يستيكيد في الواقع واما الثاني او الثالث معهودا في الواقع
 بالكلية كمنها اذا جرد من خصصها ولو كانا بينهما فوجهها اعتبر في شئ او سلبه في شئ
 والكل في السوء فاولا في الكليات البقية يحتملها كما في خبر كان معناه على قيس
 ان ليس البقية من حيث ما هي تاما جردة عن العوارض والخصائص كقوله الصدق والكل
 وانه ان كان تلك النسبة معلومة للمخاطب لانه قد علم في ذلك الاحتمال فان الاحتمال في النسبة
 معلومة كقوله اخرج كونها محتملة اما ذلك كما في قوله تلك النسبة متساوية في اللفظ
 بخلاف النسبة الجبرية فان لم يثبتها بالمتساوية في اللفظ لا يثبت في الواقع كقوله
 لان الاحكام الثابتة للماهيات من حيث ذاتها لا يثبت لاجلها واهلها واهلها فظهر
 بما ذكرنا ان قوله مطهر ان النسبة معلومة من حيث معلومة لا كقوله الصدق والكل في الواقع
 شيئا لانه ان اراد به النسبة الجبرية من حيث معلومة لا يحتملها على العالم بها كقوله
 اذ كان كل النسبة من حيث ذاتها وما هي محتملة وليس احد من الاخرين ان اراد ان

المعلوم

المعلوم للمخاطب لا كقوله الصدق والكل في الواقع لا كقوله الصدق والكل في الواقع
 ان كليات خبرية شجر من حيث بوج في خبر فان خبرها فلهذا كذا كذا على الحد
 مطا بقها او لا مطا بقها وان لم يكن في الكليات خبرية فلا خبر لها من حيث بوج
 نسبة خبرها لغيرها او لا مطا بقها بوج خبرية بوج خبرية لان فيها شئ لا كذا
 بيان ذلك انما دخلت في كذا خبرية منها نسبة خبرية بوج خبرية بوج
 نسبة خبرية بوج خبرية بوج لان الفضل في خبر لا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 انما جرد استلزاما عقليا فلهذا نسبة خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج
 واما الاطراف العقلية النسبة التي خبرية من حيث بوج خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج
 وان ادخلت في كذا خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج
 في الواقع من حيث بوج خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج
 من الاخبارات التي خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج خبرية بوج

١٩٩
 في الصدق والكذب من حيث هي محله لها واما التقييد فانها تقييد في الشيء بالشيء
 تسليم من خبرتها بانها محال احتمال الصدق والكذب ولا يجب فيها كمال
 ان هو الجواب عن كون الاحتمال محال في نفسه ذلك الكذب ليس بكونه محال بل
 قولنا قد قام مثلا دل على بطلان خبره وجوبه لم يرد في نفسه بل في واقع امره وقام
 فلو كان قد تحقق بطلانه وان لم يكن فلو كان قد تحقق بطلانه في الاول ودون ذلك لان ذلك
 على ما في نفسه ليس بغيره بل عليه يقتضي استلزام الدليل على اول استلزامه على ما
 انما هو في ذاته لا يشترط النور ويكفي لشيء ان لازم فائدة خبره لا في نقل الحكم
 قد رتبة بالعلم خبره على ان ينقل من غير قصد لا عن قصد بل عن قصد في نفسه
 لا ما هو في الكلام من هو قصد وانما هو العلم لا من ملط بالعلم خبره كما هو في غيره
 بقوله وهذا ضروري في كل عقل قصد من خبره ومنها خبره فانه خبره فانه خبره
 ولا ريب ان اولها بالحكم وكذا الخبر عالمه بكونه في العلم شح وكذا في العلم

ان

انما بالحكم وانما بالحكم فانما بالحكم فانما بالحكم فانما بالحكم فانما بالحكم
 وعلمها من خبرتها بانها محال احتمال الصدق والكذب ولا يجب فيها كمال
 ولا ريب ان اولها بالحكم وعلمها بكونه في العلم شح وكذا في العلم
 كقول العلم الاول من خبرتها بانها محال احتمال الصدق والكذب ولا يجب فيها كمال
 وهذا وكله في نفسه لازم فائدة خبره بكونه محال احتمال الصدق والكذب ولا يجب فيها كمال
 من العلم فانما ان يكون الفائدة انما عبارة عن العلم وانما العلم انما العلم انما العلم
 ح نفسه وانما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم
 الحق لا ريب ان اولها بالحكم وعلمها بكونه في العلم شح وكذا في العلم
 انما بالحكم وانما بالحكم فانما بالحكم فانما بالحكم فانما بالحكم فانما بالحكم
 كلامه ويكون من العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم
 فعليه بطلان الشك من العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم

منها في تفسير المصنف الملائم وان كان موافقا لغيره الفاعلة ولا مخالفة الاصل في المقتض
كل في الفاعلة دون الملائم وقد تفرع كما تقرر ان الفاعلة ولزمتها تفسيرية
الاول في غيرهما بالعلوم والاثبات فيهما بالعلمين والاثبات فيهما بالعلمين
بالعلوم وان عكس في الفاعلة لان كل حكم في نفسه لا يستلزم خبر فضايل ان سلم علم
منه طبيب من خبر يكون الحكم على ما بالحكم ولكنه يختلف في تعيينه عينا والزم من العلم
وغيره نفس لانها كقصة جدا لعل الى العلم منها اعمها وانما الملائم
من حصول صورة هذا الحكم في هذا الحصول صورة مطلقا لو كان معقدا لغيره
او غير جائز او لم يكن معقدا لاصلا لثبوت اول جميع ذكره من احوال الحكم وفيه ثبوت
حصول الحكم حكم هذا الوجه لا يمتدحى ولا يمتدحى به علماء ولا تقرر ان الحكم فاعلا كما
الغاطب او علمه يرد به حصول صورة الحكم في غيره غاطب عتق اوده بالحكم وط ان كل
لا محمد بن ابي خنيسه الا اذا عتق ان الحكم معقدا حكم ومصدق به وان كان كونه عاليا

او به وبالطه ولبسات معا ولا اذا فيه كحول صورة الحكم مطلقا فلا يفسد كالحكم
والسبح في ذلك ولا يلزم الجواز كالمواقع ان الحكم الاستراخي بحيث فانه متجاوزا ان كيف
وايضا انما لها انما لطلب المصلحة فقط والتمسك بان لا يتصور الا في حوائج العقل
انه صالح في جواب كيف زيد وانه في الدار في جواب ابن زيد لا ان الحكم بانهم لم يتفقوا
والا لم يستتم العقد في كل صالح في الدار ومنه جواز الجواب صلاحه انما يكون
يكون الاستعداد هذه الاستعداد العلوية فوجب ان بشرط في كل واحد يكونه ان يكون
على السائل على خلافه هذا ويمكن تصورهما ان الصدوق يكون زيد في مكان فالحال
يكونه في الدار مثلا او قلت ان زيدا فان صدق بالاول ولا يمكن في كنه
بان ولا كان الا انه هو الصدوق الاول ولم يتميز عليه الصدوق الثاني الا بتصوره
الذي هو التصور فالاول هو الصدوق الثاني هو التصور دون الصدوق كونه عليك
ما به توضيح هذا المعنى في موضعنا وانما الحكم شرط الاشياء ان كان يكون

لا بد من خلاف فالحجة لبعضنا في ذلك التأكيد بها في جواب ابن واخواتها ولا يحسن
 من ذلك ما قدم الا اذا علمت من خارجة ان لك مثل مناقض الخ خلاف الحجاب والاوان ^{والعلم}
 فالتسايط لا التأكيد بها جواز السؤال ان يكون عن اصل التصديق الذي هو ^{الاعتبار} الحجة
 كما في قوله عليه السلام في جوابك انك لا تعلم المظبور بحج الباطل هو تصور ^{كيفية}
 العلم انه لا تعلم من بطلان جحد وجواب الجفر في العلم وتجاوز والدلائل في العلم قد ^{تصور}
 من اخرج على معنى الظل ان معنى الظل لا في طلب يعلمه فاذا اخطب من انزل ^{البرهان}
 غيره من المثلثة واخرج الكلام على خلافه وكيفية ان لا يكون ذلك المثلثة ^{البرهان}
 فان وجوبه الى العالم في نفسه كان القاء الخبر الى اخراج على معنى الظل وان لم يكن ^{ذلك}
 من العالم كان اخراجا على خلاف معنى الظل فافخر اخرج الكلام في ثمانية عشر ^{فصل}
 منها اخرج على معنى الظل وتسعة على خلافه واثنية العالم وستة غيره ^{وجوه}
 منها ان الصغير في نفسه الجزاي مع الجبر في مع الدلائل واشهاد لوقائده ^{البرهان}

٢٠ قد ارتفع ومنها انما عباد من العقل اي مع العقل الكبري وقوله قد فذل
 العقل اليه والبالا زرفه راجع الى غير الشكر اي مع الشكر عقول انما ذل العقل
 ارتفع عنه انما عباد طاهره المشرك في دار البقا يقتضي قوله لا ريب في شهادته
 بصده فيكون من مثله غير المشرك بمضمون الخبر غير غير الشكر وحيث ان يكون
 وشبهها حيث ايجد فيه وهو الركب مدحوا على ما مر على صلا فلا يكون
 لا يحسن في غير ما رتب له بل لا يحسن بل لا يحسن بل لا يحسن بل لا يحسن
 انما كثر هجا الملقاة الى المردود الى قول ترويه تم نقش الحكم في ذنبه وذا القدر
 كاف في استحسان التاكيد ذلك الذي لظن على خلاف ما ذهب اليه او اجبه بغيره
 ما ذكره في هذا قالوا في السؤال على السبب في بعض ما ذكره في خلاف السؤال على السبب
 كان الرشد في عوهم الى الاسلام على وجهه فلو تعلموا صحاح وروايتهم انما هي في
 اسلوا الى اصحاب جعفر بن محمد بن عيسى بن علي بن سلام والتصدق بغيره واما وليه

فانها

فانه من هذا ما هم انهم اصحاب جعفر بن محمد بن علي بن سلام وروايتهم انما هي في
 جعفر بن محمد بن علي بن سلام وروايتهم انما هي في جعفر بن محمد بن علي بن سلام
 عيسى بن علي بن سلام وروايتهم انما هي في جعفر بن محمد بن علي بن سلام
 رسول الله صلى الله عليه وآله وروايتهم انما هي في جعفر بن محمد بن علي بن سلام
 وروايتهم انما هي في جعفر بن محمد بن علي بن سلام وروايتهم انما هي في جعفر بن محمد بن علي بن سلام
 عيسى بن علي بن سلام وروايتهم انما هي في جعفر بن محمد بن علي بن سلام
 على فليس ان يبلغ جامع من هذه سلطان حكمه الى اهل طبع فصول في قوله ان
 حكمه لا يحسن انما هو فينا من هو على ما ينسب حكمه من ذلك انما هو فينا من
 عهد الى عهد الطحا والخال الذين لم يتركوا العلم والمصنوع وهو الاول ان يديم
 الملوحة انما تعبوا بالفساد في هذا الذين ولا مدح من راعى ان ان هذا هو مدح
 ولا مدح من راعى انما هو فينا من هو على ما ينسب حكمه من ذلك انما هو فينا من

مصطلحا عليها الويس هنا كلفظ يدل على انهم في طرودهم كما نرى بعضهم وقالوا
 السكاك ان اخرج الكلام على معصية الظن شبيه بالتحج في الظهور واختلفوا خلافه
 شبيه بالكنه في القضاة ط في اعمق اعمق بانه طار حيا به كان فيهم في بعض
 رزوه طار حيا به المعاش حيث قال والله في اخرج الكلام على معصية الظن علم
 انيس ليس بالكتابة ولها النوع لعق عليها وعلى وجهيها بالفضل هناك ولا يصح
 ان لو اخرج الجود عن الكمال على خلافه من الخاطب في عدم الكفاية وتردوه في
 البغاة ولا بدوا من رخصتها وكذا اخرج الجود كذا البغاة في ذلك العود على الخا
 كذا كفاية فالله الله انما لا يخلو ط في تقدير النفع ولا لانه كان من سبل الصريح كذا
 في المصالح والله في اخرج على معصية الظن علم ان ليس بالتحج كذا معصية علم او
 الى اخرج الجود الى العالم من العبد ولا لانه طرود منه على ان الله لا يخلو طرود منه
 وعدم علم او دعا وعده كذا يدل على انهم في بعضه بعضه لا طرود منه لا دعا واذا

الى اخرج الجود الى الكبر وادان منه ان تأمل ارتفع عن الكفاية معطل على العلم اللازم
 ان عدم الكفاية وادان منه باليستلزامه انما الى العلم الكمال الى العالم لم يعصية
 الكفاية او دعا معطل على اللفظ الدال على الكفاية وادان منه طرود منه في ذلك السار
 الا في م فاعلم المحقق والجزو الكفاية من اوصاف اللفظ بالعلم لا معصية في
 منها الصلة ضرورة ان استعمال يعتبر في صودا ودر نص في المعاش على ان استعمال انما
 قلة عوم بالعلم كما لو وصف منها بالعلم اليقيني لكانت كذا ليست معصية
 اصلية منها في صودا الفقه ولا في عوم البغاة وادان منه اصلية منها وكذا منها في علم
 كذا منها اليقيني والله اعلم لم يخلو لا يحتمل ولا يجازي ذلك لان التبادر في العلم
 العباد في التسمي انما هو لا يخلو لا يحتمل ولا يجازي ذلك لان التبادر في العلم
 ارادت معصية وادان فافهم في علم الله اعلم به عده الا في م فاعلم طرود كفاية
 انما كذا في انحصار الكفاية في العبد والجزو الكفاية من اوصاف اللفظ بالعلم لا معصية في

لفظي لا يقتضيه دون الواقع في جميع ما ذكره في هذه المواضع ان قوله ما يتبادر
 منه الى الفهم لا يقتضيه في الواقع واما لفظي شيئا منها فانه لا يقتضيه في الواقع عند الحكم كالمطلق
 فاما بقا على حاله داخل في الحد وينسج باللفظي لا يقتضيه في الواقع واما لفظي شيئا
 منها فلهذا لم يترك في الخارج عنه لا لفظي في الواقع وسواء لفظي في الواقع ام لا فليس
 لان ما لا لفظي في الواقع كان خارجا عن الحد فهو ما هو لم يترك فيه
 براهه عند الحكم فبان باقى على ما قد مضى لفظي في الواقع دون ان يتبادر منه كان
 واخلاصه ودرع عنه هذه القدر الزائدة نسبة لقائه بخرجه الى الخلف فان قلت
 القيد على ما في النسخة من تعميها وشا ولا لما كان خارجا عن الحد لا يقتضيه
 انهم لم يتركوا في النسخة الا ما في النسخة لم يكن مخصصا فكيف تصور ان يكون كل واحد
 من هذه الحكم في النسخة لان ما في النسخة كان خارجا عنه فليس يقتضيه
 في الحقيقة بل يتبعه العبارة الباقية من حيث انها تتبادر منها الى الفهم انهم لم يتركوا

فانه كما قد مر ما هو لفظي الواقع فلا مساو لفظي في الواقع ولفظي في الواقع
 فلهذا عند الحكم في جميع ما ذكره في هذه المواضع ان قوله ما يتبادر
 فانه في الحد هذا المعنى لفظي في الواقع لا يقتضيه في الواقع عند الحكم في الاول
 وهو ما لفظي في الواقع فلهذا عند الحكم في جميع ما ذكره في هذه المواضع ان قوله ما يتبادر
 من جميع ما ذكره في هذه المواضع ان قوله ما يتبادر من جميع ما ذكره في هذه المواضع
 وهو ما لفظي في الواقع لا يقتضيه في الواقع عند الحكم في الاول
 الواقع فلهذا عند الحكم في جميع ما ذكره في هذه المواضع ان قوله ما يتبادر
 في اللفظي فلهذا عند الحكم في جميع ما ذكره في هذه المواضع ان قوله ما يتبادر
 سائر الحدود ولا اذا كان الحد اسم او مساو ما كان مقدر مساو ما لفظي في الواقع
 قطعاً لان الحكم في النسخة لا يقتضيه في الواقع عند الحكم في الاول
 انما ذكره في النسخة لانه مقتضى المعنى الاول لفظي في الواقع عند الحكم في الاول

ما عند العقاب بهذا المعنى ^{تبارك} ولا كذا ^{الكهانة} به كما
 صحح به المجيب فيقول ^{الدهري} ان ابنت الربيع ^{العقاب}
 كغير مندرجا فيها عند العقاب لا يصح عنه وثبت
 وان كان كذا بافتح عن قولنا ^{المبار} بقوله خلاف ما عند
 العقاب فلا يطلب به طرده كما في حديث قال انما قلته
 خلاف ما عند الحكم دون ما عند العقاب لئلا يتبع طرده
 مثب قول الدهري ان ابنت الربيع ^{العقاب} فانما هي
 عبارة المتأخر ان المراد ما عند العقاب لا يتبع عنه ^{كلام}
 ما يتبع عنه لانه قال الربيع ^{العقاب} انما هو كونه
 الكعبة ولا امتناع ان يترك ما فيه وجهه كونه على غير الطبع
 السوال عليه في بطلان ^{الكلمة} صح ايضا ما ادرك على صحيح ^{كلام}

ما كان

من ان قولنا خلاف ما عند العقاب ^{تبارك} قبل الدهري
 ان ابنت الربيع ^{العقاب} لان ابنت الربيع ^{العقاب} محتج عند
 العقاب لا يقال لواقف عنه لما اعتقده الدهري ^{كلام}
 لا ما نقول ما يتبع عنه فسمان لصدورها ما يتبع عنه ^{بما}
 ولا يصح من عاقبة التبعيه بثبوتها كذا ما يتبع عنه
 بالنظر الصحيح وكذا ان يعلل فيه وابنت الربيع ^{العقاب} صح هذا
 ولعل السكك اشار الى هذا المعنى ^{كلام} قال فلان لا يسمي ^{كلام}
 ذلك مجازا وان كان بخلاف العقاب في نفس كذا ^{كلام}
 مما لنا في نفس كذا وللعقاب محتج عنه وان يدرك ^{كلام}
 بغيره مما له اياه فقول في نفس كذا طرف ^{كلام} فلان
 قوله تعبير لما عند العقاب ^{تبارك} ان قوله بخلاف ^{كلام}

مفاد خلاف ما عند العقول كما يقتضيه سوق كلامه
 فاقترض عليه في بطلان المعكوف اذا ما اكواست على بطلان
 الظهور واما اوضح في الشرح فاما متم على خبرنا به ما عند العقول
 لانه اذا فرض ما حصل عنده وثبت كان قوله خلاف
 ما عند العقول محو خالف القول بما يكافى فلا يقع التناقض
 انما قلت خلاف ما عند الحكم دون ما عند العقول لتخرج
 قولنا بطلان ما قلناه وبما جله ان اراد غير ما هو له في نفس
 فتخرج عن تعريفه انما يشاء ان اراد عند الحكم في الظاهر
 اقتصر على هذا المعنى ولم يذكر ما هو له عند الحكم في الحقيقة
 لان ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر واما
 ان تعريف المجرى المذكور في حق ما تعريفه يقتضيه ما نسب

ما هو له

ان يراد به ما هو له عند الحكم في الظاهر لا في الحقيقة
 واما ما هو له عند الحكم في الحقيقة فليس يتبادر منه ما هو له
 ولا قرينة ايضا بعينه فلم يذكره في تعريفه واما ما هو له
 انه لو اريد به ما هو له في تعريف المجرى المذكور في الحق
 البقاء عند افتقار حاله عن غير ما هو له في قوله اراد ما كان له
 لا غير ما هو له فهو منه الظاهر كما عرفت عليه ان قولنا ما
 له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشارنا اليه
 ما هو اعم منه وتتناول القسام المذكورة وان مقتضى
 اليها على ما يقع ان يراد في تعريفه مقتضى مقتضى قوله
 واقسامه اعم من المجرى العطف اربعة اقسام كما سبقه جاز
 في مقتضى ايضا واشملها ما ذكره في المجرى بعينه كما اذا قصد

منه انه يرى بانه على اعتاده قوله وانما على من جهة الحكم
ففيه الحكم وذلك ان الحكم المشتمل على شيئا قد
لا المشية لا يوصف عند من حيث هو مشية على ذلك
بما هو كائنه العقلي وحيث كونه كائنه محض حيث
مما هو الغويا او حقيقة لغوية عنده كالحال لا يوصف به غير
بالفعل ولا يوصف بالجمادى لغوي فمما هو مركب كونه
في الاستعداد اكثر من جمادى لغوي بما هو مركب كونه كونه
تقدم رجلا وتوخر لغوي فان نظر لا ما يقتضيه تقدمه من كونه
المجاز فالكيفية اللغوية في المفردات لم يميز المجاز فالكيفية
العليا في ذلك لا تقام كاربعة وان نظر لا تمسك في ذلك
لا كنهان فيها ظاهرها على وجهه ايضا فان قلت اذا كان

بعض

بعض لغوي او كونه حقيقة لغوية وبعدها مجاز لغوي فالحكم
حيث هو لا يوصف في شيئا طالع كنهان على
اصلا قلت بغير وصف بالمجاز كونه كونه كونه
هو مجموع الكنهان كونه لغوي فالكيفية المركب من كونه
خارج مغاير للغة كونه كونه كونه كونه كونه كونه
عقلا ان من جهة العقول او عاده ان من جهة العادة فيه
اشارة الى انهما على عاده او عاده على العادة ليس
مفرد بها فان قاسم كونه كونه كونه كونه كونه كونه
ارها في صفتها لانها ذاتها ولا نسبة كنهان اليه فان كونه
لا زنة ولا تسمية هو القيام لا العقول وان جعلت متعة
على من كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه

هو ان شاء الله وان لم يكن حقيقة لما فيها حقيقة العلم
 وطني ان طي هذا العلم في الذي ذكره الشيخ وشيخه في
 طه حقا لا تراعى في ان العلم لا يدرى من غير علم
 نعم قطعاً ان الموجود في ان شاء الله العود افعال لا زنة
 كالقدم في ان شاء الله العود لا افعال متقدم كالقدم في
 وكونها لا تسبق في كسب وكونها لا تقدم لا كسب حقة
 حقيقة لعدم كسب معناه وقد تهاهت سبها لا يحيا في علم ان
 مما زادها كسب السبب في الاستناد وانست تعلم ان هذا السبب
 لا يدرى على حقه ادعاء الشيخ ولا يفيده لعمري اصلها في
 ايراد اشكال على صاحب العود المذكور في الجواب العطف و
 لوجوب عدم مجازات العود في سبب كسب في الشيخ و

وغيره معا ولا اضماعاً بل باجدها ليس في طلبها كسب
 وان شئت لنبينا في من يهيه ويحكم لا نقول ان اذنت
 بل من شئت لا جسد كسب عليه ثم قد اذنت في كسب
 في علمك قد صيرت كسب في العلم هو القدم لا جسد
 هو كسب كسب بيت من القدم با كسب في كسب
 ان استحقاق ردت بالقدم كسب العلم كان مجازاً في
 وكما ساد حقه وان ردت به معناه كسب في كسب في كسب
 متوهم في هذه العود وكالمتوهم في الكلام في كسب في كسب
 نسبة كسب في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب
 للمقدم على تقدير وجوده هناك في كسب في كسب في كسب
 من الكلام هو كسب في كسب في كسب في كسب في كسب في كسب

مما لا يتعدى ليس هناك فاعلم جميع لو هذا اليه الكمال
 حقيقة فان قلت اذا كان القدم شيئا على اقدم وكان
 هناك مقدم متوقفاً عليه لكان ذلك القدم وادراكه
 صورة على طريقة الاستعارة بالكيفية او اريد به سناد ذلك
 منه لا طريقة المبادىء العقلية بل في مطالبه للعقل كان غرضنا
 صحيحاً في السلوب واضح وانما اذا كان الموجود هو القدم و
 لا اقدم ولم يكن هناك تقدم متوقف عليه لشيء لم يكن
 ينتسب له سناد منه اليه وانما في ذلك قد كان الشك
 يشبه ما هو متوقف في صورة لغرض من كذا من المعقولة
 بالشيء الذي لا يشبه ما هو موجود ويزيد في صورة له كذا
 يشبه انساباً ثانياً في القول في قطع الزعم في شيئا على

٢٣

يقول

الكل

اشكال في الاستعارة بالكيفية وانما انت كذا وكذا المقصود
 منه المبالغة في طائفة القدم والاعتدال فاذا وجد القدم و
 له اعم وادبر المبالغة في طائفة يتوهم هناك اقدم و
 وينتسب سناد كذا قدم منه الذي فان انت كذا سناد من
 المتوهم كقدمه في المتحقق في تعيينه فغرض المبالغة في الكيفية
 فظهر ان لفظة اقدم مستعملة فيما هو معنا حقيقة لغة الان
 ذلك المقصود معروض موجود قد تعلق بغيره فغرض صحيح و
 فائدة جلية وليس له فاعلم جميع لو هذا اليه الكمال
 فان قلت انما علم المتوهم لا اقدم المتوهم هو ذلك القدم
 المتوهم فاذا انت اليه كان حقيقة قطعاً ذلك لا سناد
 الى الفاعل المتوهم بخلاف نقله منه الى الذي فائدة

فقد جاز الغسل المتمم من الغسل المتوعد
الغرض المطلوب كما عرفت وثبتت سببا وجها ليس له
حتمية كما ادعا الشيخ وطالب الطهارة كما حكاه في الظاهر
استثنى لما قد اجمعت على انه متى نفى وانما عاكس
والغرض الزيادة حتمية هو انه قد اجمعت على انه لا يرد
انما هو من حسب البعض فالحكم في كونه اطلاقا كما علم
من غير تركيب لم يرد انه لما جاز اطلاقا لا يوجب
اطلاق الربيع وكونه عليه على اولى الكلام في تركيب الحكم
والاطلاق ما لم يرد انه لما جاز ذلك فالظاهر انه
في البعد السليقة من اهل الاسلام والساجدة انهم
منكم فتركيبهم بغير فاة على حيث اعتاده فلا يصح الزا

بالحرف

بالتوقف على السمع في كونه الربيع التمسك بوجه
ما اوردوه الشارح من انه لو صح ذلك لوجب غسلا لا يتوقف
ان يتوقف حتمية شعبة التمسك على السمع ولا حكم
الحكم فانه لو صح حتمية لتوقف البعد التمسك
في حتمية على السمع فانه لم ينعقدان في ارباب المكونين
التوقف فلا ارام الا باسبغ بطلان اعتاده ذلك وان
فيهم من يذهب اليه واما ما قيل في التوقف في غيرهم
اعتاده اربابهم فانه يجب عليهم كافتاده باولئك واما ما قيل
بعض وجوه تفرقاتهم في كلامهم قوله وهو منكم على كاشان
تأخر وجودها كاش عن عدمه كاش بهن الغرض انما كان
كونه اصلا لا يسمى وجوب كونه زائدا على كونه اصلا كونه

لما نشأ لا صريح بكتبه باقية عليه مقدماتها فأنشد
 اعرف في اقرى في اقصاءها الزاوية على ان كمالها في
 في علمها مقتضيه او قوله وجوابه ان علم السند ^{المتخصص} اراده
 ليعلم الاشعار قرينه كلفه في كماله ^{لأن} كماله
 غير فاته اي غير صالحه في نفسها لا موقوده قرينه محصوه
 حاصلها ختم السند ^{بمعين} فلوحة السند اليه
 فهم من اختصاص السند ^{بمعين} فلوحة السند الذي فهم
 من اختصاص السند به انه المقصود كما في قوله تعالى لا ياتها
 لا يريه وكل ذلك كماله ^{بمعين} فلوحة السند الذي فهم
 محصوه دالة على ان السند اليه ^{بمعين} فلوحة السند الذي فهم
 غير من هذا السند ^{بمعين} فلوحة السند الذي فهم

فهم

فصل الاشعار المقترنة مطلقا مع ان انما افراد القوم كقوله
 كذا كذا كذا كذا وغيره وقيل لم يرد كذا كذا كذا كذا
 صلوه في نفسه ليعلم كماله المصنف في نفسه بل اراد
 صلوه في ذلك المقام الذي ذكره لان كماله في نفسه
 اما ما ادعى البطلان في كماله في نفسه ليعلم كماله
 اصلا لا باعتبار نفسه ولا باعتبار خارج عنه فاذا اراد
 بغيره ان كماله في نفسه فلا بد من ذكره ادلا قرينه بالبيان
 لا شتر من كماله المعينة ان انما يرد عليه للجمع والاشارة فلا
 حاجة لذكره لان صلوه السند لم يرد عليه كماله في نفسه
 ان خصوصيات كماله في نفسه فلوحة السند الذي فهم
 عموم السند مع اراده التخصيص بما لا شتر في نفسه ليعلم كماله

في مقام التحفة في غير هذا المقام لا يشترط فيه قول وهو ما
 وضع في شرحه من ان المقدم والمقدم في غير المقام
 دون الوضع ليدرج فيها ما عدا المقام الشخصية وغيره من المقامات
 والمبهمات وسائر المعارف فان كانا مثلاً لا يتغيران
 اشخاصاً لا يقع انما يقال انما يراى المشكل لا يتغير
 موضعه لو احدهما والا لكانت في غير المقام او لا لكانت
 منها والا لكانت في غير المقام او لا لكانت
 فوجب ان يكون موضوع المقام كالمشاكل لا افراد
 وكثير الغرض من وضعها انما هو في افراد المعينة دون
 تجميعها واما ما افاده بعض النقاد من انها موضوع
 الحكم في غيرها وضعا واحداً ما فلا يميز كونها محلاً

في منها ولا الا شراً كذا وقد ذكرنا وضعه ولو صح ما توهم
 لكانت انما وانت وفيها سمات لا حقائق لها
 لم يستعمل فيها وصف من افعال المفوضات الكلية
 بل لا يقع استعمالها فيها اصلاً وبه يستبعد جدا وكيفية
 لو كانت كذلك لكانت في غير المقام او لا لكانت
 الجاهلية ولا احتياج من غير كذا انما انما
 في ذلك ما يشهد بانه في قوله وصفه التعليل في
 اشارته لا خارج هذه العبارة موجودة في النسخ التي
 لكن قد خط عليها في بعضها وصفها او لا اشارتها
 مبهمة لا يتوصل منها الى معرفة ما لا يدرك من المراد بالمتن
 فانما هو ما ذكره في قوله كلام كذا في غير ما صلا

٢٧
 رضى كاشانه دى رفته عليه في وصف النكرة بالجملة المتبرية
 لكنه احاطها ببيانها على ما ذكره في باب المعرفة فالتكرار ثم كانت
 هناك والاصح في رسم المعرفة ان يقال هو ما اشير
 خارج كمن اشار وصفيه ثم بين مقصود من كلامه
 بتوضيح وانما سبب كماله هو اية وحاصله ان المعاني كلها
 تشترك في اشتمالها على اشارة وتبين منها اسما كاشانا
 ككبر كاشانه فيها حسية وانما قلنا لا خارج لان كاشانه
 للذات على كسب علم المطلب ككبر كاشانه لا علمه
 لا كسب ان كاشانه لسان لا شريك معرفته لانه
 فخطبه اكله لفظه هو اشارة لا ما ثبت في ذهنه
 ان ذلك اللفظ موضع له فلو لم يثبت له خارج له خاف

استعمل في كاشانه معارفها وذكر انما وانما قلنا كمن اشار
 الضمير العايدة لان كاشانه ليس بضمير كاشانه
 فانما كاشانه لفظه هو اشارة لا ما ثبت في ذهنه
 كاشانه لسان لا شريك معرفته لانه
 فخطبه اكله لفظه هو اشارة لا ما ثبت في ذهنه
 ان ذلك اللفظ موضع له فلو لم يثبت له خارج له خاف



مؤید

تو در طلب بعد التسلیم آن ذکر العبود اشار اولیانا تا نام آن که
المتخصص بنسخه فی العلم بکلمه العبد کما یزید فی کلامه و هو المتخصص
محمد بن ادریس صاحب التفسیر کلا و این متن مستخرج من کلام محمد بن ادریس
ابا بکر بن ابی شریک و ابی النعمان الخلیف ابی بکر کما ذکره فی شرح
منها بمخبر قد فرغ العبد کما یزید مع کلامه بعد التسلیم ان ظاهر
و کبر ان یختلف له ان کسب ادا انفرق من کسب ان استغنی
به فی الظاهر و لا یزید بعینه ان بعد قد فرغ العبد کلا و لا یزید
کما یزید مع ثابا ان المتصور العبود یکتسب تمام العبد کلا
تا یج کلا العبود یزید و استغنی تا شرح الکتابه کلا
تا بعد ظاهرا من التسلیم فی قیود العباد و انما العبد کلا
کما یزید مع جمیع التکلیفات کلا انما یزید مع التکلیفات

معاده وان نخرج به فالانج بعينه كما في شمس بعدد قوله
 وبعدها السوا والشمس به بالبعده بعينه تبار بما ذكره هذا القدر
 من وجهي تعدد في الشرح بعد هذا القول في لفظ كاتبة ان لا يتك
 بعينه فالتساوي ان يرمز ان كاتبة مع القيد كما في المودى قوله في
 ان اذا احببت هذا القيد كما في القدر ان سارا لعل في القيد
 بالانسان من بعد كما في لرب احد بعينه قوله في القيد
 قبل ضربه كاتبة ان يرمز في القيد في كاتبة القيد كاتبة
 وان كاتبة في القيد في القيد في القيد كاتبة القيد كاتبة
 قوله ثم حاسب على كاتبة جلد على ان القيد في القيد كاتبة
 ان القيد في القيد في القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة
 تعدد به وذلك لان كاتبة في القيد كاتبة القيد كاتبة

في القيد

قوله وحاسب على ان القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة
 من القيد كاتبة في القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة
 بنه الاسم بل قد يكون جديا ما فيهم من القيد كاتبة القيد كاتبة
 بخلاف قوله في القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة
 اريد به ذلك الشخص بعينه ولا بعينه في كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة
 سماء فيهم كاتبة كاتبة جارا وان اعيه بعينه القيد كاتبة القيد كاتبة
 ان القيد كاتبة بعينه في القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة
 اسمي في القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة
 معلوما كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة
 كان له يد لها اسمان القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة
 عندنا قوله في القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة القيد كاتبة

به كثر يستحق منه لا يجهل به بل ان الكفاية اعتبار
 الموضع اشارة الى العلم في كاد وسائر كذا في ذلك وجهه ان
 هذا هو المختار وانما كاد في هذا كذا في هذا وجهه ان
 كاد صيد ويرى عليه البعض الكثرة فادى الى كذا في هذا وجهه
 هو قول لان المطالب يعرف من لولا ان كان في غيره وقول لان
 الموصول على ان يطلع له لا قول في كذا ان الموصول لا يمتنع
 من كذا من باب التقرين انما هو كذا في هذا وجهه ان
 بدل من اللفظ وحضوره في ذهنه وانما قال كذا في هذا وجهه
 من كذا في هذا وجهه ان كذا في هذا وجهه ان
 من كذا في هذا وجهه ان كذا في هذا وجهه ان
 المنقصة لو اصاب بالتحقيق كاد دون اشارة وتخصيص الى الموصول

في هذا

في هذا اشارة الى علم المطالب بعينه من حيث هو غير كذا في هذا
 الموصول في هذا اشارة فان وجوبه على النسبة الموصولة لا يمتنع
 فعليه الموصولة عند وايضا الموصولة مستقلة في ذلك كذا في هذا
 موصولة للمعينة وضعا فاما ما اذا لا يمتنع موصولة كذا في هذا
 جريئة كذا في هذا مستقلة في مفهومه وان كذا في هذا وجهه
 قد رتب في هذا وجهه ان كذا في هذا وجهه ان
 فلا يمتنع قرينة غير بها ما قصدت فان الصواب المطالب في هذا وجهه
 لتفاد القرينة عليه كان ذلك مستغناء عن كذا في هذا وجهه
 بعينه وان كذا في هذا وجهه ان كذا في هذا وجهه ان
 كذا في هذا وجهه ان كذا في هذا وجهه ان
 بالمقصود لو موصولة به فادى الى ذلك كذا في هذا وجهه

ولا يوجب اليقين لا يتغير به حال التعليم اولاً لئلا يكون
 قلت من انما يجرى به السامح كالتي تعين تعليم السامح
 لا حال ولا ايام فيه كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 يار انما يجرى به السامح كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 هذا صحيح كغير السامح كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 في وقتها قد خسر الذي ذكره كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 يتوصل اليه من حيث هو كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 مستفادة من عدم معرفه المصنف والى كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 وتكون زوال المصنف من حيث هو كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 منبهة للفظ لا فائدة فهو مقتود فيما لا الفرق الموصلة به كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 كما سمي بالفضل مع ان كغير الذي ذكره مستفادة منها ايضا على حالها

بعدم قطع ان مستنده كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 لا يتغير به حال التعليم اولاً لئلا يكون
 قلت من انما يجرى به السامح كالتي تعين تعليم السامح
 لا حال ولا ايام فيه كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 يار انما يجرى به السامح كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 هذا صحيح كغير السامح كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 في وقتها قد خسر الذي ذكره كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 يتوصل اليه من حيث هو كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 مستفادة من عدم معرفه المصنف والى كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 وتكون زوال المصنف من حيث هو كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 منبهة للفظ لا فائدة فهو مقتود فيما لا الفرق الموصلة به كغير الذي ذكره قطعا قوله فحينئذ يار لئلا
 كما سمي بالفضل مع ان كغير الذي ذكره مستفادة منها ايضا على حالها

فان الخرب المذكور معلول لروا المبتدع مع ان سبب
 باعث على ربط روا المبتدع وبنائه عليها وكنه في هذا
 ما لا يفرق ارتباطه اما بما لم يثبت كافي قوله ان كثر سبب السبب
 فان سبب السبب وان لم يثبت عليه لانه كثر ولا معلول لانه
 مما يترتب عليه وكنه معلول على ربط ذلك كثر به واما ما
 كافي قوله ان كثر تر وكنه لفرانهم فان ظن القدرتهم ليس على كثر
 الصريح الشار فليعلم ولا معلول له بل هو ساذج في الكتاب
 وسبب لبنائه عليهم وربطهم ثم ان ذكر عليه انما يوجب
 انه متعظم ولا يثبت التبيين في انظار طائفة من الناس
 لم يثبت في الكتاب تقدم المبتدع عليه بل هو ربط على
 بعد المسند كان البيان قضا ولا لحد كانه تبه بالفعليه شرط

كان المبتدع

كان المبتدع بيان لروا المبتدع كاستدلاله وتعرفت بالفعليه لانه
 كثر على كثر كذا وان شئت كثره عليها قوله فان كان سبب
 ان يشار بها الى سبب كثره من حيث هو فخرج المبتدع المقتولا
 وبالمشاهير وهو ما ادرك به المبتدع في كثره سبب كثره
 فممنه ان يشار به ان يركب المبتدع كثره من كثره كثره فان
 بناء على التبيين احاطه كثره كثره كثره كثره كثره كثره
 مشاهير كثره كثره كثره كثره كثره كثره كثره كثره كثره
 او على كثره كثره كثره كثره كثره كثره كثره كثره كثره
 ان في التبيين ان يشار به او ان يشار به او لا او لا او لا
 موكدة بناء على ان يشار به او لا او لا او لا او لا او لا
 لست بعدد كثره كثره كثره كثره كثره كثره كثره كثره كثره

مست

٥٢ و جمع و مورد تنفیذ بلا انشاء فی الجنب لا ینفذ لا کسراً
 فتقول لاریب لایبیم ان یخرج منه فردا اصلاً و کولاً لاریب
 مع خصوصیه فی کاستغراق اذا جاز ان یخرج عنه و لهذا
 اثنان جاز فی غیره مجموع بطریق کلا و اقیع بذلک
 اتمه فان ملک کیف یخرج کولاً لاریب لایبیم ان یخرج
 مع جاز خروج طلعه و غیره و اما ما ذکره فی الشرح من القویه
 فلهذا خصوصاً لکنه المفردة قد کولاً لاریب لایبیم
 کاستغراق افراد مدلوله فلا یخرج عنه شریکاً کما کان لا
 لاریب لایبیم ان یخرج افراد مدلوله فلا یخرج عنه شریکاً کما کان لا
 و لهذا ان شریک لاریب لایبیم ان یخرج فی ملک خصوصیه ادنی
 من افراد مدلوله و کلا یمکن تخصیص خصوصیه لمفرد یا

لا ان ذکر مرسله شریک منه و یخرج فان قلت لا یخرج
 و قدیم قولنا لاریب لایبیم ان یخرج افراد لاریب لایبیم ان یخرج
 فلا یمکن شریکاً لایبیم ان یخرج افراد مدلوله قلت کاستغراق
 لاریب لایبیم ان یخرج افراد مدلوله قلت کاستغراق
 مع کونه خصوصاً فی معانیها و قدیم قولنا لاریب لایبیم ان یخرج
 ادا علی الیقین لاریب لایبیم ان یخرج افراد مدلوله قلت کاستغراق
 لاریب لایبیم ان یخرج افراد مدلوله قلت کاستغراق
 فان ذکر بینهما هننا قلت الفرق ان یخرج افراد مدلوله
 بان یخرج افراد مدلوله و ان یخرج افراد مدلوله
 دون القویه کما لاریب لایبیم ان یخرج افراد مدلوله
 کما یخرج لاریب لایبیم ان یخرج افراد مدلوله

٥٢
 القدر بها ان ياد بغيره ولا يبعد فتيما ولا يكثر ولا يحد
 كما حد طينها ان يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 طينها لا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 حيث هو ولا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 ان يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 شتره ولا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 فانه يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 تحصيلها لا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 لا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 ان يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 لا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد

وحده لا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 فانه يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 ولا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 المير والى بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 حكمه لا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 الحكم ولا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 على المير والى بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 لا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 ولا يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد
 هو كما يحد بغيره ولا يحد بغيره ولا يحد

۵۶ سند بر صفتی که در لغت منزه ایضا کان کرار محض
 فلهذا کتب بر کلام غیر و کتب المستشرق اما کتب اجد و اجد
 فیکبر کلمه و فی استغاده کان قد طلب من غیر الحق و صفا
 لبحیثیه کانی لاشبه اکثر ادوار و اما المجموع من حيث هو
 کان قولک لرباب عندی ارجح من حيث هو اما فی احوال
 و اجد لکتاب کلام و قولک لکتاب من عندی فانه اقرار
 راجع برهم و الحق لکلام اکثر استعلا لای الشان فان کلام
 لای الشان فان قصد بر کلام و لغت طاقون بنیه و بر لای
 و کاستر ان و ان قصد بر کلام من حيث هو کما یصح صافا
 اذ کان و لغت من ارجح من حيث هو طاقون طاقون و طاقون
 و ان قصد بر کلام طاقون طاقون طاقون طاقون طاقون

بالمقام

بالمقام وقت قد اشار الی عدم الفرق بین استعلا و لغت
 ما یجوز فی وجه ایضا حیث قال لیس کم من استعلا و لغت
 اکثره المنه و توضیحه ان فی کان حاشیة فی کلام لیس
 یرت علی الحسن و الوضوح المطلقه فیما یقتضیه لیس
 المتصف بکلام الوضوح و غیر عام فی استغاده و بر بالیقین
 المتعاقبه للغه و فلا یکبر من الهموم کما سلف کما سلف
 لای حال یرت علی الحسن و الحقیه فیما یقتضیه لیس
 و طلقا کان بحیثیه من یطلب من یطلب لای الام طاقون
 فرق بنیه و بر لای حال و بر بالیقین من لای یقتضیه لیس
 و کما یجوز فی ما یضاهی الوضوح و الا شیهة و کما یجوز
 و اما حال فی قولک لیس فی الکلام و بر لای حال فیما یقتضیه

والوجه الكارضة للجماعة في تقديره ان تقديره في نفسه
 كان اجماعه قد طلب على تقديره لا رجاء فيه على تقديره
 فانه لا انصاف ان تقديره في نفسه لا يكون اجماعه في نفسه
 فانه لا يوصف بالوجه او كاشية كافي لا رجاء فيه ولا كاشية
 في نفسه ان تقديره في نفسه الكارضة للجماعة في نفسه
 من جملة جماعات كاشية ليس في موضع كذا اجماع على حاله
 ما ذكرناه ان ذلك في اجماعه لا رجاء فيه في نفسه
 بحيث يثبت معارضه لا رجاء فيه في نفسه ايضا غير انما لا
 دون وصفه في نفسه انما لم يثبت في نفسه لا رجاء فيه في نفسه
 اذ اجماعه لا يستقران في نفسه في نفسه لا رجاء فيه في نفسه
 فانه ان لا رجاء فيه في نفسه لا يستقران ولا رجاء فيه في نفسه

في نفسه

ان تقديره في نفسه اجماعه في نفسه لا رجاء فيه في نفسه
 كاشية كاشية لا رجاء فيه في نفسه لا رجاء فيه في نفسه
 فانه لا يوصف بالوجه او كاشية كافي لا رجاء فيه ولا كاشية
 في نفسه ان تقديره في نفسه الكارضة للجماعة في نفسه
 من جملة جماعات كاشية ليس في موضع كذا اجماع على حاله
 ما ذكرناه ان ذلك في اجماعه لا رجاء فيه في نفسه
 بحيث يثبت معارضه لا رجاء فيه في نفسه ايضا غير انما لا
 دون وصفه في نفسه انما لم يثبت في نفسه لا رجاء فيه في نفسه
 اذ اجماعه لا يستقران في نفسه في نفسه لا رجاء فيه في نفسه
 فانه ان لا رجاء فيه في نفسه لا يستقران ولا رجاء فيه في نفسه

بالتيسر على السامع دلالة على ان الوصف يقع في ذلك الموصوف
 صراحة الموصوف او جازيا كما في المثال المذكور
 لا بد من ان الموصوف له وصف فان ذلك الوصف هو الذي
 يقر فيه على انهم ومنه مع ذلك لا يشترط ان يكونا صريحا في
 شغل لان المنة في الجاهل انما لا يتصور الا في مكان ثم
 ان الوصف انما يشترط في الجاهل لان وصفه بوجه كالمعقول
 كان هناك فقد كبر اللفظ في الجاهل كما في المثال
 في الجاهل كان ذلك هو ما في خبره ولفظه كان في
 مع تعدد اللفظ في الجاهل وايضا الوصف في كماله صريح
 ان يطبق على المتعدد نظر اللفظ في الوصف المذكور
 انما يعني ذلك اللفظ ليس فيه دلالة على ان الوصف

او صفة

او صفة او صفة من قال الوصف انما هو الوصف
 الموصوف بالصفة فان الوصف في صفة الموصوف
 العميق صفة موصوفه او للعرض في صفة الموصوف
 العميق وصفه لا يشترط ان يكون في صفة الموصوف
 انما يتخصص عبارة في صفة لا يشترط ان يكون في صفة الموصوف
 انما ارادوا لا يشترط ان يكون في صفة الموصوف
 كما في صفة عالم ونظائر في الجاهل صفة في ولفظه صفة
 موصوفه ولفظه في صفة لا يشترط ان يكون في صفة الموصوف
 ويجوز ان يكون موصوفه لانه قللت لا يشترط ان يكون في صفة
 موصوفه لا يشترط ان يكون في صفة الموصوف ولفظه في صفة
 لا يشترط ان يكون في صفة الموصوف او في صفة الموصوف

٧٥ حال كذا في قوله لا يلزم ان يكون الشاهد اشر من كاد فان فيه اشارة الى
 اكثر من اسم مع كونه اشارة مشتركة دون كاسم فاد اجبت كاسم عطف بيان لاداد
 مع التوضيح اشر من كاد والبيان في اصله وانه و ذلك لان عاد اسم علم
 لهم مخصوص بهم فليس هناك ايام متفق يحتاج في دفعه لا عطف بيان في قوله
 ان لو سموا بعده المفعول يريد ان عطف البيان هو ما جئت به في قوله كاد
 لهم كذا لان ان سموا كونهما في غيرهم وذلك في قوله اشر من كاد
 لا اشر من كاد بل منهم وغيرهم والمخرج من الملاحظات اسمهم غيرهم لشاركتهم في
 فعلهم اشر من كاد في العفو والعناد كقوله و ذلك قيل عاد الاول لا يلزم ذلك
 لا شأنا لعطف البيان في عطف البيان وهذا في كاد كاسم التعمير في العناد
 وخطا لا يخرج نية توهيم غير ذلك صارت المفعول فيهم امر متعلقا بغيره بوجه
 الوجود قوله لا يلزم البتة ان يكون اسما متعلقا بغيره ولا يجب تخصيصه به على ما

واما ما يخص من بوجه ما فلا بد منه واطل بالبيان على بعض الطرق على لفظ التوضيح
 متعلقا ان قصد لعطف البيان ان الارباع متعلق واما تقديره ان قصد به دفع
 مقدر ثم اذا قصد به المدح لم يجب لتخصيص اصلا لا مطلقا ولا مخرج وجه قوله كاد
 ان يكون صرف في عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المفعولة فيه ثم عار كونه
 في هذه الصفة صاحب الكشاف صراطا انه انما يعلم من كلامه في قوله
 المستقيم وشبهه بقوله كاد في ذلك على ان كاد في الاصل من طمان وقاسم
 اشارة كونه في الكرم والفضل فاشاع بقوله فلا حسن ان يجب طمان
 بيان الحسن من جليله لا لوجهين احدهما انه وقع تحت العطف المفعولة ولا ايضاح
 ثانيا لعطف البيان دون كاد بل في المثال لا اشارة كونه علما في كاد انما يفرغ
 من نصب طمان لتفسير الكرم كالفصل كما اعترض به حيث قال في وقفت
 فلا تفسيرا و ايضا حال الكرم او لا فصل محض علما في الكرم ولا فصل ذلك

٤٨ لا كاشتمال للفرف على المفرد من حيث كونه دالا على كماله لا وقياسا
 له بوجه ما بحيث يمتثل لنفسه ذكر كادب متشوقا في ذكر انما مستقرة له في الجملة
 فخصا لما فيه في كادب مبدئا فيظهر به ان نحو ما في زيد غلاما و
 او حارة به بطلان لا بد من كاشتمال ما يشترط به كلام اهل ما جاز في كاشتمال
 في كاشتمال مجرد الملازمة بغير الكيفية والجمهورية فان هذا الكاشتمال يقتضي
 انه لا يمكن كاشتمال في كاشتمال بل يصرح في شرح النقصان في ذلك
 ضرب زيد غلاما في كاشتمال ويغنيك زبانه بوضع هذه المعنى
 عن المبرر انه قال انما هي كاشتمال لان الفعل المنفرد لا يبدل منه
 على البدل ليم الكلام ويغنيك فانما كاشتمال لا زيد لا يكتفي به في جزمه
 فانه لا يعيبك بل يفسد فله ذلك كاشتمال في سلب زيد ثوبه فانه
 لم يلبس دابة بل شتر منه وكذا السواك في الشكر اعم في قوله تعالى لو لم يكن

انما اعمام قتال لا ينفذ الا ان يحسن حكم من الحكماء بخلاف ضرب زيد
 فانه به بطلان لان ضرب زيد مفيد لا يباح في الشرع ولا في العقل ولا في
 سياسة وزير وكلاءه وليس من ضرب كاشتمال او اشرط ان لا يستطاع
 من المبدل منه معينا بل يتبع النفس مع ذكر كادب متوقفا على البيان لا كما
 الذي فيه ولا كاشتمال في كادب هذا اذ يفهم من فاعله ذلك قبل كاشتمال
 سياسة وكذا افعال لغاية فلا يجوز فيها كادب مطلقا فله ذلك في بعض
 وكاشتمال لا يخرج عن افعال التسمية من التخصيص بعد كماله والتعريف
 كما بهام اراء كثر من غير ولقد قررنا في بعض النسخ ان كاشتمال في كادب
 بعد كماله اشارة الى بطلان العقل في كاشتمال كادب او تعصيفا في سياسته
 ان التفسير بعد كاشتمال اشارة الى بطلان كاشتمال فاول في خبرهم كاشتمال في التفسير
 وكاشتمال في كادب فلهذا لا يقصد في نفسه فانه كان محلا لخصا فلهذا لا يقصد

قصيدة الفيل

اما قصد هذا الكتاب بعد توفيق المطلب اشتراكا في اشتراك كثير من الناس في هذا الكتاب
ولذلك امانة في حق من اعتقد انها جاك على كثير من افراد علم القياس في علم القياس
و باقره و ذلك بان لم يرمح الا لكثير من الاشياء التي بعد كفاية كونه معلوما
للمطلب لانواعه في هذا الكتاب ما اذا استقامت لكن في قصر القلب ان ذلك هو القصد
النقل والاشياء هناك فائدة ظاهرة وهو مقتضى قبولك جاري زيدا و
في قصر كافر اذ ان المطلب يعلم في الكتاب و بقربه فافادته فيه فان قيلت
قصد منها التنبه على حال المطلب في تقرير صوابه ونفي خطايه فلما قلنا انها
ليقصد هذا الكتاب و قد كان كلامه اسما جازبا ليعرض عن المطلب و قد كان
ما به على ذلك و لا يابيه سؤالي في حكم في قوله جازبا زيدا و ما كان
عنه في خبر زيد و وقع غلط و معناه ان تلفظك زيد و وقع غلط و قد كان
انت بعد ذلك و قد علمت ثم تداركته بقولك بل عرو و اشدت اليك بل و جعلت

٧١ في حكم المسكوت عنه معروفا فحكمه عندنا لا يابى وقد صرح بهذا المعنى شارح الكلام
 قوله واما اذا انضم اليه لا يجوز زيادة لا يابى عمرو فهو يفيد عدم كبر زيد قطعا
 وذلك لان من لا يوجب لا يوجب الا كساب المتقدم لا يابى ما بعد بل يفيد على المحرر
 ولو لا ان كان زيد في حكم المسكوت عنه واذا اجبت بلا بعد انتهى لقوله ما
 جاء زيد لا يابى عمرو فادارت كناية انتهى السابق ويتبع ما بعد بل على المشهور
 بغير كبر واما البرهان فانه قوله وقيل يفيد اشعار الحكم بالمنوع قطعا
 بذلك انما يابى حيث رغم ان باب بعد انتهى ككنايه بعده ونعم من هذا الكلام
 ان عدم كبر زيد يثبت من هنا كافي وذلك جازم في كبر عمرو ووجه اليه
 اسرهما جابا في حيث قاله كناية اثبات المحرر مع كناية نفيه عن زيد
 وكناية نفي المحرر عن عمرو على نفس الاشياء قوله او الحكم يثبت الشبهة له
 هذا منتهى عما توجه من كلام ابن ابي اسبج كاشا في غير كان ان صرف اثبات المحرر

عن المنوع لا انما لا ينعين عدم كبر قطعا كبره فنفيت له بالبعد عن كبره قطعا
 محمدا في ان المنوع في الاسم المعطوف عليه فيجب ان يثبت المنوع من هذا المعطوف كاشا
 من حاشا لعمرو ولا كان في الاشياء المنعوبة من هذا المعطوف فاقرب منه
 المنعوبة والمنعوبة في كبر المنوع من المسكوت عنه قوله واما ما بعد بل بغير كبر
 وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو المنوع لم يصر في كاشا في نفيهم كبر الكناية
 وبقا الحكم هو المحرر من حيث يغير لنته نعم كبر اشياء او نفيها فنهى عن كبر المحرر
 لا كاشا في نفيهم صرف عندنا انما هو جابا كاشا في حكم المسكوت عنه
 وانما يثبت ان المحرر يثبت في المنوع ثبات السابق فلا وجود لغيره في قوله قوله
 خارج وذلك لان من لو ان المنوع ثبت الحكم لاصح ما معطوفه فالكلام كاشا في المنوع
 لتحييد التميز وعدم جواز الجمع والاكاشا في حيث كاشا في جواز الجمع بينه في قوله في كبر
 وتقوم ايضا ان كاشا في المنوع في المعطوف عليه لانه المعطوف على كاشا في المنوع

٧٣ فاية النفس كاشف الاشياء ومقتضى التعريف والمعلوم ان الله لا يعلم
 هم الناس انهم لم يخلقوا في الكفر او على انهم انهم انهم انهم انهم
 لا يخلقوا ولا يخلقوا لا يخلقوا لا يخلقوا لا يخلقوا لا يخلقوا لا يخلقوا
 البطل عليه يدل بغيره على ان هذا الكفر ليس فيه قهر المنه على الله
 ولا نزاع فيه لذلك المتوهم وكلامه لا ينفك عنه قوله فانه لا يصدق له وراء ذلك
 يبرهن ان هناك قهر المنه الله على المنه كما اوجبه ذلك عبارة الكشاف في قوله
 لا يصدق له ذلك المتوهم فيما نقله من كلامه لا يصدق له ذلك المتوهم بل لو كان
 المتوهم ان المنه الله اذ عرف بالآدم تعريفه حين فان قصده لا ان المنه الله هو
 افراد ذلك الجنس وان ذلك الجنس لم يثبت الا لا كان ذلك قهر المنه على
 اما قصده وانما ادعاء وان قصده لا انه غير ذلك الجنس وتسميه ليس مغايرة
 مع غير مغايرة لغنى الكفر وقهره الجنس ومعنى ظهور كما تصافى وفي هذا

وفيه

وفي هذا الكفر قد بحيث كثر التمسك عنه كما لو كان بغيره بغيره بغيره بغيره
 للمنه على المنه الله ولا يخلقوا لا يخلقوا لا يخلقوا لا يخلقوا لا يخلقوا لا يخلقوا
 لا يصدق له وراء ذلك معناه ان قصده ذلك وتسميه به وقد صرح به في
 في قوله فريه هو هو بعينه وقوله العلامة فهم هم اشارة الى انهم انهم انهم
 لا يصدق له ذلك المتوهم بل لو كان ذلك المتوهم بل لو كان ذلك المتوهم بل لو كان
 المنه ونظير ذلك المتوهم فظهر ان هذا الكفر ليس فيه قهر المنه على الله
 وان اتى ما اطلق عليه انما هو من الكشاف في قوله انهم انهم انهم انهم
 الجنس ليس تعريفه كذا انما هي على الكفر كما لو كان تعريفه الجنس ليس تعريفه
 قوله انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 دعوى الكفر فان الرجل اذا كان على طاعة كونه بطلا ما يستعمل في ان
 المعامل له وفي شأنه فليست فيه ذلك كشعار ما عتبه به دعوى الاتحاد وان

٧٥ وكما سجدوا المسجونون لهنات كلف الباطل والكونية مما كان له الكمال في الشئ فان قلت
 ذكرت في بعض من اشكال المغنيتين لم يكن هناك قهر اصلا فاما في الفصل قلت
 فانه ثم بينهما الدلالة على ان احوار بعده ضرا لا صفة وتكون كحكم دون الحكم او لغو
 كلمة ثم مستدراج لا فصل واما على المعنى الثاني فليس العهد فهو مع ذلك فيفيد
 المنع في المنع اليه افراد ان لم يدخل في التفسير الكسب الذي هو الحكم انهم لم يكونوا
 في كلفه وان ذهب لان لا قهر على المعنى الاول ايضا وان ذكره من الفصل
 يفيد كحصر بيان الغاية الفصل غالب الا ببيان فائدة في هذا الموضع كان متعبا
 جدا وابعده عن ان يتركه ثم لما كان على وجهين مستدرا بابعده خبر فليس ليعمل
 به في موضع اخر قوله التعميم خبر ان تقديم غايته اما خبره وتقدم لا على انما
 انصرف كاول تقديم معنوي وانصرف انما في تقدم لفظي على قياس كاضافة المصوت
 واللوغية قوله لانه المحكوم عليه ولا بد من حقيقة قبل الحكم ان ارادوا الحكم فوجبه

اولا ووجهها فهو يسوق تحقيق المنع اليه والمنع معاني كثيرة من ذلك من ان نسبة لا يفتقد
 الا بعد تعمله في الخبر لا يزعم من ذلك هو المطلوب غير تقدم المنع اليه بل المنع وان كان
 المحكوم به فلا نسلم انه لا بد من تحقق المحكوم عليه فانه خبر قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه
 هو المنع است والمحكم به هو الوصف كان كاد وان لاحظ قبل المحكوم به واما ان كانت
 فلا بد ان اراد حقيقة قبل الحكم تقدم في النعت وان اراد تحقق قبله في الخارج فلا بد
 فيه اذا كانا من الوجوه است كما روي الا ان ترتيب اللفظ لا يدل على ترتيب
 كذا في النعت لان في الخارج فالانسان في التعليل ان يعتبر التعاطي
 وتكون انما يعلل الفعل المضارع قد تقدم للمضارع كما تقرر على سبيل التعميم
 المتعدي كالتامات ووجه التماسه ان الزمان المستقبلي مستبعد عن شئ سابقا
 اثره في الفعل كذا في عليه خبر متجدد على كونه بخلاف ذلك لا يقطع عنه كمال اثره
 زواله وما يدل على ان المضارع اراد به هنا كاتمرار السؤال كسب فاما

٧٩٦
 انما كبر عن الاحوال المستمرة فاذا قيل كيف زيد بها ما لم يوجب او قيل لا يجوز
 قايما وقاعدة الا اذا كان لا محالة فيكون كغيره في قوله والحيث انما لا تخصيص
 كاثبات لا تخصيص لثبوت قوله كغيره في قوله لا تخصيص لثبوت ذلك لانه
 انما يخصص المذكور حاصله بالاعتناء وقد لم يمتد اليه او لغيره فاقول في قوله
 ان الخصم لو كان موثرا لاحتما خوف ان كبر من ذلك لا غير فاما اذا ذكر
 تخصيص لاثبات بهم بعد هذا التوسيم ولما قد تم تخصيص لاثبات بهم جردا
 ذلك كاعتقاد فكان تخصيص لاثبات قد تم في التقديم وازداد قوله
 وصاحب المتنازع قايما لا يحصر في قوله فاما لو كان ذلك في التقديم فاما
 اسحق بن عمار ما ذكر من ان التقديم يدل على ان المطلب قد اصاب في الحكم
 لفظا في غير موقوده فصار ذلك القيد اعم من الحكم فتقدم في ذلك لانه
 بالانه قد قصد ان لا يقدّر جوابه ورد خطابه وهذا السبب مشترك بين كل لفظ

٧٩٧

والمشتقات واكثرها ايضا لان معناه انما كبر ما كبر وما كبر ما كبر
 ثابتة في غير متغيرة تلت في كل خطا فيها لا كغيره فلم يثبت اليها قوله كغيره
 انما قلت هذا في التقديم في هذا المثال لا انما قلت في المثال في المذكور اعني ان
 وثبوت لغيره لم يثبت فيه تخصيصه بالكل لفظا بل تخصيص غيره وبذلك يثبت
 انما اذا وقع في فعله وازيد تخصيصه فذلك التخصيص ثبوت على اثبات
 ونفي فربما يرجع الاثبات وحده ونفي التخصيص فذلك التخصيص ثبوت على اثبات
 وربما يعكس كقولك ما انا قلت هذا في التقديم بها معاين على التعليل
 التعليلات ويحاط به تقدير كبر تخصيص الفعل بالاثبات لا بالنفي غير ذلك
 لثبوت التخصيص هو ما لا ينافي غيره وما يدل ان نفي الفعل مخصوص بالثبوت التخصيص
 لم يفرق بين انا قلت هذا وانا قلت هذا في سائر الاقوال في قوله وظهر كلام
 اعمى ان ان استعمال لفظه في جميع بوضع اللفظ فاراد على كل حال على كل حال

٨٤ خلاف مراده وجعله للغير ما تروى كذا فيهم وهو ظاهر لا يخفى على من فطن
 وقد صرح بذلك في كلامه حيث قال فيه على ان الجواب على التمسك كذا هو كذا
 بان يفسره كذا في قوله ثمة ما عاين ان ذلك الغير كذا وكذا كذا في كلامه
 على ما بين في شرحه انما هو قوله ولكن الغير غير ما يطلب فانه من غير ما تروى
 هناك ولو به كذا في قوله بمنطق البعيد والصواب ان التفسير في قوله على ان
 لا الغير المذكور لغيره فانه من غير ما تروى خلاف المراد هناك وقد صرح بذلك في
 حيث قال على ان كذا وكذا لا يبين كذا ان تسالوا عن الغرض من ذلك ان
 قوله ذلك الغير كذا في كلامه على ما تروى ان الغرض من ذلك البعيد وان
 على كذا وصحح كذا في كلامه فانما هو الغرض من كذا وكذا انهم والواقع لهم
 السبب واعلم ان صاحب الكشاف لم يكتبه كذا في قوله كذا في كلامه
 ما يتطلب بصرح بان السؤال فيها كان على كذا في المصنف حيث قال فان قلت

ادوم

ووجه اتصال قوله لما ليس بان ما تروى كذا في كلامه حيث قال
 عند سوالهم من كذا في كلامه في كلامه ما تروى كذا في كلامه
 لا كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه
 انما ليس من غير ما تروى كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه
 ما كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه
 ولا تخطا طرأ على كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه
 من غير ما تروى كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه
 الامور من غير ما تروى كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه
 وربما كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه
 ولا اعتراض على ذلك كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه
 الشك في كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه ما تروى كذا في كلامه

٨٥ الشريفة منها ففرغ من قولكم ان العلم لا يقيد لا لقوله اولئك بالاشتراك
 مثلا على تعظيم او التذكير او غير ذلك من امور الترتيبية تخصها بوجه ما في التخصيص
 القطع كحصول الجنس بوجه بالقطع كحصول ذلك المخصوص فردا كان او نورا
 واما ان علم على مطلق النوعية او مطلق الفردية كما هو المتبادر في ظاهر التنكير
 كان القطع كحصول الجنس بوجه بالقطع كحصول فردية ان الجنس لا يتحقق الا في
 فردا من جملة انواعه كما ان الجنس لا يتحقق في فردا من جملة انواعه كالحسن كقولنا
 لكثرة واتساعه في نفسه في جملة انواعها كذا في نفسه منها مطلقا في قوله
 وان لخصه من حيث كماله في نفسه لما ذكره في نفسه فلا يخرج وجهه من صفاته كماله
 باذنه كقولنا بان كماله من ان يقول ان العلم في نفسه العلم ان النوع كان
 كذا وان علمه العلم ان جنسه وادركه في نفسه وادركه في نفسه ما ان اوباد
 ولا يفسر شيئا منها باذنه في قوله ان اذ اذ العلم لا يقيد لا لقوله احبب في ذلك ما اراد

أف

تعريف الجنس عليه به في الجود وتعرف العود على منه به في كماله فالمراد بالجنس
 المتكلمة ثم ان العلم فيها اما تعريف الجنس المتكلمة الذي هو واما العلم في نفسه
 المتكلمة واما كان متكلمة له في العود تعريفه به في كماله كماله في العلم في العلم
 لما قرره وكلامه يدل على ذلك حيث قال في حصول الجنس المطلق مطلقا
 كثره وقوله واتساعه ليدركه في كماله كونه معلومة او غير معلومة
 صرح بان العلم في كماله المطلق وقد عرفته في كماله كونه معلومة او غير معلومة
 واما ذلك اللفظ كاصحاح الينا وكثره دورا فينا منهم وهو تعريف الجنس في كماله
 او عرفته في كماله من غير ان يربطه كونه معلومة او غير معلومة وهو تعريف الجنس في كماله
 منه به غيره وحاصله ان الجنس المطلق عرفته في كماله كونه معلومة او غير معلومة
 وانه لا يطلب في لقوله ان باذنه كماله في العود ان المراد بالجنس المطلق العلم
 به كثره وقوله واتساعه ليدركه في كماله كونه معلومة او غير معلومة وهو تعريف الجنس في كماله

٨٩ والرفاء او با ذكر من يطلق ارادة العهد على من يجب ان يكون مطلقا
 متبناه عليه ظاهر او لا يكون حمله على وجه الحق المطلق على طريقه السكك ولو لم يكن
 لطلب ايضا لانه بعينه تعريف الحسب لا نه فيه كيف يكون اقصى الى الابد
 منه قوله وكما هو الواجب له قوله فلهذا يكون الوجود خارجا تقديرا بقوله ذكر
 ما يتاخر في قوله وقد لفظنا بالاعوان والسين وانما قوله ونحو كونها مطلقة
 ان المراد بها مطلق الحسب والرفاء من غير تعريف بعض فيه وعلى ان الحسب اذا
 اريد به مطلق الحسب والرفاء لم يكن ان يكون تعريفها بهذا الحسب تعريفيا
 ضرورة كونها من اوجس الحسب وقدره السكك فلا يكون حمله على كل من
 واما المعنى فمزمع بان الحسب عرفته تعريف الحسب كما هو مذكور في كل حكمة
 على مطلق الحسب والرفاء على احد قول الشافعي في تفسير كلامه قلنا
 انكشاف كالحسب والرفاء فينبغي ان يحجب على التمثيل ببعض جزئيات الحسب

المطلوب

المطلق كانه ما كالحسب والرفاء ونحوهما من اللفظ ما ذكر في الحسب قوله
 فلننظر في لفظ الحسب لفظا لفظا اقرب من انما في لفظه من قوله
 ان الحسب عذاب من حيث هو ثم انما لادلاله لفظا على التعقيب برأيه
 لفظ الحسب فيما اذنت فيه عذاب عظيم قوله لا ما نفكر ان الحسب لفظ
 فان قلت هذا تطويل للسبب بل طابا بالادب في ان يقال انما يستعمل
 هذا المشرط المقطوع به الواقع بعينه على انه لا ينبغي ان يكون صوره في الحسب
 به توصيها لهم ولا حتما به لا حمله مالا اذ عار ثم صلب ذلك الحسب غير لما
 قطع على وقوعه قلت في تطويل السبب فافاد جليله من المبالغة في
 التوضيح التفسير فيها انما قوله لا في المشرط لفظا لفظا في جواب انكشاف
 المذكور ان عدم كارتياح جميع الحسب على قدر التعقيب مقطوع به في كل حال
 وكذا في كاستقبال وهو المعتبر في استعمال لفظ ان فلا يقال فيه انما

٨٨ مختص بالعبادة كان في تعليل تعليل العبادة لا غير فذلك التعليل في غير العبادة
 تغلب عليه من جهة اختصاصه بالعبادة ولا يغلب عليه من جهة اختصاصه
 بغير العبادة في كل موضع غلب فيه الخطاب على ما لا يصلح اصلا ان يكون مخاطبا كان
 يجب ان لا يصح له الخطاب بغيره وقد اشير الى ذلك في قوله تعالى انكم في علم
 ان خصوصية لفظ او او او لفظكم لا يدخل في القيد الغالب في قوله تعالى
 في كتابه ولقد مررنا من كراس من ذلك لا خصوصية الخطاب بالعبادة قوله لا تسبحوا
 في كتابه بالكتاب ولقد اثنان او اكثر من غير عطف كان في قوله تعالى يا زيدا
 يا عمرو ورجلان فاضلان وقوله يا زيدا وعلو قوله وتثنية او جمع كان في قوله
 وانتم يا ابناء ويا زيدا ون فان قلت قوله تعالى صيغ جمع فيجوز ان يكون بالعبادة
 مستقرا في غير تغليب قلت الكافة في قوله وما ركب مخاطبة لغيره ان يكون بغيره
 على صيغة الخطاب والالفة الخطابية كلام ولقد مررنا على ذلك في العطف وفيه قوله

لان

لان لعلكم متعلق بقوله فاعلموا لا يقولوا اعبدا وذلك لان لعلكم لا يجوز ان يكون متعلقا
 من الحكم كالتحالة عليه بل ولا من الخطاب لانه لا يعبده من غير ان يكون له
 لربا والشواب واد ان لعلكم فذلك قيد لعلكم مستقرا له واد ان لعلكم
 بالترجيح عند الطبع انما تغلب عليه المحبوب كان لفظ لعلكم حقه في هذه المعنى خصوصية
 لعلكم استعماله في دون الاستعانة الذي هو ارتقاء بالعبادة او مستقرا له بالعبادة
 لان الترجيح من تلك المعنى يستلزم كرامة كانه قيد خلقكم من غير ان يكون
 المتعقوب وقيد هناك استعانة تمثيلية مشبهة حال حال الغفم للقياس اليه ان
 خلقكم وقد مررنا على المتعقوب نصب لعلكم واعى اليها وانزل اليها تركها فصارت
 وجودها ارجح من غيرها كمال البرجى القياس لا البرجى منه القاد على البرجى وتذكر
 مع رجحان وجوده منه وقيد سبب تعلقه في الغاية مجازا دون ان يفرق فلا يفرق
 كما يستحال ونهر الوجه لا يجرى في تلك اذ لعلكم متعلق بقوله اعبدا

عند قدرت اید کم قوله کجوان کجی طلبیا آه لایه هب علیکم ان شایسته
 اکرم زید ایله بطاهره علی طبعه اسما لاکرامه فی الاستقبال متعین
 الطلب اسما صلیه اسما علی حصوله کما فی الاستقبال الا اذ اولی
 کما فی اللفظ بواسطه اکثره علی الطلب کما فی الاستقبال کما فی کلمه الاستیذان
 بطاهره علی شریک مضموننا واکراما فان ان تعلق علی شرطه حرجی
 قیاسا اذ احاک زید فاکرامه مطلوبه فیترجم مع ما ذکر من اشتغال الطلب
 فایستطیع الطلب بان یخبره واما ان تعلق حرجی وجوده وکان الطلب حاصله
 اسما کما فی قیاسا اذ احاک زید یوجد انما یابا وطلبه بامتنان
 فیترجم تا وایستطیع الطلب بان یخبره واما ان تعلق شرطه اصلا وایستطیع
 کما فی حرجی الطلب بان یخبره وایستطیع طاهره کما فی قوله وایستطیع
 له لانه علی قدره فی المستقبل لیس فی الطلب علی الطبع علی

یستطیع علی قدره فی المستقبل ثم تعین علی الطلب بان یخبره کما فی
 له لانه علی قدره فی المستقبل ثم تعین علی الطلب بان یخبره کما فی
 حرجی لاکرامه کما فی طبعه اسما لاکرامه فی الاستقبال متعین
 الطلب اسما صلیه اسما علی حصوله کما فی الاستقبال الا اذ اولی
 کما فی اللفظ بواسطه اکثره علی الطلب کما فی الاستقبال کما فی کلمه الاستیذان
 بطاهره علی شریک مضموننا واکراما فان ان تعلق علی شرطه حرجی
 قیاسا اذ احاک زید فاکرامه مطلوبه فیترجم مع ما ذکر من اشتغال الطلب
 فایستطیع الطلب بان یخبره واما ان تعلق حرجی وجوده وکان الطلب حاصله
 اسما کما فی قیاسا اذ احاک زید یوجد انما یابا وطلبه بامتنان
 فیترجم تا وایستطیع الطلب بان یخبره واما ان تعلق شرطه اصلا وایستطیع
 کما فی حرجی الطلب بان یخبره وایستطیع طاهره کما فی قوله وایستطیع
 له لانه علی قدره فی المستقبل لیس فی الطلب علی الطبع علی

٩٢
التي هي كلامها قوله وقد جرت بعض اطلع عليه على من عصفاه
اه محموله النوصيه وبها انظر بحسب الجفر ولقد وهو واضح في قوله
وهو تعليق كاستماع بالاسماع القطعي لغيره الكفر بالاسماع اذا اراد بالاسماع
الربط جزاء من استيعاب الجزاء لاستماع الشرط فظاهر ان الاستماع بالاسماع الشرط
او هو ادراك الاستماع الشرط انما استماعه في غير كاستماعه في غيره ولا يكتفي ان
حده بالاسماع في هذا المقام على الشرط انما هو في مفهومه لو هو بالاسماع في حقيقته
حيث التمسك والوجود فضا وتعدا او ان في مفهومه في المقطع بالاسماع في الجزاء
الشرط فاما وان قيل ارادوا ان كاستماع الاستماع كاستماع بالاسماع الشرط
في العبارة اولاً في الشرط وثانياً في الجزاء اعتماداً على ظهور الجفر في ادراك الاستماع الشرط
انما هو بحسب كاستماع كاستماع بحسب التمسك وانما تقرر في كاستماع كاستماع
ففي كاستماع الجفر في الشرط في الاثر في كاستماع فيما بينها على ذلك هو الكفر

الحظوظ

التعلق عبارة عن قولنا ان العبادات كلها ذرة ولو صغيرة ولو لم نذكرها مع كاشا ولا نذكر
 قوله ولا امارا بالمعقول فقولوا انه يعلم من طاعة به ان الموقلة اهلها كواحدة
 كواحدة كواحدة لا امارا بالمعقول ان الكمية كبيرة واردة على ان
 وفيه فعبارة او ان انهم المثل المعبر عنه ان الله تعالى اراد ان يستعمل
 فانهم قد تباعدوا عن كاشا لا في الامور بل في الحقائق كما علمت من في موضع
 من في الامور فضعف قوله قلت نعم في قوله في الله لا في قوله الكلام عليه
 قوله فعبارة على عبارة الجواب عبارة اخرى من خبرنا وانفع النظر فيها
 قوله قلت لا خلاف في ان اسم الله على المعقول لا في قوله لا سيما لا
 احسن كان او غير محتمل ان اسم الله على المعقول لا في قوله لا سيما لا
 عتقا والاسم كلف كان لولا مجيها قوله قلت ضابط لك ان حرجي
 لا كاشا وضموا ادا القيات فيها فاك لا حرجي ضابط بالامر من حرجي

فان نظم الكلام باعتبار كماله وهو ان يكون على ظاهره بان يحسن الترتيب و
منه لا ينفك لا لقول الحكم واما اعتبار الشاهد وهو ان يفهم انما هو اخره ثم تقدم قوله
فان ذكره كحق كفاية في التخصص في ظاهره لا باعتبار الشاهد فيه التعمق اي قوله
وقد عرفت فافهم انه لا فائدة في الجواب وهو ظاهر وانما ان في التقيد
مطلقات تتناول التقيد بالذات والتقصيد بالشيء ومع خروج صورة التخصص عن قوله
ولم يرد التقيد من ان كريب يقول الحكم لان التقيد متبعا فان قلت لا بل التقيد
فيه التقوى اصلا لا قصد ولا متبعا قلت في لا ينفك التعمق قطعا ولا لا
ايضا كونه متبعا لان الكلام في فائدة متبعا يعتبر في فهمه وان كان لا يشترط
قطعا كركب عن البناء وخص قوله بان كريب يفهمه حكما بان يشوبه من قوله
بان يشوبه بان يشوبه كركب بان يشوبه او ان يشوبه من قوله بان يشوبه
لان كماله الواقع من متبعا قد يمتنع في الضرورة وقد قلنا ان الخبر لا ينفك

المسعودي

القبيح عن ذلك ما كانا واهجه من حيث الميزان كانا نطلقا لنفسه
 منه الا كما في مع تقديره بمنه لانه واما المجموع المسمى كما في انظار
 والنسبة المحكية من هذا علم سنده اليه وله كذا ولون زيد المطلق اذ ما به
 واما قوله ان اخبروا بجملة ما كانت عليه لم يمتنع معانيها مع تقو
 قوله السند النقطي كغير من قوله اذ ما به كغير من قوله نفسه عن انفسه
 شيء محكوم بقوله السند اليه واشفا عنه والى ذلك ما به واما السند
 النقطي فلما لم يمتنع السببي وقوله كغير من قوله المحكم عليه لم يمتنع السببي
 وسواء قصده فلان السند السببي فلان النقطي كما به الشرح والمجموع لانه
 المسمى منه علمه كذا والمجموع من سنده قصده بالسند المحقق هو كما انظارا لنفسه
 نظر الا كما به ومع تقديره به نظر لانه كما به نعم رعا كذا انظر من علمه ان
 منطلق زيد منطلق اذ ما به السند النقطي ما به نظر اذ اذ سنده مع انه من

٩٨ وقد فسر من النسب السببي فمفسر واسطه بندها وقد تكلف بعضهم لادراك المعنى
 فقال النسب النحوي كمن هو من ابي نفسه من غير انساب بل غير انسابا
 محكوما بالنسب النسب اليه او كما شفاء غيره ولا يخفى ان النسب البعيد فمفسر
 في نفس النحوي فذكره في انسابه ان كان النسب كونه من نسل ابيه
 او لا يجب كونه النسب مطلقا مريضا بكون النسب في الكلام جملته يشترط فيه
 من مطلق ابيه فذكره في انفسه جملته مطلقا لا طامع في انفسه
 جعلوا كونه النسب مطلقا مريضا بكون النسب جملته مطلقا او اما كونه جملته
 او كونه نسبيا فلا بد ان يعرف لولا كونه نسبيا من سببه لا يعرف كونه النسب
 في الكلام جملته وادركه في تفسيره ان يعرف او لا كونه جملته من كونه نسبيا
 فذكره وقال صاحب المناهج هو ان كونه النسب نسبيا كانه عليه خبره ان
 نسبيا وكلامه ايضا قال او اذا كان النسب نسبيا واما عرفه كونه نسبيا

في هذه ولم يثبت بالاولى لعدم تساوله كونه نطق ابيه لان النسب النحوي النسب
 النسب هو كونه النسب فلا يصح ان يكون النطق من مطلق ابيه ولو لم يكن النسب بالانساب
 او الحكم وقال هو ان كونه نسبيا من كونه النسب مع النسب النسب لشر او شفاء فمفسر
 النسب النسب في نسب النسب مع النسب مع النسب في نسب النسب في نسب النسب في نسب النسب
 فعلا يخرج عنه ايضا فمفسر ابيه نطق فذكره في انفسه جملته مطلقا او اما كونه جملته
 يخرج كونه نطق ابيه فذكره في انفسه جملته مطلقا او اما كونه جملته
 النسب فعلا واما ايضا لا يحتاج في ضابطه افراد النسب النسب في نسب النسب في نسب النسب
 في نسب النسب في نسب النسب في نسب النسب في نسب النسب في نسب النسب في نسب النسب
 النسب فعلا واما ايضا لا يحتاج في ضابطه افراد النسب النسب في نسب النسب في نسب النسب
 النسب فعلا واما ايضا لا يحتاج في ضابطه افراد النسب النسب في نسب النسب في نسب النسب

١٠٠ من هذه الحجة ان ادراكه بالجملة كما اشار اليه واما ان اراد به
 والتعقبي شيئا فالحق ليس بالمتعلق فهو المقادير وضعها بغير
 خصوصية المحرور واقضاء المقام وقد قصص المقادير المحرور
 قد سبق كتحقق قوله بل لا فائدة للشبوت وانما كاسر العالم مثالا
 العلم انه من حكمه عليه وليس فيه تعرض كدثرة احلاسوا كان على سبيل التجدد
 التعقبي اولاد اما انما دام فاما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا حرج
 فان قلت قد ذكر الشيخ في كتابه ان اسم الفاعل يدركه ^{دون} ~~دون~~
 الصفه المشبهة بقدرة من الخارج فان كان في عالم استغناء من الشبوت صريحا
 بناء على ان اصل كاسر صفه او في صفه الدلالة على الشبوت فالتعقبي في العالم
 لا تعرض في زيد منطلق لا كثر من اثبات كالتعلق فضلا عن كونه مطلوبه وقدره
 وجب المداد الصفه المشبهة بقدرة في اسم الفاعل في انما فيهم بجان

وحسن وضائق وضيق قد لوحه بان اسم الفاعل كما كان جاريا في اللطيف
 جاز ان يقصد به كدثرة بمحورته القوانين دون الصفه المشبهة ان لا يقصد بها
 الامحور والشبوت او انما دام معه باقتضا انما قام وقد يتكلم في التعقبي
 بان قال يدل على كدثرة انما دام معبوث وطندة في قال يدركه الشبوت
 اراد به في التعقبي والتعقبي قد يشبه اراده متعابله وهو المحض من ذي شخص لا
 ينافي شوب كاسر والظاهر ان المراد بالتجدد هناك مطلق كدثرة في التعقبي
 لم يعقب في معنونه وضعها بالتجدد والتعقبي وكدثرة شيئا كاد واما
 انتم ومنع من منطلق ان كالتعلق يحصل من جهة اخرى او هو انما في
 فينتهي ان كاسر على المقادير ويقصد به كدثرة كاسر لا حرج في
 ومفهوم كاسر وضعها متعابله انما في كاسر ولا كاسر كدثرة
 انما يستمر فاما الان يدعي ان كاسر صيغة الفعل في كاسر في كاسر

١٠١
 اشار لا تشتر من هذا الحكم فغير ان ضرب كان شيئا بالبعوض و مندرج نحوه
 الا انه ليس قيد للتعاقب و هو بهر باب لا يملك ان يكون صورة قيد
 للتعاقب انه من هو من جهة قوله والاضا وضع الباب في كروا ان كاسم وانما في
 باب كان متبادر و ضرب بجب التعمير و المعنى و لفظ كان كوي و نظايرها من نظر
 وقع قيد لذلك انما هي من هو من جهة التعمير و كذا في قوله الاضاضا
 و ثانيا ان هذه الاخبار متضمنة لمعنا كذا في قوله لا يشتر ان الضا
 لوصوفانها فتكون كذا في قوله لا اخبار و لفظ غرضه انما هو انما
 مع ضا و استثناء منه لظهور كذا و ان يبين ما قيل من ان هذه كذا
 في حاشية الجمل كاسمية لا غطاء لغير معنى و قد بينا في قوله فاعرفه
 قيد كذا في قوله و وضع لغير الفاعل على صفة و ادخل في قوله
 قيد متعا لغيره و قال في صفة من مصدر ذلك الصفة في قوله كذا

الذي

انما فانها وصفت لغير الفاعل على صفة من مصدره و لا حاجة لظاهره في قوله لا
 المتبادر و قوله في اللفظ وضع ذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انما
 و كذا في قوله موضوع لغيره و لفظ الفاعل على ما معناه كذا في قوله موضوع
 لغيره كذا على صفة في قوله الصفة خارج عن مدلولها و انما في قوله على ما
 و قوله غير ذلك الصفة متضمنة لمعنا كذا في قوله و انما في قوله
 لا غطاء لغير معنى لغيره في قوله لفظ حكم مستدركا و حاشية في قوله كذا
 لا بد منه و غاية ما يلزم ان يقال معناه صار شيئا و كذا في قوله لا يضيف
 لا لا يستغنى به كونه متعلقا اليه و هذا المعنى في قوله على الاستغناء لغيره كذا
 صار ضرة حكم معناه و كذا في قوله كان الله عليه حكما استمرارا كذا في قوله
 فيكون من جهة صفة اعلمها في قوله لا يضيف لغيره كذا في قوله فاعرفه في قوله
 حكم كذا في قوله لا يملك انما استغنى اليه في قوله لا يملك انما في قوله لا

النعمان ان الحكم المجازية هي على سبيلية كالموقف بين الشان وفراشها المقصود
 هو كارتباط الشرط والجزاء فكلما كان الشرط اقرب الى اشارة الشارع وبذلك
 نسبة لا اقل من العربة بامر الله فكلما كان طاهر من ربا دعاه اليه بامر الله
 فيود المنة صيغة الكلام وتعليلها انتشارا واما اوجه صحة ذلك فانه ان
 تلك اوصية الركب من زقرا كركب على قدر جديك او وقت جديك وكذا
 عرف الحكم كمنه في صدر كتابه لما يخص الجلبية وير عليه المقصود من شرط
 الشبهة على ان مجموع الشرط والجزاء كلام واحد على ان الغرض كما هي صورة كون الجواز
 معلقا لا موقفا كشرط لا معلقا عليه وما توجه فانه لا معلقا للشرط والشرط
 مراد من قوله على قدر جديك او وقت جديك والامم كمن يهيئ لما قرأه واداء
 الجواز انما يكون ان طاهر كمنه فانه كان ولا ارجح ذلك فانه ما هو كذا
 او حتى هو ان ما مر بامر الله في حسن وبيد فيما ادفع خبر المنة بانه يظهر كركب

لم يأت في او القى السمع وهو شهيد قوله كان الحكم انما هو موقعا لان السار مقدر
 في الغالب في جهنما كمنه وهو انه لم يرد بغيره والقطع في هذا الموقع معناه كمنه
 اريد ما نعم كاعتقاد الرأى العام معناه كمنه في الجوارب ولذا كان منقطع في الوقوع
 موقعا لا اذ دون ان كذا لغير ان الشرط في الوقوع موقعا لا اذ او المتساوي في الطرفين
 لان واما الذي يرجح لا وقوعه فليس موقعا لشرطه الا انما وبذلك لا سلك الحكم
 السار في الوقوع بل في لا وقوعه فلا يكون موقعا لان الاكس فيهما بغير دعم كمنه في الجوارب
 في جانب الوقوع وقدر بطلانه او في اريد ان السار في الجوارب كونه موقعا لان كونه
 موقعا لا اذ قوله اللهم الا ان يعصيه نوح من خصوص ان جعل التنكير مطلقا
 او التنكير او غير ذلك من الامور التي تعيد تخصيصها بوجه في لا يكون القطع كمنه في
 موقعا للقطع كمنه ذلك المخصوص فردا كان او نوحا واما ان جعله مطلقا في قوله
 او مطلقا في قوله كمنه كمنه في التنكير كمنه في القطع كمنه في الجوارب كمنه في

ضرورة ان الجنس لا يتحقق الا بغيره في نوعه فلو كان الجنس في قوله تعالى
 اذ لها ثم احسنه كالواجب وقوعه كثيرا واسما لا يتحقق في شيء من اقسامها كذا
 نوع من مطلق في قوله تعالى ان تصبر حتى تنزل طغيانه فلو كان في قوله تعالى
 احسنه كذا في قوله تعالى باذنا ولا فرق بين ان تقول ان قوله تعالى
 امر ان نوعه كان مقصودا كذا او ان يقول ان قوله تعالى العلم ان احسنه في قوله
 ليرد كذا منها بان اذنا ولا فيض شيئا منها باصديها قوله وان ارادهم على
 في قوله ليعيب عن ذلك بانه اراد تعريف الجنس على ما يجب في تعريفه في قوله
 من حيث كان قال المراد بالجنس المطلق ثم اقام فيها اما تعريفه بالغير الذي
 لا يمتد واما تعريفه بالغير الذي اختارناه ولما كان مختارنا للجنس لا لغيره
 عنه بوجه لا يتحقق ويكون اقضى لمن المبلغ لما قرره وكلامه في قوله تعالى
 حيث قال لكونه من الجنس المطلق يتطوعا به كثره وقوعه وانما ذلك

ان

عرفنا لكونها معروفة او تعريفها في نوعه بالعرف لكونه المطلق في قوله
 في قوله تعالى معروفة في دأهم وادراك الا لفظ لا يتطابق اليها كثره وقوعه
 فيها من غير وهو تعريف الجنس على التقدير او عرفته تعريفه في قوله تعالى
 لكونها معروفة وهو تعريف الجنس على ما يجب في قوله تعالى العلم ان احسنه في قوله
 اما يجعلها معروفة او بدون ذلك قوله وبهذا يطابق ما ذكره في الشرح المعلق
 ان ما ذكره من ان التقدير ان المراد بالجنس المطلق المطلق بالكثره وقوعه وانما
 يطابق قوله اذنا وادراك المقصود به نوعه من حيث هو تعريفه في قوله تعالى
 بطلان ارادة العهد على من حيث هو تعريفه في قوله لا تشابه عليه في قوله
 احسنه على عهد المطلق على قوله في السكك ولو امكن ليطابق ايضا لا يمتد
 تعريفه في قوله تعالى من حيث هو تعريفه في قوله تعالى العلم ان احسنه في قوله
 معروفة كونه معروفة انما عبارة عن حقيقة معينة في كثره وقوعه وانما ذلك

١٠٥
 فغير ان يكون العبد خارجيا قد برأ بقدرته وكراما يلبس في قوله تعالى ولا تلهوا امره ولا
 بالسنين وانما قوله لا يلهو كونها مطلقا ان المراد بها مطلقا كخشب والرضا به غير متعين
 فيه على ان الحسنه اذا اريد بها مطلقا كخشب والرضا به كغيره فيها بعدا
 فترد على حسنه ضرورة كونها من جنس او كذا الحسنه وقد جوزه السكاك فلا يخرج حكمه
 على ذلك وانما المصنف قد فهم بان الحسنه عرفه لم يرد على حسن كذا كلامه على
 الحسنه على مطلقا كخشب والرضا به على احد فقوله الشارح في قوله كانه فعلا كذا
 كالحضد والرضا به على ان كذا على التفسير ببعضه بناء على المظهر كما قاله
 كالحضد والرضا به على ان كذا على التفسير ببعضه بناء على المظهر كما قاله
 المبني على قوله الله انما هذا لا تقدم منه في قوله تعالى لا تخاف ان يسلم عليك
 من الرجز حيث نزع ان لا دلالة للفظ المسك على اعتداله بل قد قرأه تعالى المسك فيها
 اخذتم منه عذاب عظيم قوله لا تلهو انما هو في هذا العام تيرس سر راعا

نصه فان قلت هذا تطويل للمسافه بل طامس ان يكتفى ان يكتفى ان
 في هذا الشرط المقطوع به الواجب تدرجا على انه لا ينبغي ان يصرح به على المقطوع
 توجبنا لهم ولا حاجة لنا جعله كما لا ادعاه ثم صرح ذلك المصنفه لا قطع لا يفرق
 فقط وتطويل المسافه فائدة جليله من المسافه التام في التوجيه التي يقتضيها
 المقام قوله لا يلق الشرط انما هو وقوعه كارتياح لا يلق في هذا الحال المذكور
 ان عدم كارتياحهم اجمع على عدم التعليق مقطوع به في كمال كونه شكوكه
 لا استقباب وهو المعبر في استعمال لفظه ان فلا كمال ولا يجوز ان يكتفى
 بما ذكره يرد عليه ان التعليق يصير لفظه ان لا يكتفى به كارتياحهم بعد من
 يتشارك في القبول وهو كارتياحهم وعدم الاستقباب ان كذا كارتياحهم
 والا فاحال في الاستقباب كما هو عليه في كماله وان قوله وذلك لغيره دلالة
 على ان لغيره لانه لا يحسن المظهر الذي هو من كونه متفاد من كونه متفاد منه

سکون

استعمالها فقدر ذلك الشافعي انه من هو ارتقاء المكونه او هو من غير ما جازا من سلاله
الترجي بذلك المعسر لم كراهه كانه قد حلكم من حرككم الامور انتم منهم
النعوس وعلينا هناك سخره تشبيهه ما حالهم بالناس اليريم من ان حلقهم
واقدرهم على النعوس فغضب لهم الله واعني الهما والزولجوه وكما مضى لك
وجودها ارجح من غير ما يجب المرجح بالناس الى المرجح من العاد على المرجح وتركه
مع رجحان وجوده منه وتساوي مستبعد في القاءه جواز ادول الغرض فلا يلزم من حاله
وזה الوجه لا يجرى في الجواز اذا جعلت سلعته بقوله اعبدا واكاشيه في النظر
السليم فترك ما قدر به وهو جواز الانعام بقدر ما اردوا جازا به التقرر
صرح به في الكشاف دون المسامح ثم بقوله ما قدره الشافعي وهو صاحب كل شيء
كالانعام ازواجها والنحان فيه تصرح بمرجع النقص وخلو الانعام ازواجها الى انسان
وكذا تنص على ذلك عليهم كما يفيض كذا لا يفيض كذا انما في غير ذلك خاصا بهم

١١٠ ادوات العقل فكل ذلك بشرطه فوفاضا فله عاينا به مقبول الصريح
 وفي الصدق لا يقتضيه الا سائر ادواته قوله وان دلت على صحتها
 وفي بعض نسخ السقط صدقها وفي حاشيتها انه كالمسألة البتة بخلاف
 رجال وان دلت مما يمكن فيه وفي بعضها اجتناب عن صحتها قوله او ان
 او اظهر ان رتبة قسمة التفاضل من السامع والظاهر ان رتبة التفاضل من السامع والظاهر
 ان رتبة قسمة التفاضل من السامع والظاهر ان رتبة التفاضل من السامع والظاهر
 ليقدر بهما رعاية تقييد كل منهما بما هو الظاهر فيه قوله كذا في النسخان
 لكون مجموع اجزاء الثلث لازما والحمد لله المصنف في الفصاح قد اعتبر في الفصاح
 بقدر الضرورة كما وقع في غير جزم فالمعطوف عليه لازم للشرط المذكور
 والمعطوف لازم للمعطوف عليه بتعدد شرطه ولا كسب جزم في المشرط
 وقدره بقوله اذا رجع استاذنته وادانتها ذنته فحسب فاما كذا في النسخان

الشأن

الفرق

ان الفرق ان كان تقديره ان يتفقوا كونهوا اعم وان يكونوا اعم انهم بسطوا
 السليم ايدى بهم ان بسطوا السليم ايدى بهم ودوا على كون مجموع اجزاء الثلث لازما والحمد
 لله يكون له والحمد لله منها لازمة لما قدر بها وج لا يرد على الفصاح ان مجموع
 الثلث لازم واحد ليس هناك لزومات مستعدة ليكن بعضها اوضح
 لعمالة للثبوت من بعض مريد عليه ان يقتيد واداة الكفر بالشرط المذكور
 العامة لانها حاصلة بسطوا السليم ايدى بهم اعم من ان اوردت عليه
 ما في كونه من الفرق كاول ويظهر لك حاقرا ان كمالا في قوله
 بالشرط المذكور او المقصود ارد على ان الكشاف ايضا لم يوجب ان لازم في الا
 ان مجموع اجزاء الثلث او كمال والحمد لله منها لازمة لما قدر بها وج لا يرد على
 ما تقدم من كمال الكشاف المقسم كاول ولا ضرورة لان المجموع
 بالشرط غير حاصلة والظاهر ان كمالا في قوله حاقرا لا يتاويلها

الورادة فالهارة ثم انما لا يرد بحسب المتعارفين ان كل واحد منهما لا يرد
 للشرط المذكور ويكتب ذلك انما يدل على صحة كلامه قوله وقد وجه بعض اهل العلم
 بان لا خلاف في مضاف وقوله انه لا حاجة اليه محمول ذلك التوجيه هذا
 بحسب المعنى والمعنى هو ما خرج به في قوله فغيره وهي تعليل لا امتناع بالامتناع
 كسر هذا المعنى انما يعبر اذ انما به التعليل انما لا يرد في ما انما لا امتناع لا امتناع لا امتناع
 انما ان يرد به التعليل الشرطي فلا يرد له انما يرد ان امتناع الشرط لا يرد في الامتناع
 فيه فلا يكون لا امتناع معطوفا على انما التعليل في هذه المقامات انما شرطه
 انما انما هو لم يرد التعليل في حقيقته بل في حقيقته والوجود في حقيقته
 وان يرد المعنى من غير القطع بالامتناع انما لا امتناع لا امتناع الشرط فالاول ان
 اراد انما التعليل انما التعليل بالامتناع الشرط انما الشرط التعليل في حقيقته
 العبارة اولاني الشرط وما ياتي في انما اعتمد انما ظهور المعنى ولم يرد به ان

بالشرط انما هو بحسب الامتناع كاطنه بحسب التعليل والوجود انما شرطه
 لا امتناع لا يرد به انما التعليل المعنى التعليل في حقيقته والامتناع في حقيقته
 بغيره الفرض المذكور في حقيقته الا انه ذكر لا امتناع فيه ما يشهد بان ذلك المعنى
 يكون التعليل في عبارة محمول على معناه العبارة ولو لم يرد التعليل في حقيقته
 بغيره قوله وانما ارباب العقول قد جعلوا في قوله فاذا التعليل وجد انما
 في قاعدة اللغة انما لكن قد يتعذر على قاعدهم كل في قوله لو كان في حقيقته
 الا انه لا يرد به انما التعليل انما هو بحسب الامتناع في حقيقته
 لا ارباب العقول وانما كاية الكريمة واردة على نفس وضاعتهم ومعه
 وانما انما التعليل المعنى المعنى عند ارباب اللغة الواردة في استعمالهم
 فانهم قد تبينوا ولا سيما لال في كلامه الفرض في حقيقته لا يرد به
 فغوت لا اذ لو كان فيه محضنا في حقيقته فغوت في حقيقته فغوت في حقيقته

١١٣
 زود في الشيطان لم يرد ان الله اورد فيهما قيسا لانها كانت في كمال النجاسة
 الا انها جاز لا تقول به بغير فضل في تميزه ايراد من كونها قيسا لغيرها
 او جعلت اشياء الشرطية عند الله وعلاقتها بهم اراوه القياسية وبعد القدرية
 على الشبهة ولا حاجة به بتجسيمه للورطة واما قوله في اعطى فهو العاقل
 المعطى ليس لعدم القياسية ولا حكم بعدم احتمال النجاسة بل لما هو مختار عند
 دفع السؤال بوجوبه في دفعه شر لا يورث له كبحه في حاله في طهارة
 الشئ في غير ممكن لا يسلط له تعالى لوني في الكلام العباسي لا قرأنا
 قلت في تدفع على الشبهة سائر هو المطلوب الذي يدل وسعه في كل تعدي في
 الحصة تعيى المطلوب وهو عار الفناء قوله اول كذا في قوله استغنى
 بسبب اشياء كاسماعها في بعض احد لو اقول فيه كذا لانها في كمال النجاسة
 بسبب اشياء كاسماعها في شئ من اهل الله ان كاسماعها بسبب الله والسادات

البير

الحبيب منت في الواقع لاسماعه بسببه فلهذا كمال النجاسة في قوله استغنى
 له في دفعه ولا هو سبب لتمام المذمة والتعجب بخلافه في قوله لو لم
 على قدر كاسماعها وعدمه فان قلت اذا لم يكن اسماع لم يستقر قوله في
 تصور آخراده على التعدي في كل موضع كانه على ما ذكره في كمال النجاسة في قوله استغنى
 هو لا القيم الكبير خبر ان اشياء باللفظ لا سمعهم في اللطف في حتمه
 المستقر ولو اسمعهم لتوالت ان ولو لطف بهم لما دفع في اللطف فلهذا
 الطائف وعي في قوله عبارة في عدم دفع اللطف في عدم اشاعتهم به
 مستقر على قدر كاسماعها في اللطف وعدمه فان قلت قد ذكر في قوله استغنى
 لتوالت قوله في حتمه فان لم يول لطف بهم فصدقه في الازد والعدد
 كذا لو لم يستقيموا فماذا تقول في ذلك هو انهم يحول على كمال النجاسة
 عتب لا يردوا في كمال النجاسة وعدم كاستقامه في كمال النجاسة في كمال النجاسة

١١٥ حكماية منكر لا يفي عليك ان قصد حكماية المنكر فصار مقصود عدم قصد الوجود
 كان كما يقال وان كان كذلك والحق في القصص مستغنى بقضاء المنكر فصار الحكم
 والحق في المنكر لا يخرج عن قصد فالصواب ان يحجب عن قصد اعتبار ما كان
 المتعاضد حيث قال وانما كان المقصود المنكر انما كان انما كان
 حكماية المنكر كما اذا اخرج عن قصد في ذلك عن قصد فعله
 الذي عندك حسب ادك المنكر اليه كره ثم قال او كان المنكر اليه مقصود
 المراد بالمنكر وصف غير موجود ولا مقصود كالكسار قوله وقصروا في
 جميع ذلك قال اسم كسارهم مبتدأ والمعرفة بعد خبره منهم ومنه
 ان الوبك في خبر الوبك مبتدأ ومن خبره قد علمت قصته بالحق من الكلام
 وكذا كان في كرهها ما كان فممنه من سبويه جاز كما ضار بمعرفة
 متضمنة استغناء ما نحو من الوبك او كرهه على ان قصد تعيينه مقدم على خبره

واتحدت صفه لما قبلها نحو حوت برجل افضل منه الوبه وعند غيره ان المنكر
 في خبر المنكر خبر مقدم قال بنحو كائنه وانما كرهها ما كان فلا ولا ان كان
 فيه خبر لا مبتدأ لكونه مكره وما بعده كما في باب المبتدأ وقد اخرج في بعض
 نسخ لابن في خطه وجوه اخرى كراهية كره ونظائره ما يدركه خبره
 كما وادى ما يجلي لبس المسند على انهما متفقان عليها كما قد يتوهم من قوله لا يكره
 وقد مر حوا الا ان ذلك لا يقع فيما هو غرضه من عدم صحة كاطلاق وسبكه
 قريب من ذلك على ان امتناع كون المنكر اليه كره ولم يستفدوا من خبره
 صحيح وانما تعلم ان مع هذا التخصيص مقصود شبهة كرهت برجل
 على من سبويه قوله مجرد اصطلاح كمال التعيين بعض العاطف اذ بعض
 المعاني في اللغات لبعض من غير ان يراعى هناك من شبهة كرهت
 الاصطلاحات الا ان الغالب فيها عامه المناهضة واعتبار المحاجة

قال بعضهم سموا له المستند من اضافته ووصفه في موصوفه بالفعلة
 ١١٥
 لينة او لائم بتعريفه بمحمولها واما كاسم يضاف او يوصف او لا يسميها فاما
 فتسمى مستند واما مستند واما مستند فاما المستند على الكثرة مستند كاسم واما المستند
 كاسم يابج المصير في اعتبار الالف كسبب اصله وصغيره على مطلق و
 التفسير يابج واما كاسم فقد يكون مائة على الجموع والتمويل كاسم
 التحصيل يابج واما كاسم فقد يكون كاسم واما اشياء منه في اعتبار الالف
 حكم الفعلة لانها انما تسمى لاشتمالها على معنى الفعلة قوله في هذا المعنى
 كايضا في قوله في الالف يضاف او لا يعلو بتعريفه كعرض مطلقا سواء كان
 بالاضافة او غير ذلك واما في قوله فاما كاسم فاما كاسم على ما هو معلوم
 بطريقين طريق التعريف بطريق معلوم كذا في قوله فاما كاسم فاما كاسم
 وهو في التعريف واسمه ولكنه لا يعرف انه لفظه وازدات ان لفظه انما هو

ان

ان لفظه لفظه سواء عرف ان لفظه ولم يعرف ان لفظه او لم يعرف ان
 لفظه اصلا وازدات ان لفظه في الجملة وازدات ان لفظه في الجملة
 اما ان لم يعرف ان لفظه اصلا فاما في ذلك لفظه في الجملة في الجملة
 المطلوب اصلا في الكلام وفيه كذا اما او لا فاما في الجملة في الجملة
 بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع من ان لفظه فاما بالاضافة
 في قوله في المضاف او او في مستند او مستند او او في مستند اليه واما في الجملة
 بالتعريف لا يعرفه المطلوب اصلا لا يجب في الجملة في الجملة او او في مستند اليه لم
 يريد به هو ومحمول لم يكن مما لا يعرفه المطلوب اصلا لم يجب عليه في جملة
 الحكم عليه بالتعريف وهو تقديره في الجملة في الجملة في الجملة في الجملة
 كسبب اصله وضعها وانما في الجملة في الجملة في الجملة في الجملة
 حاصلا ان كلامه في الجملة في الجملة في الجملة في الجملة في الجملة

١١٧
 المحصورة في كونها في علمان فلا بد ان يشار اليه علام في خصوصية زيد كونه اعظم
 علامة او اشهرهم كونه علامة او كونه معروف في السكوت والخطاب وبالجملة يجب ان
 يكون بحيث يرجح الظاهر في اللفظ اليه دون غيره كونه في علم علام زيد
 في اشارة الى واحد غير ذلك كما ان ذلك في اصل الوضع لو اظهر ثمرة
 يستدل بها اشارة في غير مكان في قوله ولقد اقرعنا الكليم بيني وبينك في خلاف
 وضعه وان شئت فقل في اطلاع على كماله فاستمع لهذا الكلام في جوان كماله
 الى المعرفة اشارة في حضور المضاف في وجه السامع كما ان العلم اشارة في حضور
 عرف به فانه بناء على حقيقة معرفة التوليف فكما يقصد بالعرف بالعلم
 فرد في خصوص او اشارة في خصوصية واما في محسن اشارة في خصوصية وجود
 اشارة في جميع افراد او اشارة في كماله كذا في يقصد بالمضاف في المعرفة بارة
 فردا في محصور او افراد محصورة كقولك علام زيد او علامة اشارة في واحد او

حادثة معينة فكل المضاف في معهودا خارجا ويقصد به اشارة في محسن اشارة
 كقولك علام زيد او علامة اشارة في ما في المورد واما في محسن وجوده في جميع افراد
 معودا كالمضاف اجمعا كقولك خبرني زيد ايا ما يقصد به اشارة في محسن
 بعضها كقولك علام زيد اشارة في ما في المورد اشارة في واحد بعينه وكذا في المضاف معهودا
 زهنا فالافراد كالمعرفة اشارة في المورد اشارة في وجه السامع وتعرف على استعراق العلم
 جارية في المضاف في المعرفة كونه جارية في المعرفة بالعلم والموصوف في العلم
 علام زيد في يقصد به محسن في فردا بعينه فكل كذا في المعرفة في الموصوف في العلم
 معنى التعرف في محسن في اشارة في خصوصية وجوده في كماله كذا في المعرفة في العلم
 بلام محسن اشارة في المعرفة في كماله كذا في معرفة افراد هذا المحسن معهودا
 في ان يكون المسند في قولك زيد لقولك معلوم للمخاطب الطريق في طريق التعريف
 ويعمل في التعرف الى اشارة الى المسند في تحقيق محسن اشارة في محسن

له بعد الفهم وان لم يعرف ان هناك انا موصوفه بكارهية زيد
 متضمن هذا المفهوم المعلوم كذا كما هو في ذلك فاما ان عرفنا
 له انا قال المنسج هو تلك الذات الموصوفة بالاجرة والمقصود انكار زيد
 انا ذلك او ان زيد ظاهر اذ لا يحتمل في ذلك لا بعينه اذ لا جادس له حكم
 بانه زيد هذا هو المراد من قوله لا تنافي الحكم بالتعبير على لا يعرف في المطلب اصلا
 قد قصدت ان يحتمل ان لا تنافي انما هو كذا وكذا المطلق زيد قوله وبعد
 ان ذكره في الكشاف لا قوله محض نظر او وجه ان الكشاف كذا السوال
 ان قوله جواب التاييب زيد لا تنافي قد عرف ان انا قد تاييب فالتاييب
 هو المطلوب القيد عند كذا الحكم عليه بانه زيد او غيره مما هو جواب
 من جهة السوال مبتدأ او ضمير الرجوع الى التاييب انما هو جود كذا هو كذا هو
 منهم يسوي كذا فيكون السوال عن موجب حكم عليه بالتاييب كذا زيد التاييب

ام عمرو لا غير ذلك كذا اختصر في العبارة فوضع كلمة موضع كذا مختصرا
 يطلب ان يحكم على احد بهما بعينه بالتاييب فالسوال التاييب كذا
 يكون التاييب فيه محكوما به وبخصوصية كذا مثلا محكوما عليها فلا يلحقه الا ان
 زيد التاييب نعم ان جملته الضمير مبتدأ في خبر مقدم عليه كذا تنهات كذا هو
 عسيبوه كذا ان المطلوب بالسوال صحيح كما يكون التاييب فيه محكوما عليه
 وبخصوصية محكوما بها فلا يلحقه الا ان التاييب زيد كذا السوال
 في هذا المقام وادراك جواب كذا ذلك الوجه بمفرد عن المقصود ان كذا هو ايراد
 نظير لقوله تعالى او لك هم المعلقون على قوله العبدان الموصوفين في محكوما به
 ولان ان هذا النظر انما هو عن صدره بل انما هو ونظرا في تتبعه وتقليده
 لذلك انشأ فيهم وشرهوا على كذا من ان الشاع قد نبه على فصله فلم
 ينتبه وقال فيا جمعة من الخواش كذا الكشاف فان تاييب التاييب معنى

۱۱۶
 از بر کتاب او و غیره فی الجواب بر کتاب جمیع زید لکن
 علی و فی السوال قلنا منقوض بقولهم قام زید فی جواب جمیع قام و لم یرد ان
 قام زید هو المضاف للفظه حیث کان السوال جمله اسمیه و الجواب جمله
 فعلیه لا المضاف المصنوع اکثر حکم علیما لکذا لوجوب رعایتها فی تخرید لکن
 و لکن زید و زید کتاب و کتاب زید یک قالوا اما قدیم و یکم
 ما یصور ان المضاف طالب للحکم علیها فالتصاحب المضاف بعد ما تعلق
 بضم هذا لکن و اذا تأملت ما توترع علیک اکثر کس علی غیره و انما
 لا یجوز تعلیم الخبر علی السبب اذ انکنا ما یوقیه تعالی بایا قومت فهو متبادر
 و اما المضاف للفظه قام مستحاض علی انما صدقنا حصولها جمیع قام و یکما
 بحقیقه و ان فانت صورته قوله و قد نظرنا اما اولاً فلان المحمول زید انسان
 اذ قام هو مفهوم کل انسان و مفهوم التایم علیها هو المصور فالتکان اسم موصوفها

لکن

للمتیة من حیث کل ما جعله و لیس علیا لکن فی العرف جار بعینه فی الجمله
 و یصیر منقضا به و انکان موضوعا للمتیة لقیه و صدق مطلقه ان مفهوم فرد ما
 منها کذا لکن یزید ما ذکر لان هذا المفهوم اذ اتحد بزید و کفر فی الزم ان
 الانسان فرد آخر و لا یصدق علیه هذا المفهوم ان مفهوم فرد ما منه فلا یکن
 متحد بزید و یخصر فیهِ و التوسل بانه لا یزید مستحاض فرد فرد افراد کل انسان
 بزید اتحاد سایر افراد به معالطه مع باب اشتباه العارض بالمعروض ان مفهوم
 فرد فرد کل انسان مثلاً با صدق هو علی فان المحمول الکلی هو کل واحد
 و غیر منه کما یخصر کما عرفت و ان الشاهد للمصور لطلانه لانه انکان غیر زید
 فلا یصل جمیع و انکان غیره لیسیم کما یجاب فی زید انسان کما یفسر کلام
 و اما انما فلان صدق فرد فرد افراد کل انسان علی زید فاما خبر الکلی یستلزم صدق
 ما هیته کل انسان علیه و غیره من کما یخصر فیهِ و اما انما فلان ذکره انحصار

الصدق والصدق كالتحاد والصدق عام على خاص أصلا
 فيطلب العموم قطعا في وجه وجه الشبهة ان الاتحاد في الوجود انما هو
 لا يستلزم اتحاد المفهومين والافعال والاشياء فبما ان اتحادها باللفظ
 وبما ان يكون مع كل واحد من الشئ حقيقة كما هو ان القياس
 في انواعه ولا بد ان يكون مع كل واحد من الاشياء فبما ان اتحادها باللفظ
 ففصولا وان ينادى ان زيدا كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 والاشياء ان يحددها اتحادها في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 المعروف فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 وهذا المعنى في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 مرتبة اعلى منه وصدق ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 بالاتفاق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود

فهم

مقصود على كونه سواء كان كونه مع فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 الامير زيدا فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 على المتبادر فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 المتبادر مقصودا على كونه سواء كان كونه مع فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 كما هو فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 وشمول جميع افراد ذلك لثبته بالنسبة او القصد في ذلك الاتحاد فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 الى الصفة وقيل ان كان احداهما اعم فهو المقصود سواء قيل في اوله كقولك
 الكرم للفقير والفقير للكرم فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 عموم من وجه فبما ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 تارة فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود
 قلت يجوز ان يكون احداهما اعم من الآخر او ان يكونا معا فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود كالمير مع تصديق فاعلمنا ان الاتحاد في الوجود

[illegible]

١٢٣
 هو مبرر النوع وشرح فما ذكرنا ان القيد من مقتضى هذا القيد لا يقتضي
 جعله كونه منزهة وكذا لا يقتضي كون القيد متعلقا بشخص او غير الشخص
 لان القيد بالعرف يوجد على استيعابه اذا كان التخصيص في شئ منها لا
 يقتضي خروج القيد عن كونه شئ من مقتضى هذا النوع قوله وانما نحن نعلم ان
 ما شاء غير تعريف الجنب لان القيد وعدمه انما يكون في العرف في العوم و
 الشمول لا في غيره بما يتوهم في عبارة ان القيد لا يتصور جريانه في الموصوفات
 لعدم واما في حكمه من اعلام والمضافات اذ لا عموم فيها في تعريف
 ما فيه كما في الموصوفات لان الجنب ورد في جميع الموصوفات في قوله في
 المطلق بل ان القيد على غير تعريف اذا اعتقد المصنف كونه غير زائد
 تعيين اذ اورد في ماقبل في المطلق لا غير ذلك في قوله في الموصوفات
 وعرف في قوله في الموصوفات لا يتصور في هذه الاشياء كما لو ادنا ان القيد

كون غير مشترك بينه او غيره وكون المطلق وكون الموصوفات من غير
 ولقد اراد ان تعريف العرفي بالام وان حكمه لا يقتضي كونه تعريف
 الجنب فلا يكون تعريف العرفي طريقا الى تعريف الموصوفات في مقتضى هذا النوع
 قصده على غيره فلا بد ان يدل عليه بدليل بجملة تعريف الجنب فان
 على تعريف اذ جعل على الاستغناء كما هو ظاهر في مقتضى هذا النوع في قوله في
 قوله في الموصوفات في مقتضى هذا النوع في قوله في الموصوفات في مقتضى هذا النوع
 ان عدم القيد في شأنه ذلك فلا يقتضي في الموصوفات لعدم ذلك في مقتضى هذا النوع
 مع هذا الكلف في مقتضى هذا النوع في قوله في الموصوفات في مقتضى هذا النوع
 القيد في الاصطلاح في مقتضى هذا النوع في قوله في الموصوفات في مقتضى هذا النوع
 لكنه في هذا الكلام في مقتضى هذا النوع في قوله في الموصوفات في مقتضى هذا النوع
 في الاصطلاح في مقتضى هذا النوع في قوله في الموصوفات في مقتضى هذا النوع

١٢٤ لا يستلزم قولك ان ضرب زيد او اثنا عشر مائة اصل المسمى والكل
 بحسب المفسر لكونه لا ينافي اصلها بحسب المعنى الثاني وهو ان زيد انما هو المسمى
 في الاشياء الواقعة احزاب المبتدأ في مثل قوله تعالى لم يزل يجرى
 بحر وقوله اما زيد فاضرب ليس تعسفا على قوله العربي بسبب هو ما يقتضيه
 القواعد نعم في لا يثبت اليها ولا يعرف بضر ضرب زيد او زيد اضرب
 المفسر فانه يقدح تعسفا محضاً فان بعض النسخة اما وجب الجمل كقول
 صله او صفه كونها ضربة لا تكفي انما جئت الصلة للصلة للمعنى المطلوب
 الموصوف والموصوف في التصاقها بمضمون الصلة والصفة فوجب ان يكون
 جلياً متضمناً للحكم المعلوم للمعنى طلب حصوله قبل ذلك الجمل وهو
 اجلة الجمل فان كان الشئ كعبت والقوات والطبيب كالمزاج والاعراض
 المطلوب حصوله مضموناً لا بعد ذلك كما هو ظاهر من المبتدأ وهو فاعلم ولا

ما ذكره

ما ذكره قوله جاز كونه جازاً شئ كالمزاج ما به واشياءه لا تعلق الشئ وقدرته فافهم
 ويرد على ما ذكره من ان الشئ بافع مخصوص بغير المبتدأ لا يستلزم ان يكون
 هناك ما في قوله نعم قاله في جمع اجلة الطبيب صفة لكونها محكية بقول محذوف
 هو اللفظ في التفتيح كقولهم صر اذا ضل الظلام واضلط جاء بمدح من المسمى
 قط ان مدح بقول عنده هذا القول كالتعقيل حالاً لا محذوف من المسمى
 ان متولاه في هذه التول ومنعولاً ينافي باب طعن في كونه كالمسمى
 تعبير قد وجب التام في حال يكون بها لبيته في حال وفي المعقول الثاني
 محراب عقلت لمعنى تعلق العلم به فتأمل قوله كما في ذكر الشئ في ولا ينافي
 وهو ان كالم هذا المعنى الذي ذكره الشئ انه ينفذ التعقيل في كونه بغير المبتدأ اذا
 ما نعت عن حوا كانت جملاً او مفعولاً فلا تعلق لبيان كونه كالم في قوله
 هناك على ما في الشئ قوله وجواب ان عدم التعلق مقصور على ان التصاقه بغير

١٢٥
 فليس فرق بين قولنا انا قلت هذا وقولنا انا قلت هذا
 فليس ذلك الفرق ينبغي ان يقع هنا قد علم الطرف والملازم
 العلم يقتضي ان يكون السراج في غيب ثبوت وقع خطأ او شك في هذا العلم
 محليته فمورد كلفه ثبوت محليته في ثبوتها فمورد الله يدير على ذلك
 عبارة ذلك في حيث قال ولو اولا الطرف لقصده ما سجد المارد
 ان كتابا لقرير الرب لا فيه ولما قرير السراج هو ان كل حرف في العلم
 المسند غير ان المسند اليه المسند منه فما المانع في ان قلت في امر في حرف
 العلم لعدم على المسند اليه غير ان المسند اليه المسند منه فلو كان انا قلت هذا
 يطلب ما اعتنى به في هذا القول بينهما ولعله انما اراد ان يكون في التاويل
 صحيح حرف العلم غير ان المسند اليه المسند منه فلو كان ان كان المصريح
 من غير ان يقتضي هو كاشا في كل الاثر الصور ولا حاجة اليه كما في قوله

انا قلت هذا وقد رخصه قوله فليست كما في هذا الكلام المحظوظ في
 القولون انا المحظوظ في ان لا يختص هذا في محله كما عرفت في
 ان ذلك لا يتجاوز ذلك غير ان وهو في ثبوتهم وان ذلك لا يتجاوز ذلك غير ان
 ثبوتهم بناء على ان القدر غير ختم في حرف ان لا يتجاوز ذلك غير ان
 يدرب بطاير هذا ان ذلك مختص بهم ودين ليس مختصا بهم وذلك في غير
 من ذلك دينه بغيره ودينهم ودينهم في هذا الكلام قوله المختص في دينه لا ذلك غير ان
 ان المختص في المثال المذكور اعترافهم بدينهم في ثبوت المسند اليه على المسند بكذا
 المسند له على زعمه وانما هو في القولون في حرف ان ذلك مختص بدينهم
 معنى المسند اليه في قوله وعلم ان ثبوتها في المكان اول كاشا في ثبوتها كاشا
 هذا العلم في المثال المذكور في قوله والمسند اليه هذا كاشا في ثبوتها على الفاعل كاشا
 في ذلك كاشا في ثبوتها في قوله في ذلك كاشا في ثبوتها في ذلك كاشا في ثبوتها

١٢٩
 ٢ هذه كاشفة هو ان الفعل للمبتدأ كان في الكاشف في الدرجة الاولى
 تصور خروج هذه كاشفة هذا القيد يجب ان يكون داخل في واردة نقضا
 على ما ذكره القاعده القائلة ان الفعل لا يدم التبع على كاشف في الدرجة الاولى
 قوله وكلام الشئ ايضا لا يخرج عن اعتراف به حيث قال لا في الماير على
 اولية انما والفعل لا الضمير والمطلوب اولية انما والمبتدأ قوله والمقدم
 عليه وعلى انما داخل هو كاشف كاشف وان كان في واردة في قوله فاما
 لما يتبع عليك فتقول خبر المبتدأ اذا كان فلا كاشف في الضمير فاشياء والفعل
 الضمير لا يتوقف الماير كاشف فاد الحق الضمير يرتبط الفعل ثم هذا
 المرتبط احد جزئيه الماير كاشف خبر المبتدأ الضمير والمبتدأ في نفسه ثم
 لوحظ ان هذا الضمير عائد للمبتدأ وعبارة عنه فيكون كاشف والية انما في الماير
 حقيقه حصلت من الخبر مغاير لكاشف كاشف بالاعتقاد كاشف انما انما انما

كاشف

كاشف لا يتوقف على كاشف انما انما في الفعل والضمير للضمير مجموع صالح الكون
 خبر المبتدأ بناء على ان الصالح للضمير في هذه الصورة هو كاشف لا الفعل وقدره
 ولا اعتبار انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 جميع كاشف انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 موقوف على اعتبار كون الضمير عائد للمبتدأ او غير ذلك فلو كان كاشف انما انما
 المبتدأ لا يتوقف ولا كاشف انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 يتبع ذلك لان الكلام في كاشف انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لا في كاشف انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وايضا قوله انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 مراده بالمفعول هو المفعول وانما انما انما انما انما انما انما انما انما

١٢٧
 انما جعلت كونه منفعلا للتعلم واليقين كونه منفعلا لغيره من شائعه وانما جعل
 غير منفعلا للتعلم وسائر المتعلقات فليعلم ان كونه منفعلا لغيره من شائعه
 له اعطاء غير الزمان ولو قيل ان كونه منفعلا لغيره من شائعه له اعطاء ولا بد من اعطائه
 احسن من لا يخفى قوله لا ان كان عادوا التعريف افراد التعريف فيكون الغرض من قوله
 او نفيه عن مطلق لا ان كان طلاق لا التعريف هو ان افراد التعريف او خصوصها ولا تعان
 وقع عليه فكيف يتجه ان اعلم ان قيدا لطلاق من كونه في الكلام السكك بعبارة
 كذا اذا العطف للتعريف بغيره من شائعه لانه لا بد من ذلك في كل من
 من اعتباره مجموع افراد التعريف او خصوصها مع فلا اعتراض على كلامه نعم ان
 قد ذكر قيدا لطلاق ونسبه بغيره من شائعه وحصل كلام السكك على ذلك فالتحقيق
 السوال اجتماع طاهر انما كان عند الزمان في الشرح كذا جبراه في التعريف
 ارباب البلاغة كما هو المشاع المقصود من الحكم وما فيهم العبارة لا يكون

له لا يعقده ولا يعبر من خواص التركيب ولهذا قال السكك في قوله انما
 من شائعه من شائعه من تركيب ان زيد مطلق اذا سمعته في الكلام لصياغة
 الكلام من ان يكون مقصودا به في الشك او رد لا كذا او من تركيب من مطلق
 انه من مخرج مجرد للتعريف كما جازوا من مخرج مطلق من كونه من مخرج من مخرج
 وجه كما اختصار وصرح في قصته من المتوفى بالتحكم او المكن شيئا لا يثبت في
 من كلامه لانه غير مقصود له فاذ لم يكن التعريف او افراد التعريف مقصودا في التعريف
 لم يكن ما يعقده عندهم ولا طرقة كاعتداله ان انما للتعريف في لفظ السكك
 بمعنى انما هو كخطابه وذلك لا ينافي كونه من مخرج من مخرج لطلاق على التعريف
 غاية ما في الباب ان لا يكون المقصود من التعريف من مخرج من مخرج وقد انصرت
 صحة ادعاء من ان هذا المقام وقع فيه لبعضهم خطا عظيم قوله وهو ما يجب ان
 ما يجب ان يترك في التعريف ولا يختصرا انما هو قيدا فيجب في التعريف

١٢٨
 يجب التواضع في التعميم في المفعول مع ضرورة تصويره على وجهه
 يكون هناك في ذلك على مفعول مفعول عام مثلاً ان يكون الكلام
 لفظاً عاماً ثم يرد في مكانه ما لا يلائم اركاباً من ذلك ان العوض
 مستفاد من ذلك المفعول لا دخل للمخالف فيه بل هو مجرد اختصاص
 وان كان في بعض العوض في المفعول ويتوصل به في المفعول عاماً وقد
 لا يكون في ذلك غير ان على تعميم عام في العوض في بعض العوض
 ذكر المفعول العام في المفعول لا يقدّر عاماً بل ان يقدّر خاص وهو الذي يخرج من المفعول
 على كونه مفعولاً في المفعول على وجهه مفعولاً في المفعول عاماً دون غيره
 على كونه عاماً في ذلك على وجهه مفعولاً في المفعول عاماً دون غيره
 مع كونه عاماً في ذلك على وجهه مفعولاً في المفعول عاماً دون غيره
 على كونه عاماً في ذلك على وجهه مفعولاً في المفعول عاماً دون غيره
 على كونه عاماً في ذلك على وجهه مفعولاً في المفعول عاماً دون غيره

اعتبار المفعول هو كالمبداً والعمد مثلاً وادعها بما يجب كلفه وحصلها ما
 يعينها ليدعها خارجاً على المفعول في المفعول مع هو باق على حاله
 مع تعدد المفعول فلو قدر في المفعول لا بد من ان يكون المفعول عاماً
 تدور ان الجمل على سبيل المفعول في المفعول باقياً على حاله مع المفعول
 ان المفعول هو المفعول المضاف اليها والمواضع المضاف اليها وكما هو من هذا
 لا بد من ان يكون المفعول عاماً في المفعول لا بد من ان يكون المفعول عاماً
 على المفعول ان يكون عاماً في المفعول لا بد من ان يكون المفعول عاماً
 في المفعول ان يكون عاماً في المفعول لا بد من ان يكون المفعول عاماً
 في المفعول ان يكون عاماً في المفعول لا بد من ان يكون المفعول عاماً
 في المفعول ان يكون عاماً في المفعول لا بد من ان يكون المفعول عاماً

١٢٩
 كنه تاييد على كنهين تحضيا وتضرعا ان زيدا القاييم فيه تاييد
 على كنه ولا تحضيا اصلا بل تاييد على كنه بوجه مخصوص كما قرى في جاز
 زيد لا غير ونعم كونه ربه اذا قد المفسر موخر حتى يصير الكلام كذا زيدا
 ربه فانفسه متعلق بزيد على وجه اختصاص فان حجاب المفسر متعلق بكونه
 في انفسه كاختصاصه على اياك بقيد وان حجاب المفسر متعلق بكونه
 كاختصاصه او لا يصح لذلك في نفسه كان منك كنه رايك لا في فاده
 بمتعلق بالنفس بزيد اللهم الا ان معنى كاختصاصه كان صاكا لثباته
 ونفسه غير غيره والتكرير قوله كونه كونه في محله تاييد كونه بوجه
 ولم يفسر التحضيل لان العرض منه مجرد عن العباس لا بان كونه متعلقا
 فالاصح لا يكون المفسر غير المفسر قلنا نعم ولا كونه بوجه بوجه
 وان لم تحضيا فالنفس كاختصاص النوع والعطف كاختصاص الشخص على الكلام

ماله

في حيزه عطف احدى الربوبين على الكفرى بكونه التعقيب فحقوا العائنة
 التكرير واستغناء اوزاد الربوبية كما في عليك العائنة كاختصاصه
 كانه قاتل صوره بربوبية عقبتها ربه ووجه لغير ملاحظه ليدل على افراد كنه
 كانه المثال المذكور وقد لاحظنا الترتيب منها رتبة قاييم فارهبوه ربه
 واحدا رتبة مراحى وقد ورد القائلان للتساوي بين المعطوفات في الرتبة لا في
 كما ذكره العلامة في سورة الصفات والصفات ثم اوردوا شرف ذلك منها
 ولا يخفى ان كنه الترتيب النبوي وان لاحظ في الترتيب اولاد لا يرمي
 الا كانه ربه المعطوفان بمبطلان قوله وضعا وهذا الغلط جواز شرط محذور
 وتصدر الكلام ومبطلان شرطه فارهبوه ثم ضرف الشرط مع اوانه اعتمادا على
 المقام ولادله الغار بخلافه وقدم المعطوفات عوضا عن كونها قيد
 لا يميز لكونه كاختصاصه وصيرورة الغار متوسط في الكلام كما هو حقها فصلا

١٣١ العود لا تضاهي ما توارى كادب ولا الشايب هو فيه طاهر كشوفه
 العادة والوجه ما من قطع النظم على النظم بالغير بل يدرك ذلك في
 غير فعل المفرد ما هو فعل المفعول أو الازاء الذي بعده فبما على ان المفعول يطلق
 متعلقا بالفعل بواسطة الحروف المتحركة وكذلك التعريف والظن على ان
 يتناول التعلق غير المفعول به وقوله على ان تقدم شيئا ليعطى النظم
 به وعلى ان يقرأ استقام الكلام وتبين الازاء في غير انبساط على ان يقرأ في
 قال الباء في المفعول به بغيره ولا على التكرار والدوام متصفا بما ورد
 قولهم اخذت ما خطام قولهم كالمصطلح تخصص شيئا بالشيء وهو كذا اراد به العطف
 واخواته الثلاث الموصلة واما مع ضم المفعول به في المفعول به او المفعول به
 القيام بزيد وزيه مفعول على القيام فلا يسمى تقي اصطلاحا وشيئا ولا غير
 قوله وهو متضمن اضافي ويطلق المحسن على ما ياب كاضافي في قوله متضمنه

انظر

اضافية ودل على ما ياب المحسن في قوله متضمنه وذلك مع محاذي
 واكظ ان تخصيص الشيء بالشيء على قدره لا يتجاوز له لا غيره احلا انما هي قوله
 وتقصا حقيقا لا حقيقا لخصيص النافية لا شراك ولد لك تبارك هذا المعنى
 عند اطلاق التخصيص وما في معناه واما تخصيص الشيء بالشيء على قدره لا يتجاوز له
 ما عداه فهو متضمن محاذي التخصيص غير شاف لا شراك ولد لك كذا في قوله
 من لفظ التخصيص في قوله تقي تخصضا غير متضمن والشايع انه متضمن على الاشياء
 ولذلك قال وهو في حقيقه بضافه في قوله عليه ان التخصيص مطلقا في ذلك الصاقا
 فاصحح لا تصنف وهو المراد بالاضافي بكيفية الاضافة في بعض اقسامه المتصورة عليه
 واما محسن فيكون بالاضافة الى جميع اقسامه وكان انما استقام اضافيا لفظا الى المحسن
 بالشيء بالشيء لا بعضه اذ لا يسمي خاصا اضافية لاصبا عنهم التعريفية خاصة
 اعتبار الاضافة والنسبة العبارية فيكون تقي عليه اضافيا الى الاشياء بهذا

المعنى انما يتبادر للفظ لا الكيفية قوله لو كان قصر الموصوف في
 الصفه وقصر الصفه على الموصوف في وجه كاختصاصه فيها ان القصر انما يقصور
 في وجه شيئين من حيث استنباطهما ان يكون قصر المنسوب اليه على الموصوف والموصوف
 بقصر الموصوف على الصفه وانما ان يكون قصر المنسوب على المنسوب اليه وهو
 الصفه على الموصوف قوله والمراد الصفه المعنوية التي هي مفعول في القدر الصفه
 بهذا المعنى يستعملها المتكلمون في مقابلة الذات بالمعنى كقولهم لا يتناولون
 ما انت في التوابع وكما خرج في منع الصفه مما لا الاسم قوله بالوجه
 على ذات امر زبر من حيث في قوله محض في وجهه فانما يتبادر
 معنى في ذات غير المتكلم والمعنى غير المتكلم عن كمالهم في قوله حال العوم
 قوله لها وجه في العلم قوله محض في العلم لانها لا بد من ذات ومنه ما وانما
 وهذا لا يصدق على العلم كونه محض في العلم لانه لا بد من ذات ومنه ما وانما

المراد

المشهور قد اورد في العلم والظاهرة تباين معروفة قوله ولو كان العلم
 الصفه المعنوية التي هي مفعول في القدر الصفه المعنوية التي هي مفعول في القدر الصفه
 هو نفس كونه انما يتبادر للعلم والمعنى انما يتبادر للعلم والمعنى انما يتبادر للعلم والمعنى
 قوله وكاد ان يكون لان المطلق المعنوية عليه كونه واقعة اعتبار المعنى انما يتبادر
 زبانه فكذلك ان شئت من حيث كونه واقعة اعتبار المعنى انما يتبادر
 التسمي انما يتبادر من حيث كونه واقعة اعتبار المعنى انما يتبادر
 كجاء المعنى والفائدة لتساويهما في كونه واقعة اعتبار المعنى انما يتبادر
 وادعاء موجود قطعا بخلاف قوله عليه ما قصر احتجبا تحكما كما هو قوله والحق
 الفية كقوله والحق كقوله والحق كقوله والحق كقوله والحق كقوله والحق كقوله
 على الصفه مثلا اذا كان محصيا او عانيا او اعتباري فهو موصوف بالصفات غير شرط
 اعتماد المصطلح على احد كانه المعقولة في الافراد والطلب والعيان وذلك السلب

١٣٣
 عدم الاعتداد بالصفات وإذا كان في حيزي الصفه في سبب بعض ما عدا الصفه
 عند الوصف الاعتقاد الخاطي على احد كذا كما ليس فيه عدم الاعتداد بالصفات
 وليست كما كان يعتقد جواز ان تصف الموصوف بالصفات متغايرة للصفات التي في الموصوف
 عليها ولهذا لا يشترك في الفرق بينهما قوله فان الخطاب اعتد اشهر الذي صنفه لراد
 اعتد اشتركت صفتيه ولو قيل انهما في حيزي الصفه لم يكن المادتين قوله فخرج
 عنه فاذا اعتد الخطاب في خروج عن الصفه انما اعتد او فخره
 اذا اعتد على ان هو صفه له او موصوفه قوله وانما لا يقع لان الخطاب على الصفه
 لا يعتد انما في جميع الصفات كيف هي الصفات التي هي متغايرة لبعضها
 فلا يصح تخصيص الصفه دون الصفات وإذا لم يكن في التخصيص واصلا لم
 صدق كذا الذي ذكره المصنف انما لا يرد الصفه كذا في عام وجود خارج في الموصوف قوله
 وكذا الكلام في البوابة فان تخصيص صفه بامور دونها بامور بعض الصفات

المصنف

يشتركا بين جميع الامور وهذا لا يقع في الصفات المتغايرة عنها فلا يكون
 صفه بامور دونها بامور واقفا فلا يرد صدق كذا في عام وجود خارج في الموصوف
 وقس بما ذكرناه من ان صفات الصفات المتغايرة انما يختار ان الصفه ارا والقوله دون
 لغوي ودون لغوي هو اعم من الوجود ولا ينافي ولا يمتنع ولا يتم انه يدخل في
 صفه ح الصفه احتسب قوله لانه تخصيص الصفه دون الصفات او كخصه
 بامور دونها بامور قلنا التخصيص المتغير الذي في كونه غير واقع لا يمتنع على الصفه
 اصلا وفيجب ان لا يخص الصفه دون الصفات معناه ان الصفه المتكلم
 في الصفه له كذا في عام وجود خارج في الموصوف وهذا الصفه على الصفه
 على الصفه اذا كانا جميعا وهو موجود قطعا اذا كانا دينا ولا كذا في الصفه
 دونها بامور معناه ان الصفه المتكلم في الصفه له كذا في عام وجود خارج في الموصوف
 بان يمتنع الصفه عنه وهذا المتغير موجود في الصفه على الموصوف وان كان حقيقيا

١٢٨ اودعاه وكلاهما موجودان فالنفاذ وقوع التحصيل من ذلك المعنى كذا الكلام
 العبرة بمتعلقين بطلا قطعاً فالأول ان لو رد هذا النقص ابتداءً بغيره
 على العصر المحقق ثم يجب فيها ما ذكره قوله ويكسر ان يجب انما كانت
 ممكنة لانه خلاف الظاهر والبيان لا يفهم انه تعريف بين عينية ذلك
 التسمي كما هو الاتي بظواهر هذه التعامات قوله لا يرى ان ليس جارداً في
 لا فوا ان لم يكن مسموعاً وكجملته كان من زبده لانه اذا قصد هذا المعنى
 كان كالب ان لو رد في هذا الكلام فلو انما هو في القصد للقطع الشرطية
 بوجهه وما يؤيد من موداه واما قوله جار في زبده لا غير فانه ظاهر في انما
 صريحاً وهو على الاشارة كاشرة الى المحيى كما يشهد به انه في السليم ولا يسهو
 ان في انما في النفي وكما تشاهد بظاهر في قصر كذا فانه اذا قلب ما جاز
 اللازم كان المعنى جارداً احد اللازمين فان لم يكن محمولاً كان قصر حصلاً لا يتصور

كلاهما

كلاهما والقلب والتعريف والخصص الذين وقع فيهم النزاع كان معناه جارداً
 احد من هؤلاء الاربعة وتبين ان ذلك الغرض افراد زبده من غير ان يكون
 قوله وبهذا القصر قائم بعينه في انما اذا قلت انما جارداً زبده لم يكن نفساً ان
 قد جاز مع زبده غير هذا الكلام اعني قوله انما جارداً زبده فغيره انما جارداً
 فان كان بعينه فذلك ان انما جارداً زبده لا غير قد يرجع الى معطوفين
 ظاهر في قصر القلب كما تحققت وان كان بعينه فذلك انما جارداً لا زبده فاكاد
 طرده في قصر كذا اولاً فانه من شرط النفي كاشتهاء كلامهم على كل قول
 قوله وبهذا الكلام شاره لان انما ليست من انما فيه بيان ذكر النفي
 لا ذلك لان المناسب على ذلك التعريف ان في كونه بعينه والاول قوله وذلك
 لان ان لا يدعى لاي كلام دعا النافية لا تنفي الا ما قد صدق عليه جاز
 وانما غير من يذكروا اجتماع حرفي كاشتهاء والنفي معاً واجتماع ما لا يصدر الكلام

١٣٧
 المنع عنه انه قصر وادفع المسمى المصنف قصر تعبيره على ان كسبه
 وهو ان الكفاية من النماذج وتبينهم على ان قطع كونهم صادقين مما لا يسمى العبدية
 العاقبة بل غاية امرهم ان يكونوا متروكين من الصدق والكذب كما هو
 المدعى عند السابق قوله لا يخفى ان قطع كونهم صادقين معناه انهم قاطعون كونهم
 صادقين نفس الامر لا كونهم صادقين عند الكفاية فادان يريد ان يثبتوا قطعهم
 منهم مما لا ينبغي وان غاية امرهم ان يتردوا من الصدق والكذب كما هو شأنه لا ينبغي
 قطع كونهم صادقين نفس الامر بل غاية ما ينبغي ان يكون ان يكونوا متروكين
 من كونهم صادقين نفس الامر او كانوا في خروج لا يصح ان يشك في عالم هذه النماذج
 ما لا يدعى اليه بل ظاهر حاله ان يتردد بصدقه وكذب في نفس الامر وان يريد ان يثبت
 حاله ترده في كونه صادقا عند السامع او كاذبا عنده كما يشعر به قوله عند السامع
 يعني الكلام منع لكم ان تترددوا في صدقكم وكذبكم بحسب نفس الامر كما تتردد المدعى عند

وكذب عند السامع فيصير المعنى الكفاية والظاهر ان الكلام منعكم ان تصدقوا انكم يدعون
 فينبغي ان يقصر على ما هو ظاهر حال المدعى وحقهم ان يشار اليه كما انهم
 يستعملون دعوىكم للمسالمة عند ما يبر الصدق والكذب كما يكون في حال المدعى
 اذا ادعى بانه عند ما مقصودون على الكذب لا سيما وزونه لا يحل كما يدعون
 فترده عند السامع بل لا يدعون ولا ياب فيه وادعاهم معصوا للغير
 كان التردد منسوبا اليه الحكم ان يستعمل كما ينبغي عند ما يبر الصدق والكذب
 والمعنى انما يتردد من يبر كونه صادقا في عينه بعبارة منكم كاذبون كما قد يكون
 وجب تضييع التشبيه لظاهر حال المدعى لا سيما حاله ان يتردد السامع بصدقه
 وينطبق على هذا المعنى غاية ان انطباق قوله بانه عند ما مقصودون على الكذب
 اه قال ظاهر من عبارة المنع ما ذكره بعضهم من انه انما جعله قصر او ادعاء على
 الحكم اذا اعتقد ان النماذج اعتمد برده كالان السامع معصوا للغير

١٢٨ اعتقدوا ان رسالت اعتقدوا كونهم عند الكفار دابر ابن الصدق والكذب
 كما هو ظاهر حال المدعي ان حقيقة كون دابر ابن الصدق والكذب عند السامع
 على معنى لستم دابر ابن عند الصدق والكذب وليست مردوخ الكذب
 عند المتصورون على الكذب ولكن قول المجمل قد مر ان دابر ابن عند
 مردوخ انهم صادون عند الكفار او كما يكون عندهم كما هو ظاهر حال المدعي
 كون مردوخ ابن كونه صادقا او كاذبا عند السامع وعلى هذا يكون قوله عند معمول
 بحسب المعنى للصدق والكذب ويكون شبه ظاهر ذلك كون دابر في قوله
 عند المتصورون على الكذب معمول للكذب بحسب المعنى كما أنهم قالوا لا يرد
 بين كذبتهم صادقين وكذا بان عند نائب الخبر موافا لهم كما يكون عندنا وهذا هو
 مع كونهم مخالف الظاهر عبارة وقرب اليها ما ذكره الشارح قوله قد مر في الكفار
 على المعقول شيئا قد اعتقد السند الى الاعتقاد على المعقول لا بد الى العتيد

ن

مقتضى المعقول قد مر جميع صفته لكي لا يلاحظ خصوصية المعقول حتى
 يقع قصده من غير ذلك ضرب زيد الا عند اقصه ضرب زيد على معنى ان
 يكون مقصودا لزيد صفة مقصورة على غيره وهذا اذا جعلت له قصده من غير
 لم يقرب بكر او خالده استلزامه من ذكر قوله وكذا ان كان معنى وان زيد
 مقصور على كون ضار بالغير ولا يستعمل في كون ضار بالكل كون مقصور
 على الصفة كما في زيد الا ضرب غير او قد يعبر عن الا ان يرمي الى
 من الصفة المقصورة عليه ما هو قيد وليس من ايضا كون المقصور عليه على كلمة الا
 والكلان قيدة متاخرا عنها قوله واما هذا القيد في قوله انما هو مقتضى المعقول
 انما يقتضي جميع صفته المقصورة من غير ان يكون له صفة المقصورة على الصفة
 الكسب ان زيد اخذ من المخبئ كل الا على صفة الركوب ونحو ما جاء في الكتاب ان زيد
 الصفة على الموصوف لان معناه ان صفة المخبئ هي صفة الركوب لم يشب ان زيد وركب

لا الكلام المتضمن لغيره قوله واللفظ الموضوع له ليس اذ قلنا ليس
 قائم بقوله واللفظ لغيره لانه ليس بلفظ متعلق بلفظ آخر
 وجوز جواز الكلام والكذب فكل مجموع المركب من هذه اللفظ كلفظ
 فالحجوع المركب من معنى الكلام نفسه ان وجود لفظ الكلام لفظي
 وظاهر ان ليس موضوع له ذلك الكلام لفظي لا لغيره لا لغيره
 اصدها ولا لغيره تلك الهيئة النفسية هي موضوع للملكية النفسية
 قالوا ان المقسم لا يقتضي هذا المعنى لان لفظ الكلام لا يشترط ان
 يريد بالهيئة لفظا كلاما انشاء كان قسما من انشاء المعنى لا لغيره
 ان اللفظ الموضوع له لا يقتضي لسانا لم يوضع لفظا كلاما انشاء مخصوصا
 ان يحجب الكلام لغيره والتعليق كلفظ قوله لفظا لغيره
 لانها انما اجعلت لغيره لفظا لغيره لفظا لغيره لفظا لغيره

ثم

لا مع الفاعل الكلام المحصور واللفظ اصدات الهيئة الموضوعية على الهيئة المتحركة
 على ذلك كاصدا لغيره مثلا لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 لا ينافي ذلك كون ذلك لفظا محصورا لغيره لغيره لغيره لغيره
 واللفظ فادانته لم يصب عندنا وهو باعتبار ان اللفظ لغيره لغيره
 لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 فكل من كثر ثم وكا من اللفظ لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 قبله يتقضى ثباته وحقه في اللفظ لغيره لغيره لغيره لغيره
 فالاول ان لا يكون اللفظ لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 والنوع دقيق في كماله لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره

قوله

قد يتعذر قولنا ان ترك الزنا كالحبيب الى الله اذ اسما للتعذر من
 حاشا اسما وده وعده لا محض حيث انه مفهوم بانه محظور في نفسه وقد
 دللنا في كتاب اللزوم وكذا كان فاذا اقبل لا تزن في قوله لو حظرت ترك الزنا
 محض انه حال محض لا وجوب له للملاحظة لا محظور في نفسه كلاف
 اذا قيل ان ترك الزنا حال لترك محض لا محظور في ذاته قوله وهو محض
 مصدره اي قد اذنا انك قد لا يكون صحيحا للتعذر المستلزم وده و
 لعدم المعقول فتوسعوا في إطلاق المعقول عليه فظهر ذلك ان لو
 قوله حاصل معناه لانه قال تركه مع لا ولا عطف تركه وكذا في قوله
 المتعذر على صفة كذا فان حرمت تركه فوجبه وجعل تركه كالحال
 ورد ان قلت المحذور غير محض التحصيل بل مركب مع ما لا وان تركه
 وصلت حاله الغير المحذور منها ان تركه ما تركه واحده ومركبه جماعه

قد يتعذر قولنا ان ترك الزنا كالحبيب الى الله اذ اسما للتعذر من

١٨١

قد دللنا في كتاب اللزوم وكذا كان فاذا اقبل لا تزن في قوله لو حظرت ترك الزنا
 محض انه حال محض لا وجوب له للملاحظة لا محظور في نفسه كلاف
 اذا قيل ان ترك الزنا حال لترك محض لا محظور في ذاته قوله وهو محض
 مصدره اي قد اذنا انك قد لا يكون صحيحا للتعذر المستلزم وده و
 لعدم المعقول فتوسعوا في إطلاق المعقول عليه فظهر ذلك ان لو
 قوله حاصل معناه لانه قال تركه مع لا ولا عطف تركه وكذا في قوله
 المتعذر على صفة كذا فان حرمت تركه فوجبه وجعل تركه كالحال
 ورد ان قلت المحذور غير محض التحصيل بل مركب مع ما لا وان تركه
 وصلت حاله الغير المحذور منها ان تركه ما تركه واحده ومركبه جماعه

قد يتعذر قولنا ان ترك الزنا كالحبيب الى الله اذ اسما للتعذر من

١٨١

في كذا وكان أصل الصدق حاصلًا توسعوا في كذا والصدق حاصلًا في كذا
 هو لفظ الصدق المستعمل في كذا أو قد مر قوله في كذا في كذا في كذا
 كان الشك في كذا في كذا هو العلم في كذا في كذا في كذا في كذا
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 فان قلت الصدق في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 أم المصلحة كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 أحد المذاهب في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 الصور لوصفها بالصدق في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 لصورها في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 مطلقًا فالصدق هو الصدق في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 للسامع حال السؤال وإنما المحمول المطلق منه كذا في كذا في كذا في كذا

وهو كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 ما قبله كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 كان كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 رطلان من العرب حاله المقتضى في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 فإحصاء الكلام فخصب وأما كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 فإفترافه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 عليه بغيره في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 ووجهه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 وهو أن كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 ووجهه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

[illegible]

والشئ من خواصها انك تارك انك اسماها ثم يكون معلومة اقره لربك
 يناسب ادعاء ان الحائط معصوم له ادعاء اعطاه يناسب كاستهزاء و
 الاسم وما يحكم استعلام هذا حاله فيه يناسب الشئ ثم قوله وانما هو من
 ولا يتبادر مناسبه كاسم ولا يتبادر مناسبه فالحال اسماها ثم الشئ
 انما هو الحائط من جهة لان الحائط لا يملك الله فلا يعلم وهو
 من وجه القول ان كمالها ما يملك العظمه ونهايه ينال ان يحاط به علمه لا
 وقوله انما لا لا هو من الوجه فالحال ولا به ان كماله معلوم ما حوله وعرفه
 ما به طلب فعلم غير كماله على وجه كماله هذا العلم ارتضاء من كماله
 واعلم من القدر اقدر من كماله ما على ان كماله عدم الفعل معصوم
 في الشئ كمال النفس الفعل المنفرد في فاقصا في القول والمنه في قوله كماله
 هذا القدر فهو عليه لظلال العكس من كماله غير كماله فالحال على وجه ان

ار

نترك به الحد ونعبر احثه فان كلف اعتبار ان القدر من جهة و
 ان فعله في نفسه وبهذا الاعمار هو مطلوب في قوله كلف على ان كماله
 من جهة ان كلف الفعل وحال له كماله في الحائط وبهذا الاعمار هو
 مطلوب في قوله لا تنزل فاداء طلب فعله من جهة ان فعله في
 كلف على ان ما وقع من لارن وانما هو عليه انما ان كماله من جهة قوله
 مع كماله من وعرفه واما قولن ولا يصور تعلا دعوى كماله وجهه في العلم
 ان كماله في وجهه من جهة تعلاها اعلم بها كماله في قوله لا تنزل و
 وجهه على سبيل كماله في وجهه كماله في العلم كماله في العلم كماله
 من جهة وجهه من جهة كماله في وجهه كماله في العلم كماله في العلم كماله
 رونه اعلت بعضه من كماله في الصنيع المحصو على كماله في العلم كماله
 على كماله في كماله في قوله واما القدر المترك من كماله في العلم كماله

100

[illegible]

١٥٧ في المثال الذي هو المكي اعتراف ان ابراهيم فان فعلت كلامه والعكس المسمى
 اما معصية كلامه واما انشاء فهو انما كان كلام ابراهيم على قوله ليس ان فعلت
 امر او اردت ان كلام الاله ولان نبيهم ما بعده حجابا بل ليس في الاحكام ^{التي} ^{التي} ^{التي}
 فيه او انهم لو كان واردا فيه واما ثانيا فانه لا خفاء في المعصية ^{التي} ^{التي} ^{التي}
 وحي وحر لوج الفصلين في تبيين احكامها خبر او انشأ لفظا ^{معه} ^{معه} ^{معه}
 الفصل منها اذا كان لفظا محاسن كلامه ^{المعنى} ^{المعنى} ^{المعنى}
 بعد القول مع كونها محسنة ذلك لاجل ان يكون له فاعا لوجها ^{وتم} ^{وتم} ^{وتم}
 او كذا وقد قرأ الكلام نقص على جوار العطف بهما في سورة نوح ^{شبه} ^{شبه} ^{شبه}
 هو كذا زيد قال نوري في الصلوة وصلة المعبد وند على جواره ايضا
 انهم قالوا الحمد الاول اما ان يكون له محاسن كلامه او لا وحي كذا وان
 قصد تشريك انشاءه لا وفي حكم ذلك لا عراب عظم عليه كغيره وذكره ^{الان} ^{الان} ^{الان}

كذلك

في العطف بالواو مقبولا ان يكون المحسوس من العطف على المذنب
 فقد حصلوا الحمد لهما محلا في كلامه في حكم المذنبات والكلوا بالجملة مع ^{لم} ^{لم} ^{لم}
 في القسم على العطف خبر او انشاء من خبر او انشاء العطف بالواو ^{المذكور} ^{المذكور} ^{المذكور}
 واما انهم وادركت كاصلا في قوله في القسم ان يكون الحمد كذا ^{محمدا} ^{محمدا} ^{محمدا}
 كما عراب فلو كان ذلك للقول انهم فالوجه ان كان العطف ونظيره عراب في ^{الضمير} ^{الضمير} ^{الضمير}
 فكان ذلك المذكور انقسم ^{فكأن} ^{فكأن} ^{فكأن}
 الفصل انهم خبر او انشاء لفظا وحي او معنى لوجها ^{المعنى} ^{المعنى} ^{المعنى}
 او جبه عطفها سواء كان لفظا محسنا ^{او لا} ^{او لا} ^{او لا}
 كما عراب وحي او انشاء المذنبات وليس ^{الضمير} ^{الضمير} ^{الضمير}
 طلاء عراب ولا العطف على العطف انهم خبر او انشاء ^{المعنى} ^{المعنى} ^{المعنى}
 المحسنة بعد القول بمحسنة في حكم المذنبات ^{المعنى} ^{المعنى} ^{المعنى}

25

واما مجرد كونه جزءا للمعنى الموضوع له اولادنا له وادخل الكلام فلا يمكن في كونها
 من اللفظ قصد اوصافها وتقسف آه قوله وذلك لان المعنى الذى قصد
 اولئك جزء من كلامهم مخرج وعلى قدر حقيقة فالتدبير حقيقة فدية في كرامته
 كما قام به هو لوط لا تقم والموجود من حسن الحساب هو معناه كما يصح لانها كغير
 اذ لم يثبت جرحا عنده فلهذا لم يترك قوله والكلام ان احمله اولاد
 آه اولئك وحققا الكلام ان المقام على وجه الاحتياج مع اعادة في نظائره
 من غير استظهار قوله من ان احمله كما لو اوصاه اولئك لانها كغير
 ايراد انشا لغير انوافيه وانظر لما هو كون اوصاه قوله ولا يجوز ان يكون
 ما عطف لسان للعلاء قوله اراد اذ طعا النظر على المعاني وسوس
 وقال ونظرنا لا مجرد انفعليه ادى مطول الى سوسه وحقائق افعال الصيغ انشا
 ان كونه سانا للادب لانه اعم من طعنا فلا يعبر منه ما يتبعه بالوسوسه

١٥٧ الماضى باب اى ان قدر بى جوتى الياض واهل السجى الشاكبة
 على احوال الاله بملحة لئلا يات قضاكم ودمها وقد تغنى عنه بركو
 الكسوف كما اشرنا اليه فاما قولوا ما المعنى بالعطف هو جملته
 الموشى فيه معطوف على جملته وصف عفا الكاف من اطلاقه في عبارة الكسوف
 عطف كاش على كاشا غير ان محذوف الجملتين كاشا او على العكس بكونه
 كاشا مع معنونه احدى الجملتين على كاشا مع معنونه الكسوف بكونه
 المجموع اى العطف بالعطف هو مجموع قصته بين ثواب الموشى على مجموع قصته
 عفا الكاف من قال كاشا كاشا على كاشا على كاشا على كاشا على كاشا
 انما يرمى كاشا على كاشا مع معنونه كاشا مع معنونه كاشا مع معنونه كاشا
 بالعطف المجموع بشرط الكاشا بين الكاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا
 ولم يذكر كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا

انما يرمى كاشا على كاشا مع معنونه كاشا مع معنونه كاشا مع معنونه كاشا

١٥٨

المعنى مع طوره مع عبارة العلامة فبطل كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا
 هو كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا
 مجردا عن الكاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا
 على قول فالتقوا على ان اراد به ان يشبه حده ان يتفرع في فاعله معطوف على فاعله
 كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا
 والمشهد اليه كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا
 زيد ما تب بالقيده وكاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا
 على كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا
 اصريها على كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا
 على قصته زيد كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا
 العدة فيها ونعيم من الاله كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا كاشا

١٥٧ د و اخره ظاهر ذلك و شره و البغى و الاطلاق فالعقل حاكم و ما ربحه فربك
 هادق حسن كسر في شرط العاقلة حرا و انشا لا يبرحم ذكره في المثال
 لعمري قال المصنف كذا و قال صاحب المصنف كذا لادقة و كسر كلامه على فقه
 ما قرناه و اسرط العاقلة حرا و انشا و عطف المحل لا محال على كذا
 ما لا نزاع فيه و لا حاصلا لقوله بل في عطف المحل كذا مضمون احد في كسر
 احصاء مضمون كذا في ان اراد به تاويل كذا كسب متفقان في كسر
 او كالتأني في ذلك كذا كذا في كسر او بالعكس في كسر او بالتأني في كسر
 من كذا كذا في كسر او بالتأني في كسر او بالعكس في كسر او بالتأني في كسر
 او بالعكس في كسر او بالتأني في كسر او بالعكس في كسر او بالتأني في كسر
 ان في قدر فانه زار فانه زار و شره و فسان في كسر او بالتأني في كسر
 لعطف العطف على العطف في كسر او بالتأني في كسر او بالعكس في كسر

كذا

الكسب و شره و فسان في كسر او بالتأني في كسر او بالعكس في كسر
 من كذا كذا في كسر او بالتأني في كسر او بالعكس في كسر او بالتأني في كسر
 او بالعكس في كسر او بالتأني في كسر او بالعكس في كسر او بالتأني في كسر
 ان في قدر فانه زار فانه زار و شره و فسان في كسر او بالتأني في كسر
 لعطف العطف على العطف في كسر او بالتأني في كسر او بالعكس في كسر

١٧٥ انما هو لان كونه قطع شيعه في تصور ان سائر ما كان في موضع كمال
 في الاستيعاب مودته ثم شيعه كما يدل عليه قوله ان ارباب الهند في اذ
 كان كونه كمال لا يقدر على استيعاب مودته في موصوفات كمال ثم شيعه واما
 العجز والافساد في شطرا مع ما بعده كما كان في قوله وان سائر بعض الكمال لا
 على البعضية بل كونه في الكمال واعرف على البعضية المسماة بالسكنة في البعض
 في الالوان البعضية في الكمال فكيف سعادته في سائر الكمال في بعض البعض
 ليله ولعله لصواب ان يكون له في كونه في كماله في كماله في كماله في كماله
 لان قوله ولهم ما يشعرون عطية في قوله كماله في كماله في كماله في كماله
 وما يشعرون عطية في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 اعني لهم مشيرون معقولان في سائر الكمال في كماله في كماله في كماله في كماله
 الفاعل في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

فصل

لغف والحد لان كونه في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 اذ كان كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 كان كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 وان كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 المقصود من سائر الكمال في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 ان اسكره في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 سكره في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 سكره في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 انما هو مقدم على كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 ما يشعرون كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 يعني ان كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

١٢٥
 الاكل من محله لا واجب فيخرج بخلافه غير محله بل هو واجب في كل
 اكل من محله بل هو واجب في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 المستند ذلك لا خلاف لكن متى تردى لا محله له في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 محله او اكل من محله بل هو واجب في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 فان ذلك ربما كان مع الفضا ولا يكون له محله بل هو واجب في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 ولا عار في عطفها وانما عار في ذلك لعدم لا محله له في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 المحله من حيث هي محله لا يكون لها اعراب الا محله في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 ما ذكره القوم فانه لا محله له في كل اكل من محله بل هو واجب في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 قال على ما ذكر القوم اشار الى ما بينه من ان هذه العبار غير واضحة في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 مما ذكره واوضح ان كلامهم في باب الحجاز المرد لا يساعد ومع ذلك فليس
 القوم فيما ذكره وانما اوردوه هناك كما استغفرت عليه ثم تقول وفيما ذكره القوم

ب

شبه على ان علم السبل يعني ان يتفرع عن علم المتعلق استعماله في كل
 ان رعايه واجب لانه لا يفرع عن علم المتعلق استعماله في كل
 لتقصي الحال فان هذه كالاصل في المعصومه وبذلك خرج وتبين ان لا
 ان يراعي المتعلق لانه لا يفرع عن علم المتعلق استعماله في كل
 علم البيان نفسه سواء اريد به المنكح او القواعد او اذراكها لا سوي علم المتعلق
 به من غير ان يفرع عن علم المتعلق استعماله في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 علم البيان من كونه كالفاء من له من سبله المرد في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 فلهذا يفرع عن علم المتعلق فلهذا يفرع عن علم المتعلق استعماله في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 عن غير كانه من سبله من غير اعراب المرد في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 من العار ان كونه في كل اكل من محله بل هو واجب في كل اكل من محله بل هو واجب في كل
 اكل من محله بل هو واجب في كل اكل من محله بل هو واجب في كل اكل من محله بل هو واجب في كل

١٧٧
بحسب الوجه لا لا اللفظ قوله وأعرض عن ذلك لا وصف اللفظ تعريفاً
المشهور أن اللفظ وصف اللفظ لا وصف اللفظ تعريفاً
يعني لفظ التعريف باللفظ أصلاً وقد أحاط به بعض المحققين أن ذلك لا إضافة
نسبة اللفظ والمعنى بقية لإضافة اللفظ من اللفظ ثم إن مراد اللفظ
لأحباب الوجه غير ذلك لا إقبات اللفظ كانت مبداء وصف له هو كونه
يعني من المعاني بالوضع وإدراك اللفظ كانت مبداء وصف له هو كونه
بحسب مفهوم منه وكلما وصف اللفظ لكان إضافة تعريفاً باللفظ الذي
هو وصف اللفظ غير كونه بحسب مفهوم من المعاني باللفظ الذي هو وصف
المعنى أعني تعريفاً منه واللفظ المذكور قد وصفه الله لا إضافة اللفظ
مصدره من اللفظ وصفه المعنى فيكون تعريفاً لللفظ لا إضافة اللفظ
واللفظ كونه اللفظ بحسب مفهوم من المعاني باللفظ الذي هو وصف اللفظ

[illegible]

١٧٩
 دلالة المطابقة لفظاً لا معنىً دلالة التخصيص كالدلالة على قصدية
 الجزاء أو التزام كما إذا أطلق اللفظ على الكلام أو المردوم غالب الجزاء والالتزام
 قطعاً ولا توقف فيها على إرادة ما يتبع إرادة الكلام أو المردوم أو التوقف
 في الكلام بسبب موافق العادة المطلقة فكان التوقف لفظاً لا معنىً دلالة
 التوقف لأنها كانت للوضع مدخل فيها فلا بد أن يتوقف على إرادة ما
 في قانون الوضع والفرق بين المطابقة وضعياً صرفه وكلامه ما يشترك
 مما لا يسمي ولا يعني فخرج من اختصاص المطابقة ذلك وهو ما حكم محض
 ذكره المحقق لأن دلالة المطابقة لما كان سبباً لوضع لا علاقة عقلية
 كما شئت من اللفظ لا معنىً سبباً في فهمها فهو على إرادة المدكورة
 وبعد اعتبار إرادة فهمها لا يصح اعتبارها في الباقين لخصوصها بما هو كادها
 في المطابقة فاللفظ إذا كان مضموناً في اللفظ كان الجزاء قطعاً وكذا الحال في المردوم

والتزامه فدلالة الوضع هي الدلالة على معنى لا معنىً دلالة التخصيص كالدلالة على قصدية
 قانونه فاللفظ في ذلك المعنى والموضوع له كادها كادها متعلقه بنفسه واللفظ
 منه ولا لازماً وكادها كادها متعلقه بالكلام وكادها كادها متعلقه باللفظ كادها كادها
 مفهومه بالضرورة إذا عرفت فتقول إن كلامه على التفسير بالمطابقة كما هو
 لم يكن لتعلقه بغيره أصلاً لأن اللفظ المشرك بين الكلام والجزء إذا أطلق على الكلام
 دلالة على الجزاء فتفهم أن إرادة دلالة اللفظ على كل ما وضع له فتفهم
 بها أصل المطابقة فإذا أطلق على الجزاء كان دلالة على المطابقة وليس عليها إرادة دلالة
 على الجزاء ما وضع له وكذا الحال في المردوم والالتزام ولا ينبغي فهمها أن دلالة المطابقة
 على كادها وإن عهد على أن دلالة اللفظ على موضوعه على كادها هو اللفظ على
 اللفظ فوله في بعد لا سيما في التفسير بالالتزام بأن اللفظ لا يطلق على الكلام
 دلالة على الجزاء فتفهم أن دلالة اللفظ على الجزاء أصلاً ليس إرادة دلالة اللفظ

١٨٠ انما نزيد اطلاقه على المعلوم واما اشتراط صحة التضمن فالاشارة باللفظية كما
 اطلاق اللفظ على الجوز او انما نزيد فباق على حاله لان اللفظ لا يحد من اللفظية
 على غير التقينا ولا اشارة لا تستلزمها اللفظية على اللفظية او المعلوم وقد
 اشتقت لا شعاعا لارادة فينتهيان ايضا ولا يحد من وضع اللفظ ابدأ
 لا يحد الا على غير اللفظية على ذلك واما علم ان اللفظية اللفظية اللفظية
 وبما ان اللفظية لا تسمى على ذلك اللفظ اذ اطلق على اللفظية لان اللفظية
 تقضي لا لفظية واما اطلاق اللفظية على اللفظية لانه لفظية واما علم
 بعضهم بان لا نزيد ان اطلق اللفظية على اللفظية لان اللفظية اللفظية
 يد على اللفظية لان اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية
 وكذا ما في اللفظية واما ان اطلق على اللفظية لان اللفظية اللفظية
 بل على اللفظية واما ان اطلق على اللفظية لان اللفظية اللفظية

ثم انما نزيد على نفسه بان لا نزيد على اللفظية واما اللفظية اللفظية
 على لارادة واما علم ان اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية
 سليمة ولا حد من اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية
 فهم انما نزيد من اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية
 لللفظية لان اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية
 ما اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية
 اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية
 اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية
 اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية
 اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية اللفظية

١٨٢
 فقامت بنوا كذا ان التقسيم فيهم بجزء وملاحظة بعد فهم الكلمة وكثيرا ما
 الكمال من غير التفات الى الجواز وقصر حوا ان التقسيم لازم للملاحظة في الكمال
 وملاحظة الجواز على ما ذكره لا يلزم فهم الكمال فلا يصح ان التقسيم يربط وقد يكون ان
 تابع للملاحظة على غير التقصود كما يصح في وضع اللفظ المعنى فهم منه لا فهم غيره وروى
 على ما قال ان دلالة اللفظ على غير ما يجب الوضع له ولا يجب كاشف اللفظ
 له اليه بانه لا يكون في التقسيم لافا كما في المطابق لتوافقه فيكون ان اللفظ اذا
 كان موضوعا للكلمة من حيث هو كما ان اعتبارا تفصيلا للجواز كما في اللفظ
 المركبة ما اذا طلق ذلك اللفظ فهم الكمال بغير الجواز فلهذا في كل الجواز
 مفهوم الجواز لا هو الفهم للجواز بل هو كذا لا التقسيم كذا في اللفظ بغيره في الكمال
 وهو مستند في فهم الكمال ولا خلاف ان الذي يوجب التقسيم ليس باعتبار فهم الجواز
 في فهم ما رآه الكمال بل باعتبار فهم الجواز من حيث انه رآه بلفظ الكمال ومؤكد

بالكلام

في كذا التقسيم ولا يخفى ان ملاحظة الجواز وكذا التقسيم اليه بغير فهم الكمال
 انما هو طريق التحليل فيصعب ان لا يلاحظ الجواز ثم جاز كلفا فيهم في الجواز مقدم
 فهم الجواز كلفا فيهم من حيث انه ملاحظة مما رآه فيهم بغيره ولا شك ان فهم قوله كونه
 رآه باللفظ موصفا لملاحظة الجواز فيهم بغيره على الجواز وبالكلام كاشفا
 في الدلالة التقسيم وضوحا وضوحا من حيث انها رآه ولا يخفى ان هذا القول هو
 فهم الجواز لا التقسيم مطلقا فلو كان في التقسيم كاشفا لكان في التقسيم كاشفا
 التقسيم فانه لا تصور الا في التقسيم وكذا في التقسيم في الموضوع او التقسيم
 في التقسيم كاشفا فلو كان في التقسيم كاشفا لكان في التقسيم كاشفا
 فانه في التقسيم كاشفا فلو كان في التقسيم كاشفا لكان في التقسيم كاشفا
 التقسيم كاشفا فلو كان في التقسيم كاشفا لكان في التقسيم كاشفا
 التقسيم كاشفا فلو كان في التقسيم كاشفا لكان في التقسيم كاشفا

١٨٧
 المحقق بقا دير فلم اذويه فيها وضحت لك ان لو ان هذه الكلمة اذ اردت على ما ذكر في
 الكلامية والافلاحي كمال قوله وكاد يان منها فعلين وكلف يان انفعالين
 لما كان الفعلان كما وليا نظر من انفعال فيها في كلف يان لا في انفعال حيث
 كاد يان فعلين وكلف يان انفعالين مع مرتبة الفعل ولا انفعال في الكلام
 عليه تفاعلت كاصال العفوية والكسالكيفية كما في سورتها في حدود الميراث
 وتولد المركبات منها قوله كالحديد وهو الرطب الجارية على طوع كاصال وانما قد
 ما قبلها والمردوم كصفة تصرفه في التمسك مع غير التفرق وبما قبله التمسك
 وتحدثت مرسدة امشيه الرطب اكثر مما يسر التمسك والاشارة ما قبلها
 والعصور في التمسك امشيه الرطب في المواضع التي يتم بالفعل في المجرى
 اوزايد في كافيها قوله والعلم مدرج اطلاق العلم على صورة في التمسك عند
 بسبب على الصورة مما صدر في التمسك عند وكذا اطلاقه على اعتقاد الجازم كالمطابق في التمسك

للمسألة

مستفيض في شهور اطلالة على ادراك الكلمة او المركبة متباعدة اطلاق المعرفة على
 ادراك الخبي او البسيط مذكور في الكتب وان في الاستعمال واما الكلمة المذكورة في
 الصناعات فاما في العلوم العلمية المتعلقة بكيفية العمل كالطب والمنطق وكيفية
 العلم بازائها في تحقيق كسب وقد يترك العلم في متباعدة الصناعات في اطلاقه على كماله
 تحت شمول العلوم النظرية والعملية غير بعد مناسب للعلوم والاطلاق
 الصناعات على الكلمة التذكيرية منها شاي في اطلاقها على كل الملك ملكة كاد
 لا يابس كما قد صناعت الكلام في كسب مريضة وهي الطبيعة وفرت يانها كصفة
 عنها صفات ذاتية الظاهر ان الغريزة هي القوة الخلقية للنفس التي تحركها
 كادها فرت في كادها الطبيعة في الصفات التي تحركها عليها كالبشر في الطبيعة
 سواء صدر عنها صفات نفسية ولا نفوس الطيور او كاصطلاح الطب والاطلاق
 على الصور النوعية وقانون الطب اعلم منها لانه في كل مصدر للصناعات كادها

١٨٨
 لكثرة الطبعه قد تحقق بانفسه كذا يكون فاما هو انه لا يباله
 من غير ارادة قوله كذا كان وجهه هو المجموع المركب دون كل واحد من اجزاء
 لم يتفكك لتقسيمه الى اجزائه كونه الكل في الحقيقة ضرورة ان المركب المحسوس
 والمفعول مرجح انه مركب مجموع لا يكون الا معقولا قوله فكيف
 يعلم ان المراد مركب المشبه والمشببه به هو الكلام محقق لانه قد وضع
 ان معاد المصداق كتحتم والعتق وكما صا وغيره معان متفرقة وكذلك ما هو معناه
 الحروف متفرقة استراية كالاستعلاء والابتداء والانتهاج وغير ذلك معان
 باب ان معاد كذا فعل وكما صا والمفصلة والحروف وصورة فلا يتصور كاستعلاء
 الواقع فيها ان كذا متشابهة وكذا كذا من غير ان يكون لها مستقبله على وجه
 لهذه الكلام قوله محتمل لان المقصود للمثبتة من قبله كذا كذا انسانيه مثلا
 وقد اشار بما سبق له من النظر حيث قال وقد نظرت قوله ولا يخفى ان قولنا

زيد يصفو اذ ليس من المشبه المصطلح في مجموع قبيح كاستعلاء الكهانة حيث
 شبه زيدا في زمان شباط الماء العشاء واشتبه بعض الواردات وعلم ان كذا
 استعلاء تبعه وكذا المقصود تشبيه شباط بصفا الماء ويزيد بشبه الماء
 كذا مقصود خلاف ما اذا احببت استعلاء الكهانة في المقصود في تشبيه
 الماء فان لوصف تشبيه شباط بصفا الماء كان تبعا للمقصود وسبب الكلام
 في هذا المعنى في مباحث التبعية للمكنية عندها كما في قوله اصطلاح
 المراهير كذا العود كذا في غير ذلك من كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا
 اذا ارجح للنه في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا
 كذا المقصود منها اقتضاء المجموع للمجموع على التفسير المذكور في شرح قوله فعلا
 لا صاع ووجه المشبه بمضمون ما في مقولته للابرا المقدر ان لا يراه في
 في تطابق للفتح قوله اول الوجه كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا في كذا كذا

١٨٩
 ان نقلنا لندرة حضور المشبه به وعلمنا ان اذ افرقنا المشبه بالذات فانهما
 كانا تعليلين لنفس ندرته حضور المشبه به كما ان قولنا لا يتطرق لعلنا
 اصابع فوجه المشبه به ووجه شئ دعوى عدم صحة ذكر المشبه بالذات لا يكون له وجه
 لبعضنا واقوى في صورة كاشف عن التعليل فالاولى ان لا يغير ما ذكره
 من اعتبارنا لندرة المشبه به بالذات كجواب تعليل عدم صحة ذكره في صورة
 لان هذا السبب ليس كلامه حيث علمنا عدم صحة ذكره لبيان المقارن كما
 او الماس او زيادة الشعور او اكثر من او التسوية لقوله لا مبالغ في القول
 قوله ووجه لا يبعد هذا توصيه بعيد جدا بل هو بطلان قطعاً قال السكاك بعد ما ذكره
 الاخر من العناية بالمشبه فالتعريف بالمشبه به في وجهه لا يها
 كونه اتم من المشبه به وجه المشبه به فالتعريف بالمشبه به في وجهه لا يها
 المشبه به وخص من هذا واقوى حالاً معهما واللام يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه

ولاننا انما نحقق وجوده فلو علمنا وجه شبهة كلامه على ان يكون له الوجود الا ان
 كما لا يخفى على من يكون له ادنى تمييز لان معناه انما جعلنا التعريف بالعناية
 هو انما يكون كونه اتم من المشبه به وجه المشبه به ان كان له وجه في وجه
 من المشبه به وهذا الكلام غير منتظم كما قرئ سواه اريد لفظ المشبه به لفظ المشبه
 اعني انما يكون كونه اتم من المشبه به وجه المشبه به او اريد لفظ المشبه به لفظ المشبه
 فالتعريف بالمشبه به وجه المشبه به وجه المشبه به وجه المشبه به وجه المشبه به
 في هذا الكلام ما به كسب من المقارن كالمشبه به واقوى حالاً معهما المشبه به
 اذا اريد به وجه المشبه به وجه المشبه به وجه المشبه به وجه المشبه به وجه المشبه به
 انما يكون في صورة ولقد مررنا من الصور المذكورة انهم كلهم والذين يظهر ما ذكره في
 محلاً او لا منفصلاً ما نيا ان كونه المشبه به اعرف من وجه المشبه به في بيان كماله
 المقارن ولا مكان وزيادة التمييز والتشويه وان كونه اتم واقوى وجه المشبه به

١٩٠ في زمانه المتصور وانما نقص الكلام واما الاستطاعة فالمعتبر في زمانه
 ونزلة حضوره وذلك انه ادعى او لا يكون اعرف واقرب من القدر والقدرة
 واما السور والشرع والتسوية وعلل ذلك بانواع تعرف المحصول المحل
 واصناف لوزن الشرائع والسياسة والسياسة والسياسة والسياسة والسياسة
 اقرب وطاهر ان العلة انما هي خصوص الصورة التوفيقية في الحكم غير كونه
 في هذه الصورة وحج كجسار كنه تعلقه في ان شاء الله تعالى والسياسة والسياسة
 نظام الكلام وشمول الفكر لنتيجة نظم السور مع معرفة سلكه في كل منظر
 كما وجه شيوعتها كما سبق فيها ذكر في كل المشبه اقرب اعرف وعقبة بآثار
 ان كثير اشار الى اقسام السابق في نظام الكلام بانواع وصرح بالقيمة معتبرة
 في زمانه السور والسياسة معتبرة في زمانه القدر والقدرة في زمانه القدر والقدرة
 والنقصان ما كان اعرف معتبرة في زمانه القدر والقدرة في زمانه القدر والقدرة

كذلك

في

والتسوية وما كان من المحصول معتبرة في الاستطاعة فاذا اراد الطبع المحل في الفصل
 وجب في حقه في اعرفه في الشرائع والتسوية ايضا وما كان كلامه في الشرائع
 لا يستلزم مشاركة كذا في الكلام اعرف كونه المشبه اقرب اعرف وصرح في نظام
 ذكر على ضرورة به الصلابة وبعد التوفيق في المشاركة مع تبين تصور الكلام في نظام
 تعرفه التفصيل لا ينبغي كماله الا في اقتضائه الشرائع والتسوية كونه المشبه
 بوجه شبه وهو موضح به في كلام الفصل حيث جعلها شريك لسان الكلام في كون
 المشبه به الحكم معروف فيما يعقده في وجه شبه بوجه الهند في مقلد الطبع
 السواد والاعلا في عين مبدء السواد المحصور في الطبع الذي في الطبع
 تعقده ولا شك ان مقلد الطبع بهذا اعرف منه كماله في التسوية انما
 في كلام الفصل سائر كماله في القدر والقدرة في زمانه القدر والقدرة
 القدر فلا ينبغي ما ذكره في المحل من مقلد الطبع في الصلابة عار المشايخ في حقه ما اريد

153

قوله **باب** في اشارة بعض المحققين الى ان كون فاعل على معنى ثابت
 في لفظ غيره فاعلامه من قولنا ارجعك **سبل** بنفسه على التعريف الذي هو من
 قوله **سبل** قولنا **سبل** زيد بنفسه على الاستفهام الذي هو من قوله **سبل**
 ذكره **نجم** كائنه ان معنى قولهم **سبل** فاعل على معنى غيره هو ان **سبل** فاعل على
 في لفظ غيره، والخطبة تنفسد في المعنى لا في اللفظ لانه لا يتم تعريفه
 فقط **الشيء** بهذا ما ذكره واكثر الذي في دفع السؤال على قوله الوضع ولكنه لا
 لانه ان **سبل** غير **سبل** في لفظ غيره ان معناه منزه عن كون خطبة الغير فاعل
 لا يجوز في دفع ذلك السؤال بل هو بعينه **ما** في **الذات** التي هي **سبل** كافر
 مشروط بانه كمرسقة وان اراد ان معناه فاعل لفظ الغير فهو فاعل لفظ **الذات** لا
 قام **الشيء** حقيقة وتعلق **سبل** وان اراد به قايمة بغيره فاما اجتماع **سبل**
 لا ذكره ولا نعلم ان **سبل** السواد وغيره من كافر ارض هو فاعل لانه على

١٩٤ قائمة بمكان الفاظ غير وان اريد بقلعة غير الغير لزم ان يكون لفظ لا يستعمل في شيء من
 الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 على وجه نفهم به ذلك لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 مع ذلك لا ينبغي ان يكون العلم بالشيء كذا في العلم به الا ان كان لا يكون لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 يتعين معناه لا يمكن ان يكون في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 سندا ذلك لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 وانت تعلم ان هذا العلم بالشيء كذا في العلم به الا ان كان لا يكون لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 الموضوع له قدرته انه كذا في العلم به الا ان كان لا يكون لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 لتخصيص معنى تعريف الموضوع ثم يتطرق فيه فساد وهو ان يكون لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 انما هي قسمة لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 بالتعيين يكون لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه

اللفظ

اللفظ الموضوع فلما انقضت الدلالة عليه في كل حال حصلنا وفلما كانت فاعية منها
 وخبر انه فاعية لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 اما ان كان لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 الا بانها في مرتبة المعنى وبذلك لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 على وجه معنيته وانما لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 الموضوع وضع لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 باللفظين المفهوم اليك انما هو على كل واحد منهما فاعية لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 مخصوصة بخصيص وضع لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 مشتملة على لفظين فقط ولم يرد لفظان تردد في اللفظ لانه لفظ المفهوم اليك انما هو على كل واحد منهما فاعية لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 والتخصيص في كل واحد منهما لا يفسد معنيته فان لم يكن عدم قسمة قسمة لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه
 عند اطلاقه سادس لفظ لا يستعمل في شيء من الكلمات الدالة على معاني مختلفة بمكان غير في عرفنا ذلك فاسد كما ترى في ما نحن فيه

كما في التواتر المكون من غير الكلام ان ارادوا التفسير لغيره فمعناه في نفسه
وعند التفسير لم يوجب السامع على معنى انه يردد ان المراد اما به العينة واما ذاك العينة
فليس هناك من غير ثابت بينهم في اعتبار انساب الاقضية ويكون اللفظ موضوعا
في معناها من ان يردد في التفسير بالوضع فان قلت التواتر انما يطلق فيهم
عند اطلاق اللفظ للمجاز في الحقيقة في فهمه وادواته على مرته فقلت لا يتعلق بهذا الكلام بما
ذكره السكاك لان الكلام فيهم التواتر والادوات في مجموعهم في فهمه فاذكره في معنى التواتر
بين قرينين المجاز والتواتر في اللفظ الذي هو اللفظ الذي اراد اطلاقه على التواتر
لا لقوله حاصله ان اللفظ الذي هو اللفظ الذي اراد اطلاقه على التواتر في فهمه وادواته على مرته فقلت لا يتعلق بهذا الكلام بما
ذكره السكاك لان الكلام فيهم التواتر والادوات في مجموعهم في فهمه فاذكره في معنى التواتر
بين قرينين المجاز والتواتر في اللفظ الذي هو اللفظ الذي اراد اطلاقه على التواتر

لاطلاقة على خصوصية ذات التواتر لوجوده في اللفظ على التواتر اعتبارا لغيره فان
وجدت كاعتبار اللفظ لطلاقة على كل ما يثبت كما في كونه كلفه والاعيان خصوصية
لها كدلتها كما في المجاز المتفق على ذلك كاعتبار اللفظ لطلاقة على كل ما يثبت كما في كونه كلفه والاعيان خصوصية
الاعيان خصوصية ذات التواتر لانه في المعروف انما وضع له ورعاية في التفسير كما في
المجاز المتفق على ذلك كاعتبار اللفظ لطلاقة على كل ما يثبت كما في كونه كلفه والاعيان خصوصية ذات
التواتر لانه في المعروف انما وضع له ورعاية في التفسير كما في المجاز المتفق على ذلك كاعتبار اللفظ لطلاقة على كل ما يثبت كما في كونه كلفه والاعيان خصوصية ذات
اللفظ لطلاقة على كل ما يثبت كما في كونه كلفه والاعيان خصوصية ذات التواتر لانه في المعروف انما وضع له ورعاية في التفسير كما في المجاز المتفق على ذلك كاعتبار اللفظ لطلاقة على كل ما يثبت كما في كونه كلفه والاعيان خصوصية ذات
اللفظ لطلاقة على كل ما يثبت كما في كونه كلفه والاعيان خصوصية ذات التواتر لانه في المعروف انما وضع له ورعاية في التفسير كما في المجاز المتفق على ذلك كاعتبار اللفظ لطلاقة على كل ما يثبت كما في كونه كلفه والاعيان خصوصية ذات

١٩٩ في المسألة والحق في الظاهر ولا ينقص في كسب الاستعارة لأن اللفظ
 قد استعمل في غير ذلك غير شبيهة بما يدعى كاسم أو لا في الحقيقة وما كان من
 لفظها استعارة فكذلك إذا استعمل في غير ذلك فليس له أن يسمى استعارة
 بما يشبهها في اللفظ وإنما هو كاستعارة المتعارضة لما في اللفظ من غير اللفظ
 وكيفية ذلك بقوله تعالى قد جعل لكم من أنفسكم أزواجاً لتكن قلوبكم راسخاً
 تنصير أن كسر قولنا زيد كاسم استعارة متعارضة لفظاً من قولنا زيد
 ويدل على ما ذكرناه من كسب اللفظ لاسم في اللفظ من غير اللفظ من غير
 أو صائب فلا يصح شبيهة فضلاً عن كسب الاستعارة بل كسب اللفظ من غير اللفظ
 ثم إن استعمال كاسم معناه كسب لاسم لعل في كسبه إذا هو لفظه في اللفظ
 المتبع به هو لازم له وهو مفهوم منه في الجملة من غير أن يكون له اللفظ
 عن غير وجه شجاع لم يرد به كاسم استعارة بل مفهوم من وجه شجاع لعل في كسبه

من كسبه استعارة لاسم صدق فيه ذلك المفهوم كسب كسبه في اللفظ من غير اللفظ
 استعمل لفظ كاسم في كسبه لاسم في اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ
 في كسبه لاسم في اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ
 دلالة على كسبه استعارة بل كسب اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ
 لعل في كسبه لاسم في اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ
 استعارة كسب كسبه لاسم في اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ
 وفي كسبه لاسم في اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ
 لأن كسبه لاسم في اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ
 لأن كسبه لاسم في اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ
 ولا يغير اللفظ من كسبه لاسم في اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ
 إذا تردد في كسبه لاسم في اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ من غير اللفظ

مستقلا في معناها كمنشأ كالشبهاء وعلاوة كونه مستقلا في معنى الشبهاء في معنى الاستعانة
فمن ان يقع وقوع الهمزة وقعة فاداء في هذه العلامة كما في كذا بين تشديد اللفظ
الاسمي بعد التمام فيهما مثل كونه استعانة وكان شيئا سواء كان الهمزة مذكورا
بالفعل او متدارا وفي الكلام اوله لا يكون مذكورا ولا متدارا نعم كقولك في شئ ما اذا
في معنى الكلام وان لم يكن بعد حرف نظير محذوف لا في معنى الهمزة وسير عليك في معنى
توضيح ذلك الشاهد في قوله وانما كاسب تبعية لان كاسبها تعمد اليه في التبعية
كون الهمزة هي وفي الهمزة التبعية ملاحظة القاء الهمزة بوجه الهمزة والقاء الهمزة
الهمزة في وجه الهمزة وطرح في ذلك عنما طرأ عليها في الهمزة بوجه الهمزة والقاء
بشأن الهمزة في وجه الهمزة والهمزة كمنشأ الهمزة في معنى الهمزة في وجه الهمزة
ومذكورا عليه عنما وكما هو كذا في كلامه ان كمنشأ الهمزة بوجه الهمزة والقاء الهمزة
موصوفا ومذكورا عليه ومطابقا في ذلك ولا خلاف في معنى الهمزة في معنى الهمزة كمنشأ الهمزة بوجه الهمزة والقاء الهمزة

۱۰۰۰

[illegible]

٢٠١ ان حكم عليها او بها ما دلت عليه من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 كذا ان حكم عليها او بها في كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 وكذا كذا في التغيير في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 بالغير لا يستلزم بالغير في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 لاحظه العتق قدرا وبانها كانت كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 وغيره ادراك معلوم لها لا يتبعها وهو كذا اعتبارها من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 عاينها كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 وصلاحيه حكم عليها وبانها كانت كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 لتعرف حالها كان كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 مدلول لفظي وهو كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 مثلا كذا في التغيير في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء

نظر

حيث قد ورد في كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 حيث قد ورد في كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 انهم فيما دلت عليه من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 لا باعتبارها خارج عن كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 كذا كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 في نفس الامر كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 ادراكه الا باذراك معلوم لها لا يتبعها وهو كذا اعتبارها من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 نقصان في كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 ادلاطاميه كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء
 كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء من كونها كونه في الاشياء

ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 في متعلقه لغيره في غير اللفظ اما اولها لان هذا الشرط لا يتصور له فائدة
 بخلاف اشتراطه في اللفظ كانه لا ينافي في اللفظ على غير اللفظ
 فحق القول في غيرهم لان دعوى ورود من ذلك في غير اللفظ من هو الشرط
 ذكر المتعلق كما يستلزم ذلك في كل من كان له في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 ذلك ان ذكر المتعلق في اللفظ لا ينافي في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 كونه وانما ذلك لان غير من كان له في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 منها فغيرها فادفع اليها ما يتم به دلالتها وجب اليها في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 بغيره لانها معروفة باللفظ ولذا كانت قال في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 الغاية والعرض معا من ذلك ولا من اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 اسماء لان اللفظ كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ

هذه الحروف متطابقة في اللفظ كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 متطابقة في اللفظ كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 اللفظ كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 معنى غير متطابقة في اللفظ كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 لعدمها باللفظ ولما كان هذه النسبة كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 كما وجب متعلق اللفظ كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 لفظ غير متطابقة في اللفظ كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 الا ان الحروف المتطابقة في اللفظ كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 ان كل من هو متطابق في اللفظ كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 كما ان اللفظ كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ
 مرجح انها حاله منها فوجب ذلك اللفظ كاستدراكه في اللفظ كاستدراكه في اللفظ

٢٠٣
 باعتبار كونه في موضع وصفه ولا يخرج من كونه في موضع وصفه
 لانه من خلاف وصفه واما مجموع مضافا اليه كونه في موضع وصفه
 المخصوص فلا يصح ان يخرج محكوما بفضلا ان يقع محكوما عليه كونه في موضع وصفه
 واما الاسم فلان موضوعا للمعبر عنه في موضع وصفه لا على ان يكون في موضع غيره فلو كان
 بالعكس صح الحكم عليه به فان قلت كان اللفظ في موضع وصفه في موضع وصفه
 ما قرر به كونه اسم اللفظ في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 محكوما عليه في اللفظ في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 فانه اسم المبهمة محظوظا به ان كونه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 تقتضي غير تارة ووجه مقصودا عليه من العبارة تقتضي بها ان كونه في موضع وصفه في موضع وصفه
 واحد في زمان لا يخطئه تارة جاز ان كونه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 ان كونه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه

ولا يصح فيه كونه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 وعدم ارتباطها به وكونها في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 في اللفظ في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 هو ان كونه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 في اللفظ في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 ان كونه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 لم يكن في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 فلا يصح حكمه في اللفظ في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 الا ان كان في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 ذلك اللفظ في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه
 ليس بلفظ في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه في موضع وصفه

[illegible]

تبعه وانما هو اذ كان في المكان فاما له وان كانت ذات متبعية باعتبارها الا ان
المعقود كاصح منها ايضا مع ما ذكره في الواقع فيها او بها فكون كاستعاره فما تبعها
الضا ولو لم يشهد بالاستعاره محالة وان كان له وان كان له وان كان له وان كان له
الضميمة وبهذا التخصيص اتفق المشرق والمغرب في الضميمة والضميمة وان كان له
والضميمة فانها تابعة له وان كان له وان كان له وان كان له وان كان له وان كان له
كون كاستعاره فيها مع ما ذكره في الواقع فيها او بها فكون كاستعاره فما تبعها
وان قال له الضميمة وهذا امر غير محقق لصلها اذا لاحظ العقد على ما عليه في كل
عقد يتبعه عنه فلهذا كان قولنا لا يقع معقول بل قولنا لا يقع معقول بل قولنا لا يقع معقول
في ان له المكان في ان له المكان في ان له المكان في ان له المكان في ان له المكان في ان له المكان
لا شرا اذا كانت له الضميمة فلهذا كان قولنا لا يقع معقول بل قولنا لا يقع معقول
لغيره وكان عدلا كاستاءه وان كان له الضميمة وان كان له الضميمة وان كان له الضميمة

[illegible]

1

بقية ثم انه رحمه الله تعالى كما هو ادب في الكشف عن العضل والعصا المحللات
اراد ان يبين حالة قرصه كساعده الكفارة وان يرى على صاحب العاص وكما انصاف
فما ذهب اليه في كاستعاره بالكفاية وتحقق ما ذكره ان صاد الكشاف لما جاء به
المتقن مستعمل في الباطل العهد علم انه سعادته في حريته في ابطال العهد
الحديث ثم سعادته في ابطال العهد بل في الشب وهذا الاثر في كاستعاره
مصر قاصد في شرب الخبثه ونسكه لاقراءه باهر كل سده وشرب الخبثه
بالاخره ثم سعادته في ابطال العهد لانه في ابطال العهد
نظيره استعارات مصر حبا في شرب الخبثه لانه في ابطال العهد
كنايات عن استعارات لفرق في كساعده كاستعاره في كاستعاره
الكفارة كنايات في النقض انما سعادته في ابطال العهد في كاستعاره
بما جاء في العهد من الاستعداد في كاستعاره في كاستعاره في كاستعاره

استعاره المحل للعدد لم يحسن بسبب ان اللفظ النقص لا يلائم اللفظ والعدد
استعاره كما في اسرارها فانه ما يقع له استعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
ولما كانت هذه الاستعارات تابعة للمعنى استعاره كاستعاره كاستعاره
بسبب قصد بيانها لا لغيره بل لغيره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
انها استعارات على ما عرفت من ان اللفظ لا يلائم اللفظ فالاصل
مع كونه استعاره مع ما كان في غير استعاره كاستعاره كاستعاره
اللفظ لا يسلم كاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
وليس هناك استعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
مما طلبه كاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
اللفظ كاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
وكاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره

صاحب كتابه وادعى انه منسوب الى الجمهور والمجمل من غير ان الاستعاره كاستعاره
في منسوب اليه لم يسلم كاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
في البطالة لم يكن شرا من وادع الاستعاره كاستعاره كاستعاره
ثم يردوا اليه من كاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
اللفظ كاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
ابا شيئا كاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
لما صرح باستعمال النقص في البطالة كاستعاره كاستعاره
ان يراى به كاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
منه كاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
اما اذا ارد به كاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره
رادوا باللفظ كاستعاره كاستعاره كاستعاره كاستعاره

[illegible][illegible]

٢١٤
 منكم به ثبت عالم كالمعاني الشريفة وقال في الشرح في جواب
 عليه قوله ومصر كاستعمال مثل انما يشاء وصور ليعلمهم من الهدى ليعلم ان
 استعاره تبعه تمثيلا اما المتبعه فلم ياربنا اولي متعلق بمصر مخروفاً وتفسيره
 احرف واما انما تشاء فليكون كالمعاني الشريفة عالم شريفه
 امور هذه عبارة واقول لا يخفى عليك ان متعلق بمصر مخروفاً
 كلمة على هو كاستعمال كما ان متعلق بمصر مخروفاً هو كاستعمال
 و متعلق بمصر مخروفاً هو كاستعمال على ما صرح به في الشرح وقد عرفت الى اسرارها لا يخفى
 ايضا ان استعمالها في القاموس كالكفر والظلم بها وكذا كاستعمالها
 في معنى مفرد او لا لغنى به في اصطلاح القوم الاما على ما علم من مفرد والحق
 ذلك المعنى وكما سفسد به ليل ان يشبه الانسان كالبشر في مفرد اتفاقا و
 اتفاقا كاستعمالها في العبراء كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد

انما

وبنيناك عليه ولما صرح بان كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد
 لزم ان كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد في معنى مفرد
 مشبه بها بتبعها في كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد
 مشبه بها بمصداقها سواء جيب في كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد
 استعاره في كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد في معنى مفرد
 كلمة على استعاره بتبعه سلم ان كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد
 اصالة وان كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد في معنى مفرد
 موزون لتساوي المردف والمبدأ في كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد
 قطعاً ولما اورد عليه في كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد في معنى مفرد
 البياض في كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد في معنى مفرد
 استيقنا فانه كاستعمالها في معنى مفرد في معنى مفرد في معنى مفرد

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

٢١٧
 دلالت بر جواب جرم الـ المشبه قد يكون ذكره في المشبه طبعاً في غير الاستعارة فلا
 يكون مقدر ان نظم الكلام يشتمل على استعاره وفيه وجهان وجه اول وجهها ان الـ المشبه
 في المشبه معناه المحسوس وفي الاستعارة معناه الكماضي كذا في الـ المشبه
 مقدره في الارادة من صور المشبه دون الاستعارة كقوله وما يستوي البحران فاشبه
 اولم ير البحران كاسلام والكفر بآية البحران ختمه كما يشهد به بيان كآية الله في
 سليم وازر يشهد كاسلام والكفر بها كانه قبل كاسلام كقوله سبحانه والكفر بآية
 مظهر المشبه هنا مقدر في الارادة دون نظم كآية كونه مغيرة الى والكفر بآية
 حيث قال في تفسير قوله الكشاف ثم صرح بطولاً ذكره في غير الاستعارة يعني قد
 يكون في المشبه ذكر المشبه كما يكون في الاستعارة كحذف المذكر ولا يحتاج الى
 مقدر في تمام الكلام لانه في المشبه يكون منوياً واداء في الاستعارة من غير اداء
 الفرق ان الـ المشبه في الاستعارة كغير مستعلا في المشبه واداء في المشبه كغير مستعلا

الـ المشبه استعارة الكلام وفي المشبه مستعلا في معناه المحسوس واداء في المشبه
 من قوله ما عذبوا في سائر الاقوال في قوله تعالى والـ المشبه مستعلا في معناه المحسوس
 المراد بالوجه المحسوس في المشبه مستعلا في معناه المحسوس واداء في المشبه مستعلا في معناه المحسوس
 الموصوفين وقد خفي في البيان على بعض الناس ان في قوله تعالى والـ المشبه مستعلا في معناه المحسوس
 ولا ادرك كيف يقصد في سائر الاقوال في قوله تعالى والـ المشبه مستعلا في معناه المحسوس
 المظهر واداء منوياً واداء في المشبه مستعلا في معناه المحسوس واداء في المشبه مستعلا في معناه المحسوس
 ان في قوله تعالى والـ المشبه مستعلا في معناه المحسوس واداء في المشبه مستعلا في معناه المحسوس
 المقصود بالاعطاء المقدره واداء في المشبه مستعلا في معناه المحسوس واداء في المشبه مستعلا في معناه المحسوس
 فضلتوا واضلوا فان في المشبه مستعلا في معناه المحسوس واداء في المشبه مستعلا في معناه المحسوس
 فانه يجب المشبه باعطاء المراد كغير مستعلا في المشبه مستعلا في معناه المحسوس واداء في المشبه مستعلا في معناه المحسوس
 المشبه مستعلا في معناه المحسوس واداء في المشبه مستعلا في معناه المحسوس واداء في المشبه مستعلا في معناه المحسوس

٢٢١
 محتمل انما فان قوله ب وصف صورة صواب ان في صورة في الشبهة
 هو الصورة المصورة لا وصفها بل وصف مستدرك في الموضوع هو صواب
 في عبارة المتكلم حيث قال في كل امثلة اسعاره وصف للشيء في قوله ب
 لوصف لا في قوله ب لوصف الصورة اسعاره انما العلم ما في قوله ب
 للشيء الصورة في عبارة للشيء وقد صرح بذلك في قوله ب
 بصورة تروى لسان ثم في صورة في قوله ب في قوله ب
 في قوله ب وصف المشتبه به في قوله ب في قوله ب
 لا يتبين على وجه صريح في القواعد الكسبية واعلم ان القواعد الكسبية
 السبعة في القسمة من عبارة المتكلم في قوله ب في قوله ب
 امور عدة في قوله ب في قوله ب في قوله ب في قوله ب
 رعاية القدر في القسمة في قوله ب في قوله ب في قوله ب

نحو

نحو ان في قوله ب في قوله ب في قوله ب في قوله ب
 حقه ومجازا كما في قوله ب في قوله ب في قوله ب
 في قوله ب في قوله ب في قوله ب في قوله ب
 احبب للعباد قوله ب في قوله ب في قوله ب
 عنه في قوله ب في قوله ب في قوله ب في قوله ب
 هو وصف من قوله ب في قوله ب في قوله ب في قوله ب
 لما في قوله ب في قوله ب في قوله ب في قوله ب
 الكسبية في قوله ب في قوله ب في قوله ب في قوله ب
 فلا يتم في قوله ب في قوله ب في قوله ب في قوله ب
 احسن في قوله ب في قوله ب في قوله ب في قوله ب
 سبعة من قوله ب في قوله ب في قوله ب في قوله ب

٢٢٣
 لا يبين الكلام عند تقدم فانه ما طلب كما تقدم في قولك انما لكشاف مستندك ولا السأ
 انه نهى عن السكك فانه لم يرد به بل ذلك كما سنذكره ايضا قوله قد ذكر في كتابه ما
 يخصه في بعض هذه الاعراض بعد التفتيش ان لفظ المشبه لما صار اذنا
 ليس بوجه ان يكون استعماله في الموت طريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السكك
 فانه لفظ من المجاز قطعاً وادركه اذ في لفظ السكك صفة كونه او مجازاً اذا استعمل في
 معنى واحد قوله سكت جميع ذلك لانه لا يصح حاصله ان ادعاء الترادف لا يثبت
 شيه فلا يكون لفظ المشبه مستعملاً في موضع واحد من تلك الاعراض في كل موضع لم
 موضوعه في الاستعمال المصريح به قوله هذا غاية الامر في توجيه كلامه على انه في موضع وفيه
 قال الشاعر ما نلت عنه بعينه على قدر تدينم ما ذكره هو لا يفيد الا عدم كونه لفظاً
 حصصه بناء على ان شاعر قد يحشيه بغير ان يستعمله في موضع واحد لا في جميع احواله
 وهذا الايجاب كونه مستعملاً في موضع واحد من مجاز او انا ما يستعمل في جميع

ما ذكر انما له لفظ المشبه في ذلك لفظ المشبه مستعملاً في موضع واحد
 كما نكتحه واما ادعاء كون اللفظ مستعملاً في ذلك لانه لا يكون في جميع احواله
 الموت فمما يرد ذلك على حقه كونه موضوعاً له قوله والسكك كما استعاره
 ما نكتحه به بذكر المشبه واداء المشبه به اذ ادعى المصنف في سر كونه المشبه به واداء المشبه
 نعم منه ان المسماة هو لفظ المشبه كمال في غير كونه له كونه في المصنف في بذكر
 المشبه به واداء المشبه به في المسماة هو لفظ المشبه به اللهم الا ان
 المراد ان المسماة ما نكتحه به هو لفظ المشبه به على المشبه به بذكر المشبه به واداء المشبه
 ادعاء فهمهم من ان المسماة هو لفظ المشبه به بذكر المشبه به واداء المشبه
 المقام في كونه دعاء على المشبه به قطعاً واما قوله ووضح المسماة في الاستعارة
 ما نكتحه به هو المشبه به بذكر المشبه به في قوله لفظ المشبه به بذكر المشبه به
 او الترادف مستعار منه واسم مستعار المشبه به مسماة له والحق ان كل السكك

٢٣٥
 كقولنا هذا انما كان لهبنا كما ذكره الله تعالى في قوله تعالى
 في سورة قمره ش قال ان ليس في الجنة من الجنة اذ لو كان في الجنة
 في جهنم وحده ذلك لكان في الجنة مثلها اذ لو كان في الجنة
 القدر انه موجود ولو حبا من الوجوه الباقية لم يكن في الجنة وجه اخر من الوجوه
 يكون له مثل الا في البقاء بيان ذلك ان كل واحد في الجنة في الجنة
 مثل الجنة وادب به الجنة والجنة العاكية اليه الجنة في الجنة
 السلة وادب به الجنة في الجنة في الجنة والجنة السلة في الجنة
 اسماء الله العزيم في كل واحد في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة
 سلم في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة
 بل في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة
 مستغنى في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة في الجنة

17

المذهب الثاني مستطرفة ومعناه كما صحت وجوب ذلك حتى على الكون المقصود من غير
 ان يقصد استعمالها فيه اصلا فاصل قوله حتى انهم يستعملونه فيه لا بد له وعليه علم استعمال
 ولربما اريد في الجود بالنظر في طر ان يكون له ما هو واجب وجوبه وصحة او سلبت
 او قطعت او فقدت ليقض ان الخلق كانه محضه لحوار ارادة العرش اصلا في احدى
 والنظر في صفة من غير ان يكون له ما به بسبب سلطان مجاز متفرع عن الكناية لا
 ملك كما اراده فقد استقام بطريق الكناية كشر حصار تحت لعمه من الجود من عرش
 مقصور به او بسببهم منها مجاز ان من الجود من عرش من الظاهر وقد علم ان
 على العرش ان يكون على غير مقصور منه ذلك كانه محضه عن الملك وفيه لا يخفى عليه
 مجاز منه متفرع عنها وعدم النظر في غير ذلك من الجود في محضه عن كونه عند ادوات
 مجاز كانه احد الحكماء في الكتاب قوله فان كان كونه او ان اراده محال او
 غير محتمل كما في قوله تعالى او كصيتهم في حق من في حق الله فذلك هو الحكم في حق

بما فرغ في بعضه وسوقه فالمراد بالمراد ما وقع عليه عبار الجاهل من ادراكه
 دلالة خبره في سيرة لوم اجمع فالمراد بقاءه وانما خبره في سيرة ذلك
 بعضه منطوقه وما في من مراد في ادراكه اصوليون من الجاهل بالعضان كقولهم
 وهاهنا القدر والجواز انما كقولهم ليس في الجاهل انما هو خبره في سيرة
 المنطوق في خبره وضع له خبره في الجاهل خبره في سيرة اريد في الكلام اني في خبره في سيرة
 خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة
 بسبب خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة
 الجاهل بالعضان كقولهم وادرك في سيرة الجاهل بالمراد في سيرة الجاهل بالمراد
 للجاهل خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة
 ان خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة
 بقوله انما الجاهل بالعضان انما الجاهل بالعضان انما الجاهل بالعضان انما الجاهل بالعضان

في

بما فرغ في بعضه وسوقه فالمراد بالمراد ما وقع عليه عبار الجاهل من ادراكه
 دلالة خبره في سيرة لوم اجمع فالمراد بقاءه وانما خبره في سيرة ذلك
 بعضه منطوقه وما في من مراد في ادراكه اصوليون من الجاهل بالعضان كقولهم
 وهاهنا القدر والجواز انما كقولهم ليس في الجاهل انما هو خبره في سيرة
 المنطوق في خبره وضع له خبره في الجاهل خبره في سيرة اريد في الكلام اني في خبره في سيرة
 خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة
 بسبب خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة
 الجاهل بالعضان كقولهم وادرك في سيرة الجاهل بالمراد في سيرة الجاهل بالمراد
 للجاهل خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة
 ان خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة اريد في خبره في سيرة
 بقوله انما الجاهل بالعضان انما الجاهل بالعضان انما الجاهل بالعضان انما الجاهل بالعضان

٢٢٨
 عن مذهب معتبر فان قيل لا يصلح منها ان يحضر كما سلام فممن لو امن به في لسانه
 بغيره اشعاره كما سلام عن المودع مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود واللفظ
 استعمالا واما المعنى المكنى عنه المقصود من الكلام سياتا فهو ان لا سلام عن
 المودع المعنى المكنى عنه ان يحضر الكلام ويعلم ان الكفاية بالنسبة للمعنى المكنى
 لا يكون تعلقا قطعا والارزاق كالمعنى المكنى عنه قد استعمل في اللفظ
 مدلوله بطلان ذلك الجواز واحتماله الصاق له وقد يتحقق في بعض الجواز
 مستعملا كما استعمل في بعضه وفيه وذلك لا يخرج عن كون الجواز او
 من غير ما وضع له نظر الى الصاق اللفظ وكذا في الكفاية قد تقرر سبب كونه مستعملا
 في المعنى عنه غير ان التصرح كان اللفظ موضوعا بآرائه ولا يلزم منها ان يكون
 مستعملا في اللفظ موضوعا كما استواء على التفرع في اللفظ وسبب كونه
 الجواز ولا يخرج عن ذلك كونه تعلقا في اصله كونه تعلقا ولا يكون ادا كما في قوله فانه

دور

تفرع ان كان عليهم ان يؤمنوا به قبل كل شيء وهو المعنى المكنى عنه المقصود
 كما في معنى دون المعنى المكنى عنه وادق تقرر ان اللفظ بالقياس للمعنى المكنى عنه لا
 توصف بالتحكم ولا بالجواز ولا الكفاية فعد ان استعمال اللفظ في ذلك المعنى
 واستعماله في تلك الصور السكتا ان المعنى ليس هو كون تارة في سبب الكفاية في
 في سبب الجواز لم يرد ان اللفظ في المعنى المكنى عنه قد كثر في بعض الجواز كما
 يتبادر اليهم انهم ما تعلق المعنى بغيره في الشارع وادق ان اللفظ اذ ادخل في
 معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يحتمل في الجواز او كثر في بعضه مستعملا
 التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس معنى فيها ولا جواز او لا كثر لانها
 مقصودة تبعا لا اصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المكنى عنه وان كان مقصودا
 اصلها الا انه مقصود اخر لللفظ قد يكون مستعملا فيها انما قصد التمسك
 بوجه التلويح ولا شارة وقد مر في ان الاشياء في التلويح لا يكون في المعنى المكنى عنه

٣٢٠ ولما بين ان كل بغير باعتبار ان كل لاله وقوله هو غير ما قد
 ان الجواز والكفاية كدوى الشئ بينه لا باعتبار زياده مدلول الكفاية ولا كفاية
 صريح بالمساواة فقال راست بهلا هو كاسد سواء في الشئ غير المساواة
 منه ومع قول راست اسد لا يتصور من اراده ولا نقصان في حق ما ادعاه
 عدم افاده كاستفاده زياده في الكفر وحيث يجهل على اثر الحق ويدفع ما للجهل
 واما قول الشئ قلنا لا يتغير حال الكفر بنفسه ان كونه بغير تغير في كونه
 لاختلاف الطرق الى الحق لا لوجوب الاختلاف وتغير في الحق انما كونه
 والاعتناء فان من كثرة الكفر بغير وجه ولا اختلاف في نفسه بل بغير تارة في نفسه
 بارائه وكيفية كونه كثره الكرم فيعلم كل اول من الكلف وفي الشئ بطول الكفر وكذا
 من مساواة كاسد لا يتغير في نفسه سواء بغيره بل هو اول عليه من حيث كونه كماله
 اسد بالجهل من كونه الكفاية من وجهين للمفهوم من كونه في كونه من اراده ونقصان في

نفسه نعم من كسب لاختلاف في قوة الكمال والاكيدة كالجوازي في هذا الكلام
 اولاً ولما في الكلام على ما ذكره من كونه بغيره مدونه بغيره مدونه واما في
 فمما ذكره فمما ذكره من كونه الكفاية والافساد واما في كونه بغيره مدونه في كونه لا يتغير
 المعنى نفسه فهو من اراده تغييره زياده ونقصان كونه بغيره مدونه في كونه
 وهو من كونه اراده تغييره في كونه من كونه الكفاية بغيره مدونه في كونه
 من كونه كونه واما في كونه نفسه لغيره كونه في كونه الكفاية في كونه
 نفسه ولغيره مختلف وان لغيره كونه لاله كونه في كونه كونه في كونه
 فالكلام الله اعلم بالصواب
 الكلام اشار الى الوجه المذكور في صدر الكتاب قد مر في حق كونه كونه
 ان الامانة كالتام في كونه كونه في كونه كونه في كونه كونه في كونه
 كما صنفه للمفهوم كونه كونه في كونه كونه في كونه كونه في كونه كونه

اشارة الى اربعين من اجابت طائفة من محققين قولنا لا يقضي الا باليقين
قوله فالتامير مباديها من كماله ناقص باعتبار كمالها فذلك ناقص باعتبار
كاملها اقول برر عندنا اعتبار كمالها وانما هو بعد دخولها في كماله
ما سبق عليه القول فالصواب ان لا يستلزم الاول حصول على مقدمه ان
فان كونها لا يخلو في النار وانما استلزم حصول على ان لا يخلو لهم فيما سوى
فهيها ما هو اكر واحدا وهو ان احد ولما في فروعها لا على ان بعضها منهم
منها ولما في قولهم ارادة من الغرض على فاعل ارادة الاول اعتبار بقوله على مجرد
لا في ما ذكره لوجوب احتسابه في نظم الكلام حيث يدل على استثناء اشياء مما عليه
كالاستثناء الاول مع انها متساوية فالله الا انقول كماله حصول على فاعل
وقد عدل الله عنه لقوله واضحه كما ذكرنا على اشكال ولا لفظا قوله قوله تعالى
او يزعمهم ذكرنا وانما ان قلت ما وجه الاحتجاج على الاقضية هو ان قلت ذلك

المحاضرات

لكن ان الغرض منسوب اليه للجمع على شياء في الجملة السبعين فظهر صريح عبارة
في هذه الجملة لا استعطف بها وكما استعطف في القدم المؤخر الا ان له لوقية
وايهب لشيء ان كور له ان الظاهر على المناقاة السبعين وان الواقع
لغيرها لا على ما ليس به انما المراد وقوع كل منها في جملة السبعين فلو ان السبعين
الماضية وكلف في السبعين لكانت في السبعين ولما اجمعت السبعين فحيث اورد هذا في
وكان في السبعين انما في السبعين المذكورة او في السبعين او في السبعين او في السبعين
ولزم ان يكون لها واحدة منها مع ان كانت فقط او ان كانت فقط او ان كانت
معها في ذلك ان هذه كاقسام اذ في السبعين والسبعين متناهية واما اذا
نسبت الى طوائف مختلفة فبينما توافق في الواقع في السبعين والسبعين
السبعين اليه اعلم الموهوب اليه والحق في السبعين والسبعين والسبعين على
التوافق ولما اجمعت السبعين في السبعين والسبعين في السبعين والسبعين في السبعين

الجبني والاسك ان شرب بكيف طاكول خيلا لال كونه خيلا يستلزم شرب بكيف
 الجبني فكيف ينفي لازم عن شرط المرفوع ويقيم معنى الجبني كونه جوازا
 العام وهذا التعاريف المقصود ولادليا على انه جبا لشر بكم الجبني
 كونه عايشا لشر بكم كرم مشرق من مفاير له ادعاء ليكون كونه جوازا
 بطول السامه فلا يشب ويؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت ما شرب بكيف كرم
 يتبادر منه ان شرب بكيف فهو كرم لانه شرب بكيف كرم لشر مشرق من مفاير
 محتملا للكلام فظهر ان كونه عايشا لشر بكم كرم مشرق من مفاير
 والفرق ظاهر فضع ما ادعاء ذلك البعض اما قوله انه والكلام الجبني
 فاما يد عليه اذا كان مراده حاد كونه توصية ما في الكتاب واما اذا اراد به رده
 قوله ان لو كانت عليه ما في المذكور لكما سلكه المذكور عليه فحينئذ لا يلزم
 من ظهوره عليه في العاينه ان عليه حقه من موافقه لما في نفس كرم كافر فانه لا ادرا

كلمة

كانت من المنكرات الكاذبة قالوا وان يرمي جند فوات كاعتبا اللطيف
 اذ لا يرمي مع المنكر فانكاس مع ذلك حقيقة فوات ذلك القيد كذا ايضا
 فلو لم ينطبق اسم شدة النطاق قال في الصالح النطاق مشقة ليس له ان يشد
 وسقط ما لم يرد كاعلى على كاسفك لكرهه وكاسفك غير كاسفك لكرهه
 ولا ينطق ولا ساقان وقد سقط لكرهه لشر النطاق وانطق لكرهه
 لشر النطق وهو كمال شدة به وسلك والمنطق معروفا اسم لها فاما
 يقول انه نطق لكرهه فتنطق وهذا زيادة لوضع المقصود لان كونه اشياء
 من العيب على قدر كون طول السيف والجيب من مفاير منه اشياء منه
 على شرط المذكور غير ان قوله ان الكفاية طول السيف عيبا وقوله ما ثبت على صفة
 كلام من المصنف مشرق عايشا لشر بكم كرم مشرق من مفاير عايشا لشر بكم كرم مشرق
 لكرهه فانه ركيب جبا لشر بكم كرم مشرق من مفاير عايشا لشر بكم كرم مشرق

٢٣٩
الفصل الاول فان قد دخل الاسم المفعول قد اعتبره مرتبة الثانية والاولى مرتبة
ثالثة وهذه التسمية واحدة اراد كونه من الصفات ايضا هذه التسمية فقط عليها احاط
وهو كمن شازل شازل عنهما من صفاتهما عن صفاتهما عن صفاتهما عن صفاتهما
رزل عنهما من صفاتهما من صفاتهما من صفاتهما من صفاتهما من صفاتهما
التي كان قاصده اليها فوسعه عنها كما اعتبار والكلال لانها احاطت بها وهو لا
اليها لم يرد رتبة الثانية لانها كانت من صفاتهما من صفاتهما من صفاتهما
التي قد علمت بها وان كانها اوصفتها وقيل انما انما انما انما انما انما انما
تأثيرها في الصفات ما عدا صفاتها من صفاتها من صفاتها من صفاتها من صفاتها
لغيرها من صفاتها من صفاتها من صفاتها من صفاتها من صفاتها من صفاتها
لا يكونا في صفاتها من صفاتها من صفاتها من صفاتها من صفاتها من صفاتها
اي قول من عبد الله الله الله الله الله الله الله الله الله الله الله الله الله

[illegible]





